

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

رسالة ماجستير بعنوان

الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن

Bad Debt in Jordanian Commercial Banks

اعداد الطالب

وسيم "محمد يحيى" حسداد

إشراف

د. منى ممدوح المولا - مشرفاً

د. كمال أحمد القضاة - مشرفاً مشاركاً

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك

قدمت هذه الرسالة في ١٨/ رجب / ١٤٢٦ الموافق ل ٢٣ / آب / ٢٠٠٥

الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن

Bad Debt in Jordanian Commercial Banks

إعداد

وسيم "محمد يحيى" حداد

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية - جامعة اليرموك ٢٠٠٣م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم

المالية والمصرفية

في ١٨/ رجب / ١٤٢٦ هـ الموافق ل ٢٣ / آب / ٢٠٠٥م

وافق عليها:

- ١- د. منى ممدوح المولا رئيساً
- ٢- د. كمال أحمد القضاة مشرفاً مشاركاً
- ٣- أ. د. هشام صالح غرايبة عضواً
- ٤- د. إسماعيل إبراهيم طراد عضواً

الإهداء

أشدي هذا الجهد المتواضع إلى من قال الله تعالى في

حقهما:

﴿وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً﴾

إلى والديّ... برّاً بهما وحبّاً لهما..

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين أحمدته حمد الشاكرين، على توفيقه لي، لإنجاز هذا العمل المتواضع، وأصلي، وأسلم على ، معلم الإنسانية وهادي البشرية ، سيدنا محمد بن عبد الله وعلى صحبه، ومن والاه .

وبعد، فإنه لا يسعني في هذا المقام، إلا أن أتوجه بخالص الشكر، وعظيم السنقدير، إلى الدكتور: منى المولا التي أشرفت على هذه الرسالة، والتي رعت هذا الجهد منذ كان فكرة، فأمدتني من فيض علمها وخبرتها، وتفضلت بإبداء ملاحظاتها وتوجيهاتها المنهجية القيمة، فلها مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

كما يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من: أستاذي الفاضل الدكتور كمال القضاة المشرف المشارك الذي كان لي خير مرشد ومعين، والأستاذ ماجد الزعبي على ما أبداه من تعاون وتوجيه. كما أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني للمحكمين الأفاضل لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة، مؤكداً لهم إن آراءهم، وملاحظاتهم القيمة، والتي سوف تثري هذا البحث بمشيئة الله تعالى سوف تظل محل تقديري واعتباري دائماً .

والله ولي التوفيق

الباحث

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء.....
ب	شكر وتقدير.....
ج	فهرس المحتويات.....
ز	قائمة الجداول.....
ط	الملخص.....
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
٢	التقدمة.....
٤	أهمية الدراسة.....
٦	مشكلة الدراسة.....
٦	أهداف الدراسة.....
٨	التعريفات الإجرائية.....
الفصل الثاني : الإطار النظري - الائتمان المصرفي	
١١	المقدمة.....

الصفحة	الموضوع
١٣	تعريف الائتمان المصرفي
١٤	أنواع الائتمان
١٥	عناصر الائتمان
١٧	العوامل المحددة لمنح الائتمان
٢٩	تصنيف التسهيلات الائتمانية
الفصل الثالث : تعثر القروض	
٣٤	القروض المتعثرة
٣٦	أسباب تعثر القروض
٣٩	مؤشرات تعثر القروض
٤٣	أهم الظواهر التي أدت إلى تعثر القروض المصرفية
٤٤	إجراءات المعالجة المصرفية للديون المتعثرة
٤٩	إجراءات متابعة تحصيل القروض في البنوك الأردنية
٥١	إعداد المخصصات
٥٧	الآثار المترتبة على القروض المتعثرة
٦٣	الجهاز المالي والمصرفي في الأردن

الصفحة	الموضوع
٧٢	الفصل الرابع : الدراسات السابقة
	الفصل الخامس : منهجية الدراسة
٨٥	أسلوب الدراسة.....
٨٥	مجتمع الدراسة.....
٨٦	عينة الدراسة.....
٨٦	أساليب جمع البيانات.....
٨٧	متغيرات الدراسة.....
٨٩	منهجية تطوير الاستبانة.....
٨٩	الاختبارات الخاصة بأداة القياس.....
٩٠	أساليب التحليل الإحصائي.....
٩١	فرضيات الدراسة.....
	الفصل السادس : تحليل النتائج واختبار الفرضيات
٩٣	الدراسة الميدانية.....
٩٥	الأساليب الإحصائية المستخدمة
٩٧	التحليل الإحصائي.....
١١٨	النتائج والتوصيات.....

الصفحة	الموضوع
١٢١	التوصيات
	المراجع
١٢٦	المراجع العربية.....
١٣٣	المراجع الأجنبية.....
	الملاحق
١٣٤	الاستبانة باللغة العربية.....
١٤٢	الملخص باللغة الإنجليزية.....

فهرسة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٦١	تطور الديون المتعثرة.	١
٦٥	البنوك العاملة في الأردن.	٢
٦٨	إجمالي الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة.	٣
٧٠	توزيع التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة للسنوات (١٩٦٤ - ٢٠٠٤) م.	٤
٧١	توزيع التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة للسنوات (١٩٦٤ - ٢٠٠٤) م.	٥
٩٤	إحصائية بأعداد ونسب الاستبانات الموزعة على المدن الأربعة	٦
٩٩	يبين اختبار مدى الثبات (كرونباخ - ألفا)	٧
١٠٠	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	٨
١٠٠	أفراد العينة حسب الفئة العمرية	٩
١٠١	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في البنك	١٠
١٠١	يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	١١
١٠٢	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية	١٢
١٠٣	متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الأولى من الأسئلة والانحراف المعياري مرتبة ترتيبيا تنازليا حسب الأهمية	١٣

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
١٠٥	اختبار كا ^٢ على المجموعة الأولى من الأسئلة	١٤
١٠٦	متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الثانية من الأسئلة والانحراف المعياري مرتبة ترتيبيا تنازليا حسب الأهمية	١٥
١٠٨	اختبار كا ^٢ على المجموعة الثانية من الأسئلة	١٦
١٠٩	متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الثالثة من الأسئلة والانحراف المعياري، مرتبة ترتيبيا تنازليا حسب الأهمية	١٧
١١١	اختبار كا ^٢ على المجموعة الثالثة من الأسئلة	١٨
١١٢	متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الرابعة من الأسئلة والانحراف المعياري مرتبة ترتيبيا تنازليا حسب الأهمية	١٩
١١٤	اختبار كا ^٢ على المجموعة الرابعة من الأسئلة	٢٠
١١٥	متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الخامسة من الأسئلة والانحراف المعياري مرتبة ترتيبيا تنازليا حسب الأهمية	٢١
١١٧	اختبار كا ^٢ على المجموعة الخامسة من الأسئلة	٢٢

ملخص

حداد، وسيم. (٢٠٠٥). الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن

رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد / جامعة اليرموك

الإشراف

الدكتورة منى المولا - رئيساً

الدكتور كمال القضاة - مشرفاً مشاركاً

تناولت الدراسة موضوع تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في الأردن، ومفهوم التسهيلات الائتمانية، والطرق المثلى لمواجهة خطر تعثر التسهيلات الائتمانية، مما يؤدي إلى استمرارية النشاط الائتماني بحرية للوصول إلى الأهداف المرجوة منه.

تم جمع بيانات الدراسة من خلال اخذ عينة عشوائية لعدد من موظفي البنوك الأردنية في أربعة مدن أردنية هي : (إربد - عمان - الزرقاء - المفرق)، وقد شمل مجتمع الدراسة المدراء، وموظفي التسهيلات الائتمانية، ورؤساء الأقسام والموظفين الإداريين في كل بنك من مختلف المستويات الاجتماعية حيث بلغ عددهم (١٢٠) فرداً. اشتمل التحليل الإحصائي المستخدم لاختبار الفرضيات على الانحرافات المعيارية

والمتوسطات الحسابية، بالإضافة إلى وصف العينة عن طريق الإحصاءات الوصفية اللازمة للتعرف على خصائص العينة وطبيعة توزيعها.

وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية، وكل من السياسة الائتمانية المتبعة، والعوامل الخارجية المحيطة بالبنك، وسياسة البنك المركزي تجاه هذه البنوك، والعوامل والأسباب المتعلقة بموظف التسهيلات الائتمانية، وضعف الدراسات المتعلقة بالوضع المالي للعميل وقدراته الإدارية.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أخرى من أهمها : أن عملية تعثر سداد الدين تتأثر بالدراسة الائتمانية التي اعتمد عليها البنك في منح التسهيلات، وقد يقوم البنك بإعفاء التجاوزات في حساب القرض للعميل أملاً بأن يتم تعديل هذه التجاوزات تلقائياً من قبل العميل. وأن البنوك التجارية تقوم بدراسة المراكز المالية للشركات المقترضة قبل منح القرض وذلك لاعتبار البنوك أن الاهتمام بالضمان وإهمال دراسة الجدوى للمشروع سبب مهم في تعثر القرض.

وتم التوصل إلى أن للعوامل الاقتصادية المختلفة مثل: الركود الاقتصادي، والكوارث الطبيعية (الزلازل والبراكين)، والعوامل السياسية، التي لا يمكن توقعها أثر في تعثر التسهيلات الائتمانية. كما أن تدخل الدولة بشكل مفاجئ وطارئ يؤثر على أعمال العميل ونشاطاته مما يؤدي إلى تعثر التسهيلات الممنوحة له، علماً بأن تدخل الدولة في بعض الأحيان عن طريق البنك المركزي لتحديد الائتمان كما ونوعاً يعد أمراً ضرورياً للوقاية من تعثر التسهيلات الائتمانية.

وتم اقتراح بعض التوصيات التي تدور حول ضرورة منح موظفي التسهيلات الائتمانية بعض الاستقلالية في اتخاذ قرار منح الائتمان لما لها من نتائج وفوائد إيجابية فسي عملية الجدية في الدراسة والتعامل مع المقترض. والعمل على تأهيل كادر من الموظفين عن طريق عقد الدورات التدريبية، والندوات التعليمية والعمل على التخطيط الفعال لمحفظه القروض المصرفية؛ وذلك لتفادي الأخطاء التي تسبب تعثر التسهيلات. وكذلك وجوب القيام بتحليل الميزانيات المقدمة من العميل باستخدام الدمج بين أسلوب التحليل المقارن، وأسلوب النسب والأساليب الأخرى المتاحة، وذلك للتوصل إلى نتائج دقيقة ومرضية، والابتعاد عن الأخطاء قدر الإمكان لضمان حسن سير عملية التسهيلات الائتمانية.

وثمة اقتراح على البنك المركزي القيام بالتفتيش الدوري على البنوك التجارية من أجل الاكتشاف المبكر للتجاوزات، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تقلل من حصول الأخطاء وتعثر الدين.

الخلاصة المفتاحية:

تعثر التسهيلات ، البنوك التجارية العاملة في الأردن.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة



المقدمة	١-١
أهمية الدراسة	٢-١
مشكلة الدراسة	٣-١
أهداف الدراسة	٤-١
محتويات الدراسة	٥-١
التعريفات الإجرائية	٦ - ١

الفصل الأول

الإطار التمهيدي

١-١ المقدمة:

تلعب البنوك التجارية والمؤسسات المالية دورا هاما في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع، وقد أصبحت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، ولعل أهم الخدمات التي تقدمها البنوك هي: إعادة هيكلة توزيع الأموال بتجميع الفوائض النقدية التي تزيد عن حاجات البعض وإعادة توظيفها من قبل من هم بحاجة إليها، وفي نظرة سريعة للخدمات التي تقدمها البنوك نجد أنها حلقه مستمرة شاملة تهدف إلى تجميع المدخرات و استثمار البنك لها وتقديمها على شكل تسهيلات للعملاء؛ للاستفادة من فرق الفائدة والعمولة المقبوضة، والمدفوعة^(١) ومع التغير المستمر والمتنامي لوظيفة المصرف فقد برزت أدوار جديدة له انطلاقا من سعيه إلى رفع أتماله مما أدى به إلى ابتكار خدمات جديدة يؤديها للعملاء مثل: تقديم الخدمات الاستشارية، والمساهمة في تمويل المشاريع المختلفة، والتحصيل والدفع عن الغير، وبيع وشراء الأوراق المالية، والبطاقات الائتمانية، والخدمات المصرفية الإلكترونية عبر الشبكة العنكبوتية للمعلومات (الإنترنت) .

إن المتتبع لنتائج البنوك ذات الأداء المصرفي المتميز بتحقيق أعلى فاعلية من ممارسة المخاطرة الائتمانية لا بد وان يلحظ أهمية المتابعة الائتمانية المستمرة لتلك البنوك^(٢).

(١) المنياوي، جاد، إدارة البنوك التجارية: مدخل تطبيقي، المنصورة: المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م، ص ١٧.

(٢) حنفي، عبد الغفار، إدارة المصارف: السياسات المصرفية-تحليل القوائم المالية-الجوانب التنظيمية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص ١٠٧.

تعتبر عملية منح التسهيلات الائتمانية إحدى أهم الوظائف التي يقوم بها الجهاز المصرفي بصفة عامة، وتمارسها البنوك التجارية بصفة خاصة، إذ تمثل هذه الوظيفة الشريان الذي يغذي الاقتصاد الوطني باحتياجاته من التمويل اللازم لاستكمال دوراته واستمرار نموه ، وبسبباً على ذلك فإن نجاح الجهاز المصرفي والبنوك التجارية في أداء هذه الوظيفة الهامة والخطيرة في نفس الوقت، هو في حد ذاته ضمان استمرار النمو والتقدم الاقتصادي في أي مجتمع^(١).

ونظراً لانطواء عمليات منح الائتمان على قدر كبير من المخاطرة؛ لارتباط هذه العمليات بالمستقبل غير المؤكد، لذا فإن نجاح البنوك التجارية في أداء هذه الوظيفة مرهون بمقدار الثقة بالمقترض وقدرته على إدارة الأموال المقترضة بالأسلوب الأمثل، الأمر الذي يمكنه من إعادتها للبنك مرة أخرى في الوقت المتفق عليه^(٢).

وهذه الثقة في جدارة العملاء المقترضين على رد الأموال المقترضة هو ما يعرف بالائتمان المصرفي، وهذه الثقة لا تأتي ولا تتحقق صدفة، بل أن لها العديد من الملامح والاشتراطات، التي إن توافرت بالعميل، فإن البنك مانح الائتمان يمكنه أن يقرر مدى جدارة العميل على حمل هذه الأمانة^(٣).

وقد جاءت بعض الدراسات السابقة في هذا الموضوع لتبين أهمية عملية الائتمان ومن تلك الدراسات دراسة (الشماع، ١٩٩٢)، والتي حملت عنوان الديون المشكوك فيها والتي بينت متطلبات الإدارة السليمة للقروض، من حيث تنفيذ سياسة اقراضيه سليمة ومكتوبة وقد أوصت

(١) أحمد ، مبارك إبراهيم ، البنوك التجارية : دورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة الإدارة العامة، العدد ٥٣، ص١٩٨.

(٢) النجار ، فريد راغب، إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة : مخاطر البنوك في القرن الحادي و...

العشرين، مرجع سبق ذكره ص ١٢٥.

(٣) المرجع السابق نفسه.

الدراسة على أهمية تنظيم ملفات الائتمانية شاملة لكل مقترض وبضرورة وضع برنامج فعال لمتابعة القروض ، أما في دراسة (العبادي، ١٩٩٥)، تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي والتي أرجحت ظاهرة تعثر الدين لثلاثة أسباب تتعلق بالبنك والعميل وأخرى تتعلق بالبنك المركزي كما هدفت دراسة (معلا ، والظاهر، ١٩٩٩)، والتي تحمل عنوان العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية وقد أفادت الدراسة بالتعرف إلى أهم المعايير الموضوعية التي يتم الاعتماد عليها في المصارف الأردنية لتقييم أهلية العميل وبالتالي الحصول على القرض.

وفي دراسة (الداوود، ٢٠٠٠) إدارة الديون المتعثرة لدى البنوك التجارية في الأردن، وقد أوضحت أن أهم أسباب تعثر الدين يتمثل بالركود الاقتصادي، وفي دراسة (بارتل وهوانج، ٢٠٠٠) التي تحدثت عن كيفية التعامل مع القروض المتعثرة في المصارف الصينية حيث كشفت عن : ضعف القطاع المصرفي الصيني وأنه يعاني من مشكلة الديون المتعثرة فقامت الحكومة بوضع خطة لإعادة هيكلة الاقتصاد، كما تم إنشاء شركات في إدارة الموجودات للتعامل مع هذه المشكلة لتخفيض حجم المخاطر المالية لهذه المؤسسات ، وقد خرجنا بخلاصة من تلك الدراسات عززت من موقع دراستنا.

١-٢ أهمية الدراسة:

يلعب موضوع تعثر التسهيلات الائتمانية دوراً هاماً ، ومؤثراً على الساحة المصرفية في أي بلد من بلدان العالم، سواء أكانت هذه البلدان متقدمة اقتصادياً، أو بلدان نامية، حيث أن هذا الأثر لا يقتصر فقط على البنك أو المتعامل لوحدهما، بل أنه يمتد إلى مجالات أوسع من ذلك، ويؤثر على قاعدة هامة من قواعد الاقتصاد، ألا وهي القاعدة المصرفية، وتتبع هذه

الأهمية في تحديد وسائل وطرق العلاج اللازمة لحل مشكلة تعثر التسهيلات، وذلك بوضع القواعد والترتيبات المسبقة لذلك، والبحث عن نظام متكامل للتقليل من الآثار السلبية، والجانبية لهذه المشكلة على القطاع المصرفي، مما يخدم مصلحة البنك، ومصلحة العميل، والاقتصاد الوطني على حد سواء.

ولأن هذه المشكلة من المشكلات العامة التي تعاني منها البنوك العاملة في الأردن ذلك باعتبارها أحد العناصر الهامة التي لها تأثير مباشر على النتائج النهائية لنشاط المصارف، والتي تبرز بوضوح من خلال النمو المتزايد وغير المتوقع لها من حيث الحجم، أو درجة الخطورة نتيجة للتوسع في منح التسهيلات الائتمانية دون النظر إلى توفر الدراسات اللازمة، أو مراعاة اللوائح والتعليمات المنظمة لها، ومن هنا تكمن أهمية دراستنا في محاولة التعرف على ظاهرة القروض المتعثرة من حيث: تحديد حجم هذه الظاهرة، وتحديد الأسباب المؤدية لها، والآثار الناجمة عنها، بالإضافة إلى تحديد أساليب معالجتها.

وعلى الصعيد الاقتصادي فإن تحديد مدى العلاقة بين الظروف الخارجة عن إرادة المصرف، وزيادة القروض المتعثرة، ومعرفة دور السياسة الائتمانية المطبقة في المصارف التجارية العامة في الأردن، ومدى علاقتها بزيادة حجم القروض المتعثرة، وعلاقة كل ذلك بالتشريعات والقوانين الاقتصادية ومعرفة الدور الذي تقوم به إدارات تلك البنوك للحد من هذه الظاهرة، ولذلك كان لا بد من دراسة القروض المتعثرة بجوانبها كافة مع الأخذ بعين الاعتبار المؤثرات السابقة ووضع الحلول المناسبة لها.

٣-١ مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية العاملة في الأردن، وتنتصر في الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ١- كيف تؤثر السياسة الائتمانية المتبعة في البنك على تعثر التسهيلات الائتمانية؟
- ٢- هل يتأثر موضوع تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك بالعوامل الخارجية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟
- ٣- ما هي الطرق التي يتبعها البنك المركزي لمعالجة موضوع تعثر التسهيلات الائتمانية؟
- ٤- هل تتأثر عملية تعثر التسهيلات الائتمانية بالعوامل والأسباب المتعلقة بموظف التسهيلات الائتمانية؟
- ٥- هل يتأثر موضوع تعثر التسهيلات الائتمانية بضعف دراسة الوضع المالي للعميل وقدراته الإدارية؟

٤-١ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة التعرف إلى أهم العوامل، والأسباب المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية العاملة في الأردن، وإبراز أثرها على موضوع الدراسة، وتحديد العوامل المتعلقة بكل من:

١. موظف البنك.
٢. الجهة المتعامل معها (العملاء).
٣. العوامل الخارجية المختلفة كالركود الاقتصادي أو الكوارث الطبيعية.

٤. أثر سياسات البنك المركزي .

في الحد من ظاهرة تعثر القروض، وكذلك محاولة وضع خطة موسعة من التوصيات التي من شأنها التقليل من هذه المشكلة إلى أبعد حد ممكن .

٥-١ محتويات الدراسة

احتوت الدراسة على ستة فصول تناولنا في الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ويتضمن: أهميه الدراسة، ومشكله الدراسة، وأهداف الدراسة، و نموذج الدراسة، و مستويات الدراسة، والتعريفات الإجرائية، أما الفصل الثاني فقد حمل عنوان: (الائتمان المصرفي) تضمن: تعريف الائتمان المصرفي، وأنواع الائتمان المصرفي، وعناصر الائتمان المصرفي، و العوامل المحددة لمنح الائتمان المصرفي، و تصنيف التسهيلات الائتمانية، وتناول الفصل الثالث تعثر القروض من خلال طرح المواضيع التالية: تعريف تعثر القروض، و أسباب تعثر القروض، و الحلول المقترحة لمشكلة تعثر القروض، إضافة إلى مراحل حل مشكلة القروض المتعثرة، و أخيرا إجراءات معالجة تعثر الدين. أما الفصل الرابع (الدراسات السابقة) فقد تضمن حديثا عن أهم الدراسات العربية والأجنبية، وفي الفصل الخامس تحدثنا عن منهجية الدراسة وبيينا ما اتبعناه في تكوين منهجيتنا التي بنينا عليها الدراسة، حيث قمنا باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، وقد تمثل مجتمع الدراسة من موظفي التسهيلات الائتمانية من كلا الجنسين من الذكور و الإناث، بحيث تم استخدام العينة الملائمة (CONVENIENCE SAMPLE)، وقد تناولت الفرضيات دراسة العلاقة بين تعثر التسهيلات وبين السياسة الائتمانية للبنك والعوامل الخارجية، و سياسة البنك المركزي، وموظف التسهيلات الائتمانية و أخيرا دراسة الوضع المالي للعميل وقدراته

الإدارية . أما الفصل السادس فقد أفردناه للتحليل الإحصائي وخرجنا بالنتائج وناقشنا التوصيات حسب الأصول، وانتهينا الدراسة بتوثيق المراجع ، وخصصنا الجزء الأخير للملاحق.

١-٦ التعريفات الإجرائية:

١. الائتمان المصرفي: "هو تقديم مال في الحاضر أو التعهد بتقديم مال أو تنفيذ التزام إلى

جهة معينة مقابل مال يتعهد الأخير بتقديمه في المستقبل مقابل فائدة وعمولة^(١).

٢. موظفي الائتمان: "هؤلاء الموظفين الذين يعملون في البنوك ويقدم البنك الائتمان للعملاء

من خلالهم ، ويطلق عليهم تسميه (ضباط الائتمان) ويعتبر ضابط الائتمان من العوامل

المحددة للائتمان كون هذه الخدمة تقدم من خلاله."

٣. القروض المتعثرة: "هي عبارة عن تسهيلات ائتمانية بجميع الأنواع منحتها المصارف

لبعض العملاء في الماضي ولم يتمكن هؤلاء العملاء من سدادها والفائدة المستحقة

عليها للمصارف في آجال استحقاقها وبمرور الوقت تحولت حسابات هذه التسهيلات

الائتمانية إلى حسابات مدينة راكدة^(٢).

٤. السياسة الائتمانية : يقصد بالسياسة الائتمانية للمصارف بكونها" إطار عام يتضمن

مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمد عليها الإدارة المصرفية

بشكل عام ، وإدارة الائتمان (القروض) بشكل خاص لضمان المعالجة والموضوعية

(١) الشواربي محمد وعبد المجيد، " إدارة المخاطر الائتمانية - من وجهتي النظر المصرفية والقانونية"،

مذئأة المعارف بالإسكندرية، (٢٠٠٢)ص٦٢ - ص ٦٣.

(٢) المندلسي، ناجي ، نشرة المصارف الليبية. ٢٠٠٢

للموقف والحالات المتمائلة وتهيئة المرونة الكافية ، أي سرعة التصرف لاتخاذ القرارات الائتمانية اللازمة^(١).

٥. العوامل الخارجية : وهي العوامل التي تكون خارجة عن سيطرة المشروع والتي تؤثر عليه مثل : الظروف الاقتصادية المختلفة (الركود الاقتصادي) ، والكوارث الطبيعية (الزلازل والبراكين) بالإضافة إلى العوامل السياسية ومخاطر الموردين.

(١) إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ص ١٢٦.

الفصل الثاني

الإطار النظري

الائتمان المصرفي

١-٢ المقدمة

٢-٢ تعريف الائتمان المصرفي

٣-٢ أنواع الائتمان المصرفي

٤-٢ عناصر الائتمان المصرفي

٥-٢ العوامل المحددة لمنح الائتمان المصرفي

٦-٢ تصنيف التسهيلات الائتمانية

يعد الائتمان المصرفي: أي القروض التي تعطىها المصارف والبنوك للعملاء للقيام بمشروعاتهم، حلقة مهمة في النشاط الاقتصادي بشكل عام، هذا وقد كان الائتمان محصوراً فقط على القروض التي تستخدم لتسديد النفقات الشخصية (الاستهلاكية) ، ومع تطور الحياة الاقتصادية، حيث أصبحت هذه المصارف والبنوك تتوسع في أنواع منح الائتمان ،يشمل الإقراض العقاري طويل الأجل، وقروضاً للأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، والخدمية، والشركات ذات الأنواع المتعددة، ولكن بيد أن تعثر بعض العملاء في سداد ما عليهم من ديون، يعرض البنك لسلبات ومخاطر مؤكدة قد تنتهي بإفلاسه إذا ما تراكمت تلك القروض من دون سداد ، ويترتب على ذلك توقف للمشروعات، وزيادة البطالة، وتدني معدلات الادخار حيث يحجم المودعون عن إيداع أموالهم بالبنوك خوفاً عليها من الضياع^(١).

وطبقاً لرؤية الاقتصاد ، فإن هناك عدة أسباب لتعثر العملاء وعدم الانضمام في سداد

ما عليهم من ائتمان للبنوك أهمها:

- ١- ما يتعلق بالبنك نفسه: عندما لا يلتزم البنك بمراعاة الأسس الصحيحة لمنح الائتمان، والتي من أهمها : الدراسة السليمة للجدوى الاقتصادية للمشروع الذي يتم الإقراض له، والدراسة المستفيضة للجدارة الائتمانية للعميل ومراعاته حدود الائتمان الملائم للمقترض، وعدم متابعة الائتمان بعد منحه لمعرفة جودة المشروع وحسن إدارته، وبالتالي قدرة

(١) زبيدي ، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، عمان: مؤسسة الوراق، ٢٠٠٢، ص٥٧.

العميل على السداد في حالة نجاح المشروع، وعدم الاستعلاء الجيد عن العميل ومدى أمانته في السداد^(١).

٢- ما يتعلق بالعميل: فقد تكون إدارته للمشروع سيئة ولا يهتم بعنصر التسويق للسلعة التي ينتجها، ويهمل نظم التكاليف كما أن غياب الإدارة المالية، وعدم العناية بعنصر الجودة الشاملة للمشروع قد يسببان الفشل الذريع للمشروع، إلى جانب توافر سوء النية عند البعض من الذين يضمرون عدم السداد، وقد يحدث أن يتواطأ البنك مع العميل على منح قروض لمشروعات ليست لها جدوى اقتصادية جيدة، إلى جانب المخاطر الأخلاقية، إما لدى البنك أو لدى العميل أو هما معاً^(٢).

وتلعب السياسات الاقتصادية العامة في الدولة دوراً في تدفق الائتمان المصرفي أو ركوده، طبقاً لتأثير تلك السياسات على مجمل النشاط الاقتصادي، وكذلك المناخ العام الذي تد يشجع على عدم سداد المديونيات وبطء إجراءات التقاضي وعدم فاعلية النظم القانونية في ملاحقة المتعثرين أو الممتنعين عن السداد، وعدم فاعلية رقابة البنك المركزي أو المغالاة في تلك الرقابة، وتتطلب الرؤية الاقتصادية الوضعية لعلاج المشكلة عن طريق علاج الأسباب التي تؤدي إليها، سواء بالنسبة للعميل أو البنك أو كلاهما معاً، إلى جانب إصلاح السياسات الاقتصادية العامة للدولة، وتفعيل دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك، وكذلك تفعيل دور القوانين المحلية الخاصة بالبنوك لملاحقة المتعدين للائتمان عن سداد ما عليهم من مديونيات للبنوك والمصارف.

(١) حشيش ، عادل أحمد، إسياسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي : (دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود و البنوك و الائتمان) ، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٤، ص ١١٤.

(٢) زبيدي ، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣

٢ - تعريف الائتمان المصرفي

يمكن تعريف الائتمان بأنه : "تقديم مال في الحاضر أو التعهد بتقديم مال أو تنفيذ التزام إلى جهة معينة مقابل مال يتعهد الأخير بتقديمه في المستقبل مقابل فائدة وعمولة"^(١). وعلى الصعيد الاقتصادي فيعني: تزويد القطاعات الاقتصادية المختلفة بالتمويل اللازم، لممارسة نشاطاتها على الوجه الأمثل.

يعتبر قانون الائتمان من أهم مكونات القانون الاقتصادي وقد بات واضحاً أن إساءة استخدام أو تسبديد الائتمان يلحق ضرراً شديداً بالاقتصاد بشكل عام، وكذلك بالبنوك بشكل خاص، كما أن الائتمان المصرفي قد يكون سبباً للازدهار والتقدم أو وقد يكون سبباً للانحيار والانكماش الاقتصادي.

ويعرف الاقتصاديون الائتمان (التسهيل المصرفي) بأنه تأجير لرأس مال أو لقوة شرائية اعتماداً على الثقة التي يستحقها محل تجاري معين أو عميل معين، لما يتضمنه الائتمان من مخاطرة كبيرة، حيث ينبغي على المدين أن يستثمر رأس المال المقترض حتى يتمكن من رده بالإضافة للفائدة المستحقة عليه^(٢).

(١) الشواربي محمد وعبدالمجيد، "إدارة المخاطر الائتمانية - من وجهتي النظر المصرفية والقانونية"، منشأة المعارف بالاسكندرية، ٢٠٠٢م، ص ٦٢ - ص ٦٣.

(٢) ارشيد، عبد المعطي رضا / جودة، محفوظ أحمد، إدارة الائتمان، عمان: دار وائل، ١٩٩٩، ص ٢٤١.

أنواع الائتمان المصرفي:

أولاً: الائتمان المباشر

الائتمان المباشر أو التسهيلات المباشرة النقدية هو عبارة عن تقديم نقد بشكل مباشر للملاء لكي يستخدم في تمويل غايات محددة وبقيمة محددة ولأجل محددة وحسب شروط وبنسبانات يتم الاتفاق عليها مسبقاً وتشمل هذه التسهيلات الأنواع الأساسية التالية^(١):

١. تسهيلات الجاري مدين: هي من أهم أنواع التسهيلات المصرفية المباشرة ويتم فتحه باسم العميل مع السماح له بسحب حد معين هو مبلغ (السقف) أو الرسك، إما على دفعات متفرقة أو دفعة واحدة، ضمن شروط يحددها البنك بعد توفر ضمانات كافية مقبولة للبنك سواء كانت نقدية أو عينية.
٢. خصم الكمبيالات والسلف: وهي إحدى أشكال التسهيلات الائتمانية المباشرة وتكون بالعادة قصيرة الأجل لنشوئها عن عملية تجارية حقيقية وتعتبر من موجودات البنك ويقوم حاملها الشرعي بتظهيرها لأمر البنك تظهيراً ناقلاً للملكية قبل موعد استحقاقها، وذلك لحاجة العميل للسيولة مقابل أن يقوم البنك باستيفاء (الفوائد، والعمولات والطابع المقررة وأجور البريد) من أصل الكمبيالات وقيد المبلغ المتبقي لحساب العميل الخاص.
٣. القروض بمختلف أنواعها الائتمانية مثل: القروض المتناقصة والمخصومة مسبقاً والتي تستخدم في تمويل قروض الإسكان، وقروض شراء السيارات، وقروض النفقات الشخصية، والقروض الاستثمارية، والسلف الدورية على الرواتب، والتي تسدد على أقساط مبرمجة .

(١) النجار ، فريد راغب، إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة : مخاطر البنوك في القرن الحادي و العشرين، الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٠، ص ص ١١٧ - ١٢٢.

ثانياً: الائتمان غير المباشر

تختلف هذه التسهيلات عن التسهيلات المباشرة في أنها لا تتضمن تقديم نقد بشكل مباشر إلا أن هذه التسهيلات قد تتحول في المستقبل إلى تسهيلات نقدية مباشرة وبالتالي لا تختلف مخاطر هذا النوع من التسهيلات عن مخاطر التسهيلات المباشرة ومن أهم أنواع هذه التسهيلات:

١. الاعتمادات المستندية: وتعرف على أنها كتاب تعهد صادر من البنك (فاتح الاعتماد) بناء على طلب عميلة (طالب فتح الاعتماد) بدفع مبلغ معين (قيمة الاعتماد) إلى جهة معلومة (المستفيد) مقابل تقديم مستندات معينة مطابقة لشروط الاعتماد من جهة ولبعضها بعضاً من جهة أخرى^(١).

٢. الكفالات المصرفية: (باستثناء كفالات الدفع)، وهي عبارة عن تعهد قطعي يصدر عن البنك بناء على طلب العميل (طالب الإصدار) لصالح جهة معينة (المستفيد)، يتعهد البنك بموجبه بدفع مبلغ معين بحد لا يتجاوز قيمة الكفالة خلال مدة محددة وأن هذا الدفع غير معلق على شرط ما لم تنص الكفالة في متنها على توفر شرط يعلق الدفع بموجبه.

٢ - ٣ عناصر الائتمان:

حتى يكون هنالك ائتمان لابد من توفر العناصر التالية^(٢):

١- علاقة افراضية: وهذه العلاقة ما بين مانح الائتمان (أي البنك)، وما بين متلقي الائتمان (أي العميل)، وهذه العلاقة تكون مكتوبة وموثقة حسب الأصول من أجل الحفاظ على

(١) نشرة خدمات البنك العربي، ص ٢٢ - ٣٩.

(٢) زبيدي، حمزة محمود، إدارة المصارف: (استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، عمان: مؤسسة الوراق، ٢٠٠٠، ص ص ٢٤٧ - ٢٦٠.

حقوق الطرفين والأمر المهم في هذه العلاقة هو توفر عنصر الثقة بينهما حيث أنه حجر الأساس في علاقة المديونية وبدونه لا تنشأ هذه العلاقة.

٢- وجود دين: إن علاقة المديونية ترتبط بالنقود، وينشأ عن عملية الائتمان دين للدائن في ذمه المدين فالدائن يعطي مبلغاً من النقود للمدين في الوقت الحاضر، مقابل التزام المدين بتسديده للدائن بعد أجل محدد بمبلغ يزيد عن الأول وهنا لا بد من أن يكون مبلغ الدين محدداً ومعروفاً.

٣- الأجل أو الفارق الزمني: يعتبر الأجل أو الفارق الزمني هو العنصر الجوهرى في عملية الائتمان فهو مبني على أساس منح مبلغ في الحاضر ويسدد بعد أجل معين، أي أنه يوجد فارق زمني بين أخذ الائتمان وبين تسديده، وهذا ما يفرق بين المعاملات الآنية التي يتم فيها الدفع فوراً عند انعقادها، وبين المعاملات الائتمانية التي تتطلب مرور فترة بين استلام المدين للدين وسداده. (المعاملات الائتمانية الآجلة).

٤- الغاية: لكل ائتمان غاية معينة يتم منح الائتمان من أجل تمويلها ويشترط في الغاية أن تكون مشروعة وغير ممنوعة^(١).

٥- الضمانات: لكل ائتمان لا بد من ضمانات يقدمها المدين للدائن وتختلف الضمانات حسب نوع الائتمان وقيمة الائتمان والمدين طالب الائتمان وعلاقته مع الدائن^(٢).

٦- المخاطرة: يتحمل الدائن قسطاً من المخاطرة منذ تسليم (موضوع الدين) سواء كان ائتمان مباشراً، أو ائتمان غير مباشر، ولغاية تاريخ السداد، ويتضمن عنصر المخاطرة احتمال

(١) منصور ، محمد حسين، النظرية العامة للائتمان : صور الائتمان و ضماناته و الوسائل التقليدية و الحديثة لحمايته : الكفالة ، الرهن الرسمي ، حق الإختصاص ، الرهن الحيازي ، حقوق الإمتياز، الإبيئندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٠م، ص ٤١٢.

(٢) شبحه، مصطفى رشدي، النقود و المصارف و الائتمان، لاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ١٩٩٩، ص ٧٥.

عدم سداد جزء من الدين، أو الدين بكامله، لذلك يعمل الدائن على الحصول على الضمانات المناسبة للتقليل من المخاطر وقد يحصل البنك على زيادة سعر الفائدة على الأسعار السائدة على الائتمان الذي تكون مخاطرته أكبر بعد قياس درجة المخاطرة للعميل.

٢ -- ٤ العوامل المحددة لمنح الائتمان:

يعتمد الائتمان على العديد من الأمور والعوامل التي تؤثر على عملية منح الائتمان وهذه العوامل إما أن تؤدي إلى التوسع في مجال منح الائتمان أي أن تكون عوامل مساعدة على زيادة منح الائتمان وأما أن تكون عوامل محددة لمنح الائتمان وهذه العوامل إما أن تكون عوامل يمكن السيطرة عليها أو عوامل خارجة عن الإرادة يصعب السيطرة عليها^(١).
وحيث أن الأطراف المشاركة في عملية منح الائتمان أطراف عديدة تتلخص في (البنك، العميل، الائتمان نفسه، عوامل خارجية، عوامل خاصة بالائتمان، عوامل خاصة باختيار العملاء للبنك) فإن لكل طرف من هذه الأطراف تأثير معين على منح الائتمان^(٢).

أولاً: عوامل خاصة بالبنك مانح الائتمان:

في هذا المجال سوف نستعرض بعض العوامل الخاصة بالبنك والتي تعتبر من

العوامل المحددة لمنح الائتمان:

(١) حسين عمر، النقود والائتمان، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٩، ص ٦٢.
(٢) حمزاوي، محمد كمال خليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم مبادئه، الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٧، ص ١٠٠.

١ - المركز المالي للبنك وسلامته:

يعتبر المركز المالي للبنك محددًا من محددات منح الائتمان فالبنك الذي يتمتع بمركز مالي قوي يكون أقدر على منح الائتمان وأقدر على مواجهة خطر تعثر القروض فتوفر المسؤولية اللازمة للإقراض وانخفاض كلفه الأموال وسلامه المحفظة الائتمانية للبنك كلها عوامل تساعد على التوسع في منح الائتمان^(١).

٢ - السياسة الائتمانية لدى البنك:

يقصد بالسياسة الائتمانية للمصارف أنها إطار عام يتضمن مجموعة من المعايير والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمد عليها الإدارة المصرفية بشكل عام ، وإدارة الائتمان (القروض) بشكل خاص لضمان المعالجة والموضوعية للموقف والحالات المتماثلة وتهيئة المرونة الكافية ، أي سرعة التصرف لاتخاذ القرارات الائتمانية اللازمة^(٢).

تتعامل السياسة الائتمانية مع مجموعة من العوامل والمتغيرات الظرفية مكانا وزمانا و من ثم يجب أن تكون تلك السياسة مرحلية (مرنة)، أي تتوافق مع ظروف البنك و ما يواجهه من متغيرات حتى يستطيع البنك التعامل معها بنجاح و فعالية و لذلك تحدد السياسة الائتمانية أبعاداً يجب على الباحث الائتماني الإحاطة بها باعتبارها أبعاداً حاکمة للعمل المصرفي^(٣).

(١) محمد محمود عبد ربه محمد ، دراسات في محاسبة التكاليف : قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي ، دار البنوك التجارية، الإسكندرية:الدار الجامعية، ٢٠٠٠م، ص ٥٨.

(٢) إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ص ١٢٦.

(٣) الشواربي محمد وعبدالمجيد، " إدارة المخاطر الائتمانية - من وجهة النظر المصرفية والقانونية ، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨ - ٩٤.

و تعتبر السقوف الائتمانية من أهم الأبعاد الكمية التي تحد من النشاط الائتماني للبنك و تعدده أيضا، حيث أن هناك سقف ائتماني للبنك و الذي يتعلق بحجم الائتمان الذي يجب عدم تجاوزه لتحقيق التوازن بين اعتبارات الأمان و الاحتياطات النقدية التي تشكل نسبة السيولة العامة للبنك، وهناك سقف ائتماني لكل نشاط لا يتعين تجاوزه درءاً لمخاطر تركيز الائتمان في نشاط معين دون الآخر وفق الظروف الحاكمة لكل نشاط ، وهناك سقف ائتماني لكل موقع جغرافي والذي يرتبط بحجم النشاط الاقتصادي للمنطقة التي يشغلها فرع البنك وإمكانياته المستقبلية كما أن ظروف المنطقة تحدد إلى حد كبير أنواع الائتمان الممنوح و آجاله و طرق السداد و هناك سقف ائتماني لكل عميل يتوافق وقدراته وطاقاته الائتمانية و يتناسب مع الغرض من التمويل تجنباً لمخاطر عدم سداد الائتمان مع مراعاة أن يكون السقف الموضوع للعميل كافياً و مناسباً ومرناً و أن لا يكون سبباً في إعاقة العميل وعجزه عن السداد^(١).

وكذلك تعتبر القيمة التسليفية للضمانات المقدمة من العميل الواحد من أهم جوانب السياسة الائتمانية للبنك في ظل توافر الشروط الائتمانية المحددة في هذا الضمان من ملكية العميل له و حقه في رهنه، و بيعه، و من ثم تحديد مدى إمكانية البنك في السيطرة على هذا الضمان، و حجم الطلب على هذا الضمان و مرونته للوقوف على مدى سهولة تصريفه، و مدى تأثير الضمان بالعوامل المناخية و مدة التخزين و عوامل التصفية الذاتية، و مدى تأثير الضمان بتغير أذواق المستهلكين، و اعتبارات التقادم الفني والتكنولوجي وأخيراً مدى تعارض

(١) السبسي ، صلاح الدين حسن، قضايا مصرفية معاصرة : الائتمان المصرفي - الضمانات المصرفية -
الائتمانات المستقبلية، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٣م، ص ص ١٢٠ - ١٢٥.

الضمان ،أو توافقه، مع القرارات الحكومية ومع السياسة الائتمانية للبنك في تشجيع أو الحد من التسليف بضمان أنواع معينة من الضمانات.

كما تشكل الأنشطة ذات الأولوية التي يرغب البنك في توجيه ائتمانه بعداً آخر من مسددات السياسة الائتمانية للبنك، حيث يقوم بتحديد الأنشطة الاقتصادية الهامة الأولى بمنح الائتمان لاعتبارات ارتفاع ربحيتها، أو ازدهار الطلب عليها ،أو احتمالات تصاعد هذا الطلب مستقبلاً كما يرتبط هذا أيضا بتحديد الأنشطة المحظور التعامل معها لمخاطرها المرتفعة أو لركود الطلب عليها أو لتوسع البنك في إقراضها أو جميع الأنشطة التي ذكرت معاً، و بالتالي احتمال أن يكون هناك فائض ضخم في مخزون تلك الأنشطة و انعكاسات ذلك على ارتفاع مخاطر عدم السداد والإضرار بالاقتصاد^(١).

ومن محددات السياسة الائتمانية أيضا توصيف السلطات الائتمانية وتصنيفها وتحديد ما في البنك ، تحقيقا للدقة والسرعة الملائمة من خلال هيكل تنظيمي يوضح المستويات الإدارية الجديدة التي يفوضها مجلس إدارة البنك باعتباره أعلى سلطة ائتمانية إلى مدير فرع البنك المعني باعتباره أدنى سلطة ائتمانية بالبنك على أن يتم التفويض بالتدرج التنازلي في ظل اعتبارات مسئولية الجهة التي أصدرت القرار الائتماني ومسئولية إحاطة المستويات الإدارية الأعلى بما تم اتخاذه من المستويات الإدارية الأدنى وأن يتوافق هذه التدرج في السلطة الائتمانية مع التدرج في الحدود بحيث لا يلغي مستوى معين المستوى الإداري الأعلى منه تجسبا لحدوث خلل في البنك يتمثل في عدم جودة الائتمان الممنوح على أن تتضمن تحديد السلطات الائتمانية حدودا مسموحاً بها للتجاوز أثناء فترة التسهيل الممنوح على أن تكون لفترة قصيرة ومغطاة بضمانات جديدة تحقيقا لجانب المرونة في العمل شريطة أن يتوافق مجموع

(١) ارشيد، عبد المعطي رضا /جودة، محفوظ أحمد، إدارة الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٠

التسهيلات الممنوحة بقيمة تتجاوز الإضافي المؤقت مع السلطة المفوضة لمتخذ القرار بالتجاوز المؤقت^(١).

و تأتي أسعار الفائدة والعمولات أي العوائد المصرفية كأهم محددات السياسة الائتمانية للبنك، والتي تتحكم فيها قرارات البنك المركزي بتحديد أسعار الفائدة المدينة و الدائنة، والحدود الدنيا، و القسوى للعمولات المصرفية، ودرجة حدة المنافسة القائمة في السوق المصرفي، و مدى الاعتماد على تكلفة التمويل كأساس للتنافس المصرفي بين البنوك، و مدى حساسية العميل لأسعار الفائدة والعمولات وظروف البنك من حيث: القدرة التوظيفية لمسوارده بتوافر فائض ضخم غير موظف من عدمه، على أن يتم تحديد الفوائد و العمولات على شكل هيكل أسعار كحدود دنيا و قسوى تطبق على كل نوع من أنواع القروض و التسهيلات و تطبق أيضا على درجة المخاطر الائتمانية وفقاً لكل عمل على حدة^(٢).

و أخيراً تأتي النظم والقواعد و الإجراءات التي تمنح بموجبها التسهيلات الائتمانية للملاء والتي تختلف من بنك لآخر وفقاً للشخصية الاعتبارية لكل بنك من حيث: قدرتها على الاستجد، و التطوير، والتعديل لنظم البنك الداخلية وفقاً لتجارب التشغيل، و إعادة التقييم من عدمه، وقد تستخدم البنوك في إيجاد النظم و القواعد المراجع العلمية كافة، و العملية الواجب إتباعها عند منح و متابعة الائتمان و التي تخضع للتعديل و التغيير من فترة لأخرى، كذلك الارتكان على المنشورات الدورية و غير الدورية التي تمثل وسيلة تستخدمها البنوك في إبلاغ فروعها و العاملين بالقواعد و الإجراءات التي يتعين إتباعها بخصوص عمليات منح القروض

(١) السيد، محمد أحمد ، قضايا مصرفية معاصرة : ضمان القروض ضمان الثمن الصادرات ضمان الودائع المصرفية، بيروت: اتحاد المصارف العربية، ١٩٩٧م، ص ٣٩ - ٥٠.

(٢) فاروق يوسف مصطفى، الأسس الفنية لمنح الائتمان في المصارف ، بيروت: اتحاد المصارف العربية، ١٩٩٦، ص ٧٦.

و التسهيلات الائتمانية أو للحد من السلطات المفوضة أو لتغيير أنماط و أساليب التحليل الائتماني المتبع وخلافه، وأيضا الاجتماعات الدورية و غير الدورية للقيادات العليا و الوسطى و التنفيذية بالبنك التي تستخدم كوسيلة مناسبة و سريعة في إيلاغ التعليمات و في التحقق من إمام العاملين و القيادات المصرفية بالبنك بها. (١).

الأبعاد العامة للسياسة الائتمانية :

يجب أن تتضمن السياسة الائتمانية عدداً من الأمور الضرورية التالية: (٢)

١- الرقابة القانونية على الائتمان والقيود التي تفرض على حجم التسهيلات أو الضمانات وأنواعها المختلفة.

٢- تحديد وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات لكل من الموظفين والمسؤولين في أقسام التسهيلات الائتمانية المختلفة حتى يكون هناك توزيع للمهام المختلفة ضمن خطة شاملة ومتكاملة تبدأ من دراسة طلب الائتمان وتنفيذه ورقابته إلى حين تسديده.

٣- تحديد أنواع القروض المرغوب فيها بحيث يتم العمل على تكوين محفظة من القروض المختلفة، بشكل يقلل الخطورة، ويضمن الاستثمار الأمثل لموجودات البنك، وحاليا تفضل البنوك منح القروض المرتبطة بمواعيد تسديد محددة مسبقا على الحسابات الجارية مدينة .

٤- تحديد أسعار الفوائد الواجب نقاضها من العملاء على التسهيلات الممنوحة لهم بمقدار يتوافق والأسعار السائدة في السوق.

(١) فاروق يوسف مصطفى، الأسس الفنية لمناح الائتمان في المصارف ، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.
(٢) : العظم، حمدي (1986) ، السياسات المالية والنقدية في الميزان، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر. ص 7-30.

٥- تصفية القروض ضمن ظروف معينة لأجل المحافظة على نوعية قروض البنك وسيولتها، وهذا يعني إعلان إفلاس العميل لذلك لا بد للمصرف من التروي قبل تسهيل الضمانات إن وجدت والتي ترتبط بهذه القروض.

٣- التطور التكنولوجي والتفرع المصرفي:

أن استخدام البنك لتكنولوجيا متطورة يؤثر على نوعية الائتمان وكيفية تقديمه للعملاء (سرعة، سهولة، دقة) مما يساعد على زيادة تعامل العملاء مع البنك وحصولهم على المزيد من الائتمان^(١). بحيث لا يشترط تواجد العميل في البنك فعلياً لطلب الائتمان بل أصبح بإمكانه تقديمه عن طريق شبكة الإنترنت، والخدمات الإلكترونية المصرفية الأخرى.

٤- مسؤولي الائتمان:

يقدم البنك الائتمان للعملاء من خلال مسؤول الائتمان (ضابط الائتمان) ويعتبر من العوامل المحددة للائتمان كون هذه الخدمة تقدم من خلاله، إذا أحسن التصرف والعكس سيؤدي إلى احتمالية عدم منح الائتمان^(٢)، بالتالي حرمان البنك من استغلال ودائع العملاء والتي يلتزم بدفع الفوائد عليها لأصحابها.

(١) السنجار ، فريد راغب، إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتغيرة : مخاطر البنوك في القرن الحادي

والبشريين، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧.

(2) شريف ، حامد، شبكات الضمان و الودعة و الائتمان بين النظرية و التطبيق، الإسكندرية: دار الفكر

الجامعي، ٢٠٠١، ص ٨٧.

ثانياً: عوامل متعلقة بالعملاء:

يعتبر العميل (طالب الائتمان) عنصراً هاماً في عملية منح الائتمان وعاملاً من العوامل التي تحدد منح الائتمان، فالعميل (المدين) هو أحد أطراف الائتمان والذي بدون له يكون هنالك ائتمان.

ومن هذه العوامل (المحددات) التي تساعد أو لا تساعد في منح الائتمان:

- حداثة عمل المؤسسات أو النشاط إذ يفضل المصرف التعامل مع منشأة قائمة أو عمل ناجح وليس العكس وذلك بهدف تقليل المخاطرة الائتمانية.
- عدم توفر البيانات المالية لدى العملاء والتي يستطيع المصرف من خلالها تقييم وضع العميل بشكل دقيق إلى حد ما، لهذا يفضل التعامل مع المشاريع التي تقوم بتنظيم القوائم المالية حسب الأصول.

السوامل الخاصة بالعملاء:

بحيث لا تمنح المصارف القروض إلا للعملاء الذين تتوافر فيهم القدرة على السداد والرغبة فيه^(١). ويعبر رجال الائتمان عن العناصر الأساسية لمنح الائتمان بمصطلح

(Five C's)، وهذه العناصر هي:

أ- الشخصية Character

ب- المقدرة Capacity

ج- رأس المال Capital

د- الظروف Conditions

(١): أبو قحف ، عبد السلام ، حنفي ، عبد الغفار : تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
ص ١٥٤ .

١٠٠- الضمان Collateral (1)

أ- الشخصية :

ويقصد بها استعداد ورغبة العميل لسداد ما عليه من ديون، ويساعد على تحديدها معرفة سمعة العميل وسوابقه في التعامل مع الآخرين، وكذلك دراسة عاداته وصلاته ومستوى معيشتته ومعاملاته المالية السابقة ورغبة العميل في الوفاء.

وتهتم المصارف كثيراً بهذا العنصر (ويمكن أن نطلق عليه المخاطرة الأخلاقية) لأن المقترض الذي يتمتع بقيمة أخلاقية عالية سيبدل كل ما في جهده لرد القرض بصرف النظر عن حالته المادية أو حالته في محيط العمل.

ب- المقدرة :

ويقصد بها المقدرة الإدارية للعميل حيث لا تكفي الرغبة في تسديد القروض المستحقة للمصرف، مما لم يكن العميل قادراً على متابعة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للمصرف سلامة إدارة الأموال المقدمة منه في صورة قروض، فدخل المقترض مقترن بحيويته وطموحه وتعليمه وخبرته وقدراته الإدارية.

كما تتمثل القدرة في العائد المتوقع الذي سيحصل عليه المقترض، وهذا بالطبع يتطلب دراسة لحساب الأرباح والخسائر، وتكلفه أداء العمل، وإمكانية الحصول على المواد الخام،

(1) Sinkey, Joseph F., The Financial Management of commercial Business Research Methods, Six Editions, the Dryden press Harcourt college Publishers, London, 2000.

والمتطلبات المختلفة للعمل، وكذلك تقييم الطلب المتوقع على منتجاته بالإضافة إلى مستوى حجم العمل وحجم الإيراد فلهما أهميتهما أيضاً.

ب- رأس المال :

ويشترط توافر عنصر رأس المال بجانب العنصرين السابقين، إذ أنه يعد من اللازم توافر رأس مال كاف متاح للمقترض يمكنه من استغلاله استغلالاً اقتصادياً سليماً، لذلك يجب الاهتمام بمعرفة ما لدى المقترض من موارد مالية مملوكة له سواء كانت مستغلة في المشروع ذاته ، أو يحتفظ بها خارج المشروع.

وغالباً ما يتسبب نقص رأس مال المشروع إلى تعرضه للأزمات المالية إذا لم يكن كافياً للإنتاج والبيع. ومن ناحية أخرى يعد رأس مال المشروع بمثابة صمام الأمان أو الضمان المقدم من صاحب المشروع في حالة تصفية الأصول.

وفي هذا المجال لا يمكن الاعتماد فقط على نسبة الأصول التي سيتم تمويلها بالاقتراض، وإنما أيضاً على مدى سهولة تحويل الأصول إلى نقدية، فالمقترض الذي تكون أمواله المقترضة نسبة صغيرة من أصوله وأكثر سيولة نسبياً يكون أفضل من المقترض الذي تكون أصوله صعبة نسبياً للتحويل إلى نقدية.

د- الظروف العامة:

ويقصد بالظروف العامة مدى تأثير المشروع بالظروف الاقتصادية المختلفة، وطبيعة المنافسة السائدة في فرع النشاط، وسهولة ، أو صعوبة دخول منافسين جدد في هذا المجال، ومدى توافر المعومات الحكومية المقدمة لذلك النشاط، والقوانين الجمركية، وسائر الاعتبارات الاقتصادية الأخرى.

فتمتع المقرض بسمعة حسنة، ومركز مالي جيد لا يعتبر كافياً لمنح الائتمان، فالظروف الاقتصادية تتحكم إلى حد كبير في منح الائتمان إذ أن هذه الظروف التي لا يتحكم فيها المقرض قد تغير من مقدرته على مواجهة التزاماته.

٤- الضمان:

ويعتبر الضمان في الواقع مسألة مكملة بجانب العناصر الثلاث الأولى السابق ذكرها، إذ تتوقف مطالبة العميل بتقديم الضمان على السياسة الائتمانية للمصرف، إذ يفضل المصرف التعامل مع منشأة قائمة أو عمل ناجح وليس العكس، حيث أن الرجوع إلى الضمان يعني فشل المنشأة أو تصفيتها أو إفلاس العميل، وطالما يهتم المصرف بالعناصر السابقة، ويراعي دقة الدراسة، والاختيار، فإن أهمية الضمان تقل إلى حد بعيد.

و ترى بعض المصارف ضرورة الحصول على ضمان من المقرض، إلا أن الإصرار على ضرورة توفير ضمانات للقروض الممنوحة يجب أن لا يكون على حساب سلامة القرض أو على حساب إمكانية تحصيل القرض في موعده، وبمعنى أنه لا يجب على المصرف اللجوء إلى طلب الضمان إلا كإجراء احترازي بعد التأكد من سلامة القرض لأن العجز عن السداد يحمل المصرف نفقات الإجراءات القانونية للتنفيذ على الأصل المضمون، بالإضافة إلى احتمال تحقيق مخاطر يتعرض لها المصرف نتيجة هبوط قيمة الضمانة، بجانب احتمال عدم قدرته على التخلص منها. وفي أحسن الظروف يتعرض المصرف لتجميد أمواله في الفترة ما بين تاريخ استحقاق القرض وتاريخ صدور الحكم النهائي من المحاكم المختصة الذي تتيح له التنفيذ على الأصل المرتهن.

خصائص ومميزات الضمان المثالي الذي من شأنه تقليل فرص تعثر العميل :

شخص كل من (Heskett) و (Sasser) و (Hart) عدداً من خواص ومميزات

الضمان المثالي (Ideal Guarantee).

١- أن يكون الضمان سهل الفهم من قبل البنك، وأن تكون الرسالة المتضمنة فيه بسيطة وواضحة ودقيقة يركز على حاجات العميل الفعلية.

٢- أن لا تكون الضمانات مشروطة؛ لأن المبالغة في وضع الشروط التعجيزية تقلص من تأثير الضمان أو فائدته بالنسبة للبنك، وتجعله عقيماً لذلك لا بد أن يكون الضمان مريحاً بالنسبة للعميل .

٣- أن يكون الضمان ذو قيمة فعلية للبنك، كما إن الوعود والضمانات ينبغي أن تساهم بشكل فعلي ومباشر في تقليص مستوى، أو درجة المخاطرة المرتبطة بشراء الخدمة المالية أو، المصرفية.

ثالثاً: عوامل خارجية تؤثر على الائتمان بشكل عام

ومن هذه العوامل، العوامل الاقتصادية سواء كان رواجاً أو كساداً بحيث تلعب دوراً كبيراً في عملية منح الائتمان، وكذلك أثر العوامل السياسية، فمثلاً الاستقرار السياسي يشكل عاملاً مهماً في تشجيع منح الائتمان والذي يؤدي لاستقطاب الاستثمارات بمختلف أنواعها والتوسع في إنشاء المشاريع المختلفة ، وأخيراً يمكن لتعليمات البنك المركزي والسياسة المالية والنقدية أن تكون من العوامل المحددة للائتمان^(١)، وذلك من خلال تحديد البنك المركزي لسعر

(١) غنيم ، أحمد، دور دراسات الجدوى و التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار و الائتمان، الإكندرية: دار الفكر الجامعي، ١٩٩٧، ص ٦١.

الفسائدة، وكذلك تحديد حجم الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية، وزيادة أو تقليل العرض
الذئدي.

رابعاً: عوامل خاصة بالائتمان

مثل مبلغ القرض (أو التسهيل الائتماني)، الغاية من القرض، المقدرة على السداد،
وشروط منح الائتمان، إلى غير ذلك بما يتعلق بالائتمان.

٢ - - ٦ تصنيف التسهيلات الائتمانية:

أولاً: تصنيف الائتمان حسب النشاط الاقتصادي

ويصنف البنك أنواع الائتمان لديه حسب النشاط الذي يقوم بتمويله، فيصنف الائتمان
المصرفي إلى:

١- الائتمان الاستثماري:

ويشمل التسهيلات التي يتم منحها من قبل البنوك لتمويل المشروعات الاستثمارية
ويكون هذا النوع من التسهيلات الائتمانية طويل الأجل، كونه منح لتمويل أصول استثمارية
سيتم استردادها على المدى الطويل.

٢- الائتمان التجاري:

وهي التسهيلات التي يتم منحها من قبل البنوك لتمويل الأصول قصيرة الأجل، بحيث
يتم استردادها على المدى القصير.

٣- الائتمان الاستهلاكي:

و يمثل القروض والسلف التي يتم منحها من قبل البنك للعملاء لتمويل شراء السلع المختلفة، وتسديد النفقات الشخصية، ويكون هذا النوع من التسهيلات الائتمانية قصير أو متوسط الأجل، ويتم تسديدها من خلال الرواتب أو دخول العملاء في معظم الأحيان.

ثانياً: تصنيف الائتمان حسب الفترة الزمنية

يصنف بعض البنوك (اعتماداً على سياساتها الائتمانية) الائتمان المصرفي الممنوح من البنك حسب الفترة الزمنية، ويصنف إلى:

- ١- الائتمان المصرفي قصير الأجل، بحيث لا تزيد مدته سداً عن سنة.
- ٢- الائتمان المصرفي متوسط الأجل، وتمنحه البنوك لمدة زمنية أكثر من سنة و أقل من خمس سنوات.
- ٣- الائتمان المصرفي طويل الأجل، وتمنحه البنوك لمدة زمنية تزيد عن خمس سنوات.

ثالثاً: تصنيف الائتمان حسب درجة المخاطر وجودتها

يتم تصنيف الائتمان من حيث درجة المخاطر وذلك حسب تعليمات البنك المركزي الأردني إلى عدة أنواع وحسب ما يلي^(١):

- ١- التسهيلات الائتمانية العاملة، وهي التسهيلات التي تذهب إيراداتها (فوائدها وعمولاتها) إلى الإيرادات لدى البنك، ولهذا تسمى عاملة لكونها تحقق الفائدة المرجوة للبنك والتسهيلات العاملة عدة أصناف:

(١) البنك المركزي الأردني (٢٠٠٠)، "تعليمات تصنيف التسهيلات وإعداد المخصصات".

- التسهيلات الائتمانية الجيدة (منتظمة السداد)، وهي المفضلة لدى البنك حيث يكون طموح أي بنك أن تكون التسهيلات الائتمانية لديه مصنفة ضمن هذا البند، حيث تعبر هنا عن سلامة الوضع الائتماني لمحفظه البنك فهذه التسهيلات لها مخاطر مصرفية عادية وتتصف بما يلي:

١- التسهيلات التي يتمتع أصحابها بمراكز مالية قوية وتدفقات نقدية كافية للسداد.

٢- التسهيلات المغطاة بضمانات مقبولة وموثقة بعقود.

٣- التسهيلات المنتظمة السداد والتي لها حركة حساب نشيطة.

٤- التسهيلات المغطاة بمصادر سداد جيدة.

- التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة، وهي التسهيلات التي أصبح فيها بعض الضعف فيما يخص الوضع المالي للعملاء، ويبقى التسهيل ضمن هذا التصنيف ما دام لم يمض (٩٠) يوم على استحقاقها، أو استحقاق أي قسط من أقساطها، أو جمود الحساب في حالة الحسابات الجارية المدين.

٢- التسهيلات الائتمانية غير العاملة (غير منتظمة السداد)، بعد مضي (٩٠) يوم على

استحقاقها، أو استحقاق أي قسط من أقساطها، أو جمود الحساب في حالة الحسابات

الجارية المدين، تصبح هذه التسهيلات غير عاملة أي تصبح إيراداتها معلقة ولا يتم قيدها

لإيرادات البنك، وهي عدة أنواع منها:

- التسهيلات الائتمانية دون المستوى.

- التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها.

قانون معلومات الائتمان الأردني^(*)

ضمن إطار عملية الرقابة غير المباشرة التي ينتهجها البنك المركزي، من حيث إعطاء إدارات البنوك المرخصة المزيد من المرونة في اتخاذ القرارات الائتمانية والاستثمارية واستناداً لأحكام قانون الدستور الأردني، تم إصدار قانون معلومات الائتمان المؤقت رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٣م، والذي يجيز لمحافظ البنك المركزي شروط منح التراخيص حسب الأصول القانونية المتبعة في المملكة الأردنية الهاشمية وقد اشتمل القانون المذكور على مسودات أخرى يتم من خلالها تنظيم عملية الائتمان وتحديدها ضمن إطار قانوني وبما يتناسب وطبيعة الأردن الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والعادات والتقاليد كذلك.

* قانون معلومات الائتمان المؤقت رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٣م منشور على الصفحة ٣٣٦٣ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٦٠٦ تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٦. (راجع الملحق)

الفصل الثالث

تعثر القروض



١-٢ القروض المتعثرة

٢-٣ أسباب تعثر القروض

٣-٣ مؤشرات تعثر القروض

٤-٣ أهم الظواهر التي أدت إلى تعثر التسهيلات المصرفية

٥-٣ إجراءات المعالجة المصرفية للديون المتعثرة

٦-٣ إعداد المخصصات

٧-٣ الآثار المترتبة على القروض المتعثرة.

٢-١ القروض المتعثرة:

تواجه معظم المصارف مشكلة تعثر القروض، ولذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام المختصين والخبراء والمسؤولين بالقطاع المصرفي، فقد ظهرت هذه المشكلة في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وتفاقت في منتصف الثمانينيات والأسباب كثيرة اشترك في تشكيلها كل من المصارف والذباثن على السواء فضلاً عن بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

وعلى الرغم من أن منح الائتمان المصرفي تحكمه أسس ومعايير وسياسات ائتمانية تهدف إلى الحد من توزيع المخاطر الائتمانية المختلفة والمحتملة إلا أنه عملياً لا يمكن للمصرف ما أن يحتفظ ضمن أصوله و توظيفاته بمحفظة قروض وسلفيات منظمة بالكامل وذلك يرجع إلى طبيعة الائتمان المصرفي من حيث كونه مصحوباً دائماً بالمخاطر حيث لا ائتمان بلا مخاطر^(١)، فمشكلة تعثر القروض هي الخطر الذي ينطوي عليه منح الائتمان ، وهي مشكلة يمكن اعتبارها من قضايا الساعة وهي محل اهتمام البنوك التجارية وذلك لأنها تؤدي إلى تعطيل جزء مهم من أموالها لذا فإن القرار الائتماني المعتمد على السياسة الائتمانية الواضحة المعالم والخطوات، هو الضمان الأكبر لتجنب التعثر .

تعريف القروض المتعثرة: هي عبارة عن تسهيلات ائتمانية متنوعة منحها المصارف لبعض العملاء في الماضي ولم يتمكن هؤلاء العملاء من سداد قيمتها والفائدة المستحقة عليها للمصارف في آجال استحقاقها وبمرور الوقت تحولت حسابات هذه التسهيلات الائتمانية إلى حسابات مدينة راکدة^(٢).

(١) زبيدي ، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٢، ص ١٦.

(٢) المنديسي، ناجي ، نشرة المصارف الليبية، ٢٠٠٣

كما يعرف الدين المتعثر بأنه: "الدين الذي يعتبره المصرف بعد الدراسة المستفيضة لوضع العميل المالي وضمانات الدين أنه على درجة عالية من الخطورة لا يتسنى معها استرداده مع الفوائد المترتبة عليه خلال فترة معقولة"^(١).

وتعرف التسهيلات الائتمانية المتعثرة بأنها: "التسهيلات الائتمانية التي تتعدى احتمالات عدم استردادها نسبة ٥١%"^(٢).

وتعرف القروض غير العاملة بأنها: القروض التي أصبحت غير قادرة على تحقيق الإيرادات المرجوة من الفوائد للبنك بل أصبحت فوائد معلقة، أو هي القروض التي يجد البنك نفسه مضطراً لجدولتها بما يتفق مع الظروف المستجدة للعميل"^(٣).

ويعرف الهندي القرض المتعثر بأنه: القرض الذي تتعرض اتفاقية القرض بين المصرف والمقترض إلى النكوص التي ينتج عنها عدم القدرة على تحصيل أصل القرض، والفوائد المترتبة بحيث تتضاعف احتمالات الخسارة للمصرف"^(٤).

المفهوم المصرفي للتعثر: هو مواجهة المشروع لظروف تؤدي إلى عدم قدرته على توليد مردود مالي أو فائض نقدي من عائد النشاط يكفي لسداد التزاماته وبصفة خاصة الالتزام قصير الأجل ، وعدم قدرته على تغطية هذه الالتزامات سواء من مصادر ذاتية أو من مصادر خارجية أيضاً.

(١) نوفل، صبري حسنة مخاطر الائتمان المصرفي . مادة تدريبية . القاهرة: المعهد العربي للتمويل والاستثمار . ٢٠٠٠م.

(٢) أبو جبارة، هاني طرق تحصيل القروض المتعثرة . عمان: معهد الدراسات المصرفية . ١٩٩٦م.

(٣) Rose ,peter S , Commercial Bank ,International management ,international edition ,mcgraw-hill Irwin ,new york, ٢٠٠٢

(٤) الهندي ، عدنان مشاكل الائتمان لمؤسسات القطاع العام وشبه العام، ووسائل المعالجة، اتحاد المصارف العربية ، بيروت، ١٩٨٧م.

المفهوم القانوني للتعثر : هو عدم كفاية أموال المدين للوفاء بالتزاماته وديونه المستحقة الأداء.

المفهوم الاقتصادي للتعثر : هو عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المستحقة بالرغم من زيادة الأصول عن الالتزامات^(١).

وقد أصبح الاهتمام بتسوية القروض المتعثرة بالغ الأهمية للأسباب التالية :

١- أن مرور الوقت دون تسوية القروض المتعثرة يلحق الضرر البالغ بكل من البنك والعميل و الاقتصاد على السواء.

٢- إن وجود القروض المتعثرة يعني وجود أموال عاطلة غير مستغلة لدى البنوك.

وأنه كلما مر الوقت دون تسوية لتلك القروض كلما صعب ذلك من مهمة تسوية القرض^(٢).

٣- إن التسوية للديون المتعثرة تعيد للبنك نشاطه وذلك بإعادة استخدام الأموال المحصلة من القروض المتعثرة كما أنها تعيد للعملاء توازنهم و إعادة ممارستهم لنشاطهم المعهود.

٣-٢ أسباب تعثر القروض:

من خلال البحث والمعاشية الواقعية لمشكلة تعثر القروض، تم التوقف عند مجموعة من الأسباب والتي ساهم في تشكيلها كل من العميل، والعاملين بإدارات الائتمان، وبعض التفسيرات الاقتصادية الأخرى، وفيما يلي شرح لأهم الأسباب المؤدية إلى المشكلة بشكل مباشر :

(١) عبد الله، خالد أمين، القروض المتعثرة والمشكوك في تحصيلها، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ٢٠٠٣م.

(٢) العوضي، علي، " القروض المتعثرة وأساليب التعامل معها"، البنك المركزي الأردني، ١٩٩٠ ص ٢-٣

أولاً: أسباب تقع من جانب البنك

- ١- ضعف الوعي الائتماني لدى الطاقم الوظيفي
- ٢- القصور في تنفيذ الأنظمة التشريعية التي تضمن سداد المستحقات.
- ٣- غياب التوازن بين قيمة القروض الممنوحة وقيمة المخصصات المقابلة لها بما يمكن من تخفيض مخاطر الإقراض.
- ٤- تمويل المشروع بالكامل وهذا من الأخطاء التي ترتكبها إدارة البنك فيجب أن يقوم العميل بالمساهمة بجزء من المشروع ويتحمل قدراً من المخاطرة.
- ٥- التقصير الواضح في متابعة القرض (ملف العميل) من بداية المنح حتى الانتهاء من السداد.
- ٦- السماح للعميل باستعمال التسهيلات دفعة واحدة في حين يجب أن يتم السحب على دفعات وفقاً لحاجة العميل وللجدول الزمني^(١) المحدد بحيث يتم التأكد من استغلال العميل للمبلغ المطلوب في الغاية التي أوضح عنها والتي قام البنك بعمل دراسة الجدوى لها وتأكد من أهلية العميل للحصول على القرض.

ثانياً: أسباب تقع من جانب العميل

- ١- استخدام العميل الدين في غير الغرض الذي منح لأجله.
- ٢- عدم توفر القدرة الإدارية والفنية للعميل على إدارة المشروع.
- ٣- عدم تقديم البيانات الصحيحة والواقعية للبنك عند تقديم طلب الائتمان والتي لها الأثر الكبير على قرار منح الائتمان.

(١) أدالوب المعاشة الحديثة مع مخاطر الائتمان المصرفي، اتحاد المصارف الغربية، بيروت ١٩٨٧م ص ١١١

٤- إشهار إفلاس العميل وهروبه خارج البلاد.

٥- عدم تنفيذ توجيهات وإرشادات البنك المتعلقة بسير التمويل وإدارة المشروع ، مما

يؤدي إلى وقوع المشاكل المالية الإدارية ، وبالتالي تعثر العميل .

ثالثاً: أسباب خارقة عن إرادة الطرفين

١- وضع قيود تحد من حرية المصارف التجارية في تحديد حجم محفظة القروض أو تدخل

الدولة بشكل مفاجئ بالضرائب أو الرسوم الجمركية التي تؤثر على النشاط التجاري.

٢- تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وظهور حالات الانكماش والتي أفرزت عملية

البيع على الحساب وما يتعلق بهذه العملية من تأثير في عمليات السداد لعدم انتظام

عمليات تسديد أثمان البضائع والسلع المنتجة.

٣- الحوادث المفاجئة من زلازل وبراكين وفيضانات وحروب والكوارث الأخرى.

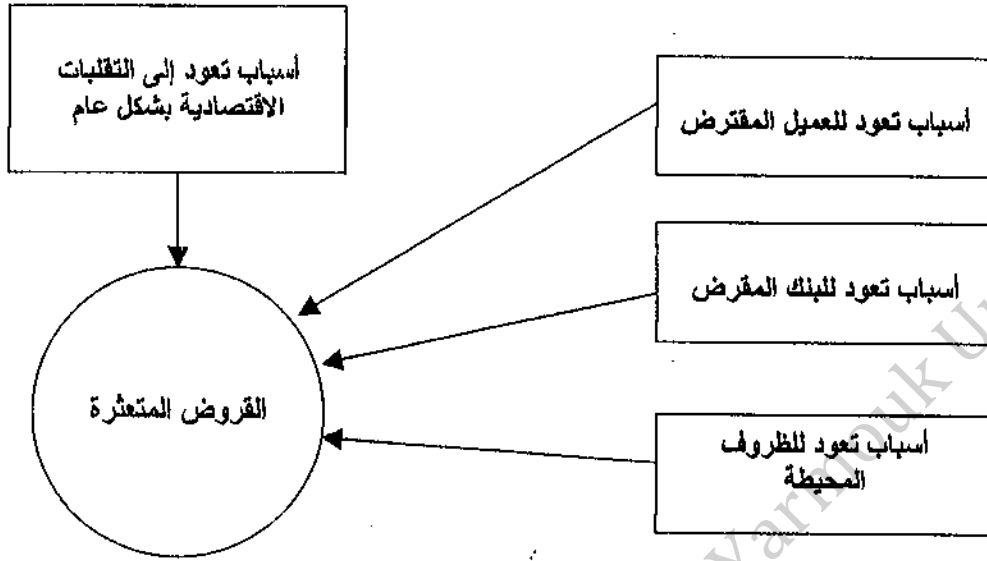
ومن الممكن جسداً لإدارات الائتمان وضع حلول ناجعة لهذه المشكلة من خلال

الاستعانة ببيوت الخبرة أفراداً أو مؤسسات وكذلك الاستفادة من تجارب المصارف الزميلة

العربية والدولية^(١) في هذا المجال .

(١) الداود، ماجد، إدارة القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، صص ٤١-٤٣

الشكل رقم (١) أسباب القروض المتعثرة



٣-٣ مؤشرات تعثر القروض:

قبل حدوث أية مشكلة في تحصيل أي قرض تلوح في الأفق مؤشرات يستطيع المصرف من خلالها التنبؤ بحدوث المشكلة، ولعل الكشف المبكر عن القرض المتعثر يعد من أهم عمليات الرقابة الداخلية للمصرف، بهدف حماية العملاء ولفت أنظارهم إلى المخاطر التي تتعرض لها مشروعاتهم^(١) ، وبذلك، فإن متابعة إدارة المصرف لهذه المؤشرات متابعة دقيقة ودراستها من البداية وإيجاد الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب تعتبر أمراً ناجحاً سيما وأن هنالك مؤشرات عديدة للكشف المبكر عن القروض المتعثرة ، ويمكن استخدامها كأدوات في تسهيل عملية التشخيص المبكر لحالات تعثر القروض والتي من أهمها:

(١) الخضيري، محسن ، القروض المتعثرة، الظاهرة، الأسباب، العلاج، الطبعة الأولى، القاهرة، ابراك للنشر والتوزيع، ١٩٩٧،

المؤشرات المالية:

ويمكن تحديد هذه المؤشرات من خلال القوائم المالية للمقترض والتي تندرج تحت

الآتي:

مؤشرات الميزانية العمومية:

تعتبر الميزانية العمومية إحدى الأدوات الرئيسية التي يتم اعتمادها لمتابعة العمل بعد حصوله على القرض، وذلك لتحديد جوانب القوة والضعف في أدائه الوظيفي لمعرفة أسباب تعثره، وتحليل الميزانية لفترات مالية مختلفة؛ بهدف الوقوف على التطور الذي طرأ على الوضع المالي له، ومحاولة استقرار مستقبله المالي وما سيكون عليه، وذلك من خلال التطور أو الوضع المالي الذي يحدث لبند الميزانية في هذه الفترات وعلاقتها التناسبية.

وبصفة عامة فإنه يوجد عدد من المؤشرات يمكن أن يستدل عليها من خلال الميزانية العمومية التي تبين قدرة العمل على الالتزام مالياً مع البنك، وبالتالي فإن هنالك احتمال لتعثره وعدم قدرته على سداد التزاماته في المستقبل ولعل أهم هذه المؤشرات يندرج تحت الآتي^(١):

١. تراجع المركز المالي للمقترض وذلك من خلال انخفاض السيولة أو النسب المتعلقة بها.

٢. تراجع مدة التحصيل من العملاء بالنسبة للمنشأة المقترضة وذلك من خلال انخفاض معدل دوران المدينون، وتركز المبيعات لدى مدينون معينون.

(١) الهندي، عدنان. مشاكل الائتمان لمؤسسات القطاع العام وشبه العام، ووسائل المعالجة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ٥٧.

٣. ارتفاع حجم القروض طويلة الأجل سواء من المصرف نفسه أو المصارف الأخرى.

٤. زيادة كبيرة في المخصصات.

٥. الزيادة الكبيرة في نسبة المديونية إلى حقوق الملكية.

٦. انخفاض رأس المال العامل نسبة إلى القروض .

٧. المماثلة في تقديم الميزانية في الوقت المناسب؛ وذلك مؤشر على وجود الثغرات في

المركز المالي للعميل.

إن تحليل الميزانية يعد أمراً مهماً في تحديد المركز المالي للعميل، و إظهار احتمال

حدوث خطر التعثر في وقت مبكراً بهدف معالجته قبل حدوثه.

مؤشرات قائمة الدخل:

توضح قائمة الدخل البنود الخاصة بإيرادات و مصروفات المنشأة طالبة الائتمان ومن

خلال تحليلها لفترات مختلفة و بالتالي يمكن التعرف على مدى سلامة كل عنصر من عناصر

الإيرادات و المصروفات و مدى ارتباطهما بالنشاط التشغيلي للمشروع و مدى استمرارها .

ويمكن قراءة ذلك من خلال تحليل قائمة الدخل للعميل و متابعة تطورها و مقارنتها مع

الفترات الأخرى من خلال الآتي:

— الانخفاض المتزايد في حجم المبيعات.

— ازدياد المبيعات وانخفاض الأرباح، وذلك إما لزيادة تكلفة الإنتاج بسبب عدم

الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة أو زيادة المصروفات البيعية والإدارية غير

المبررة.

— ارتفاع مستوى القروض المعدومة.

قائمة التدفق النقدي

وهي عبارة عن: قائمة تحتوي على بيانات بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية معينة، وتساعد قوائم التدفق النقدي على التنبؤ بالمركز المالي للمشروع ومعرفة احتمال تعرضه للتعثر عندما تتباطأ حركة وحجم التدفق الداخل وتترايد التدفقات الخارجة كما وحجماً، كما تساعد هذه القائمة على معرفة مدى كفاءة الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمشروع.

مؤشرات الميزانية التقديرية النقدية.

توضح الميزانية النقدية التقديرية على استقراء الشكل الذي ستكون عليه التدفقات المستقبلية للمنشأة، فمن خلالها يمكن الحصول على المعلومات عن حجم الفائض، أو العجز النقدي المتوقع وتوقيت حدوثه، فإذا ما أظهرت الميزانية عدم كفاية السيولة لتغطية الالتزامات حين استحقاقها، فإنه يستلزم البحث مبكراً عن أسباب العجز قبل أن يعجز العميل المقترض عن السداد في المستقبل والتنبيه إلى هذه المشكلة مبكراً.

مما سبق يتضح ضرورة قيام المصارف بمنح قروض للمنشآت التي تتعامل مع مكاتب التدقيق ذات الخبرة والسمعة المهنية العالية، وضرورة معرفة الأسباب التي تؤدي إلى تغيير إدارة المؤسسة أو مدققي الحسابات بعد تقديم القروض لها في محاولة للحد من التعثر لأنه غالباً ما تكون هذه التغييرات مهمة ومن الممكن أن تؤثر في مستقبل هذه المنشآت، وبالتالي في القروض الممنوحة لها.

٣-٤ أهم الظواهر التي أدت إلى تعثر القروض المصرفية^(١):

اجتمعت العديد من الظواهر التي أدت إلى ظهور مشكلة تعثر القروض ونستطيع

إجمالها بالآتي:

أولاً: ظاهرة ارتفاع مخاطر الأعمال بالسوق المحلي ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

أ- بيع البضائع بأقل من سعر التكلفة بسبب المنافسة الشديدة أو تقادم هذه البضائع.

ب- ضعف دوران المخزون والتكلفة المترتبة على ذلك من خلال تكلفة التخزين، و

التأمين إلى غير ذلك من التكاليف.

وينتج عن ذلك نقص السيولة والذي يؤدي إلى عدم الالتزام بدفع الأقساط أو

الالتزامات في مواعيدها المحددة.

ثانياً: ظاهرة استئراء المنافسة المصرفية غير الرشيدة وذلك من خلال تجاوز بعض

الحدود الائتمانية لبعض العملاء، والتي تؤثر على حقوق البنك وعدم الحصول على

الضمانات الكافية لمواجهة خطر تعثر الائتمان، كما أن ظاهرة التوسع في تمويل

عمليات الاستيراد السلعي من التمويل الكامل لعمليات الاستيراد والتي تشكل خطورة

بالغة وذلك لتركز المخاطرة على البنك فقط وعدم توزيعها على كل من البنك

والعميل، ولظاهرة انتشار السياسات التسويقية غير الرشيدة من أثر كبير في تفعيل

أزمة القروض المتعثرة، مما يؤدي إلى تضاعف حالات الإفلاس.

(١) الشواربي محمد وعبد المجيد، "إدارة المخاطر الائتمانية - من وجهتي النظر المصرفية والقانونية"،

مرجع سبق ذكره، ص ٧٥١.

٣-٥ إجراءات المعالجة المصرفية للديون المتعثرة

على البنك أن يضع خطة معقولة لتحصيل الدين من العميل يستند إلى قواعد ثابتة، وبيانات متوفرة عن التسوية التي سيطرحها على العميل ، فإذا تبين أن للعميل سوء نية ولا يرغب في السداد عندها يبدأ البنك بالاهتمام بالأمر ضمن القواعد التالية^(١):

١. ضرورة عدم الإيقاف الفوري لتسهيلات العميل أو محاولة تسييل ضماناته لأن ذلك سيعرض العميل إلى الإفلاس، لذلك لا بد من العمل على تقديم التمويل الإضافي له إذا كانت مشكلته مثلاً في نقص السيولة، مع ضرورة أن يضمن البنك بأن هذا التمويل سوف يحل جميع مشكلات العميل.

٢. إرشاد الشركات والمؤسسات لتحسين أوضاعها المالية عن طريق بعض الإجراءات المالية التي تحد من خطر التعثر مثل زيادة رأسمالها عن طريق الاكتتاب العام أو الخاص أو دمجها مع شركات أخرى مشابهة ، وذلك كي تكون لها القدرة لامتصاص الخسائر المحتملة دون التأثير على مراكزها المالية بشكل كبير .

٣. وضع تصور لجدولة الدين، وهذه أفضل الطرق في تسوية القروض المشكوك فيها لتسدد على أقساط شهرية أو سنوية، حسب مقدراته على السداد وأوضاعه المالية وتعتمد جدولة الدين على صدق العميل ومدى التزامه بأقواله لأن التزام العميل هو أهم بند من بنود التسوية ، وإلا أصبحت الاتفاقية بين العميل والبنك غير قابلة للتنفيذ.^(٢)

(١) الداوود، ماجد حسن، إدارة القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، ٢٠٠٠، ص ٥٥.

(٢) أبو جبارة، هاني " طرق تحصيل القروض المتعثرة"، معهد الدراسات المصرفية، (١٩٩٦) ص ١٦ - ٢٣.

تمر المعالجة المصرفية للديون المشكوك في تحصيلها بعدة مراحل ندرجها حسب

الآتي:

١- مرحلة اعتبار الدين بأنه مشكوك في تحصيله، ولقياس ذلك توجد معايير كثيرة لدى

البنك منها:

أ- عدم سداد الدين رغم استحقاقه لمدته لا تقل عن ثلاثة أشهر.

ب- التدهور الحاد للمركز المالي للعميل.

ج- انخفاض قيمة الضمانات التي قدمها العميل تأميناً لسداد الدين الذي حصل عليه.

د- وضع الشركة التي حصلت على قرض تحت التصفية.

هـ- ظهور التسبب المالي في الشركة مما يؤثر على إيراداتها المستقبلية وإدارتها.

و- هروب العميل لخارج البلاد^(١).

و من الجدير بالذكر أنه يجب أن تتولد لدى إدارة البنك القناعة بأن الدين قد وصل

إلى درجة عالية من الخطورة بحيث يمكن اعتباره ديناً مشكوكاً فيه.

٢- مرحلة معرفة أسباب تعثر الدين من خلال التأكد من صحة الدراسة الائتمانية والتي تم

بموجبها منح العميل القرض المطلوب من خلال مراجعة ملف العميل و احتوائه على

جميع الوثائق القانونية من عقود القروض الأصلية ، وما يتعلق بالقرض من ضمانات

مختلفة ، والتأكد أيضا من عدم تحيز مدير البنك، أو أحد المسؤولين أو الموظفين للعميل،

وأنه لم يتجاوز أموراً أساسية في السياسة الائتمانية المتبعة لوجود علاقات شخصية أو

منافع مشتركة بينهما .

(١) مصطفى ، صلاح الدين إبراهيم ، المشاكل المحاسبية المترتبة على إعادة جدولة القروض المتعثرة،

مجلة البحوث التجارية، العدد ٧ ، ص ٣-٢٨.

٣- مرحلة تصنيف الدين على أنه مشكوك فيه وذلك بالتوقف عن احتساب الفوائد على الدين

المشكوك في تحصيله وترحيلها إلى ما يسمى بحساب الفوائد المعلقة؛ لأن هذه الفوائد

تعتبر أرباحاً غير حقيقية وتمثل تضخماً في أرباح البنك.

٤- مرحلة إعداد البيانات المتعلقة بالقروض المشكوك في تحصيلها وتنظيمها في كشف خاص

وتشمل هذه البيانات اسم العميل بالكامل، ونوع الضمان، وقيمه بتاريخ إعداد الكشف،

بالإضافة إلى جميع البيانات الأساسية المتعلقة بالقروض والعمل على إعادة تقييم للمركز

المالي للعميل، والهدف من ذلك هو معرفة ما لدى العميل من تدفقات نقدية .

٥- مرحلة تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها وهي عبارة عن : مبالغ تحمل على

حساب الأرباح والخسائر لمواجهة احتمال خسارة البنك للدين المتعثر أو لجزء منه نتيجة

لظروف وعوامل مختلفة^(١).

«مراحل حل مشكلة القروض المتعثرة :

تتقسم مراحل حل مشكلات القروض المتعثرة إلى عدة مراحل هي^(٢):

١- مرحلة دراسة القرض المتعثر ومعرفة مواطن الضعف، في السياسة الائتمانية فهل كان

الضعف في دراسة طلب الائتمان سبباً في التعثر أم كان هناك تقصيراً من قبل العميل

ومخالفته لشروط العقد المبرم بينه وبين البنك أم كانت هناك أسباب خارجة عن إرادة

الطرفين ؟ ، ومن ثم تحديد الأسلوب المناسب لعلاج المشكلة.

٢- مراعاة أن لا تكون تكاليف التحصيل أكبر من قيمة المبالغ المحصلة .

(١) مصطفى ، صلاح الدين إبراهيم ، المشاكل المحاسبية المترتبة على إعادة جدولة القروض المتعثرة،

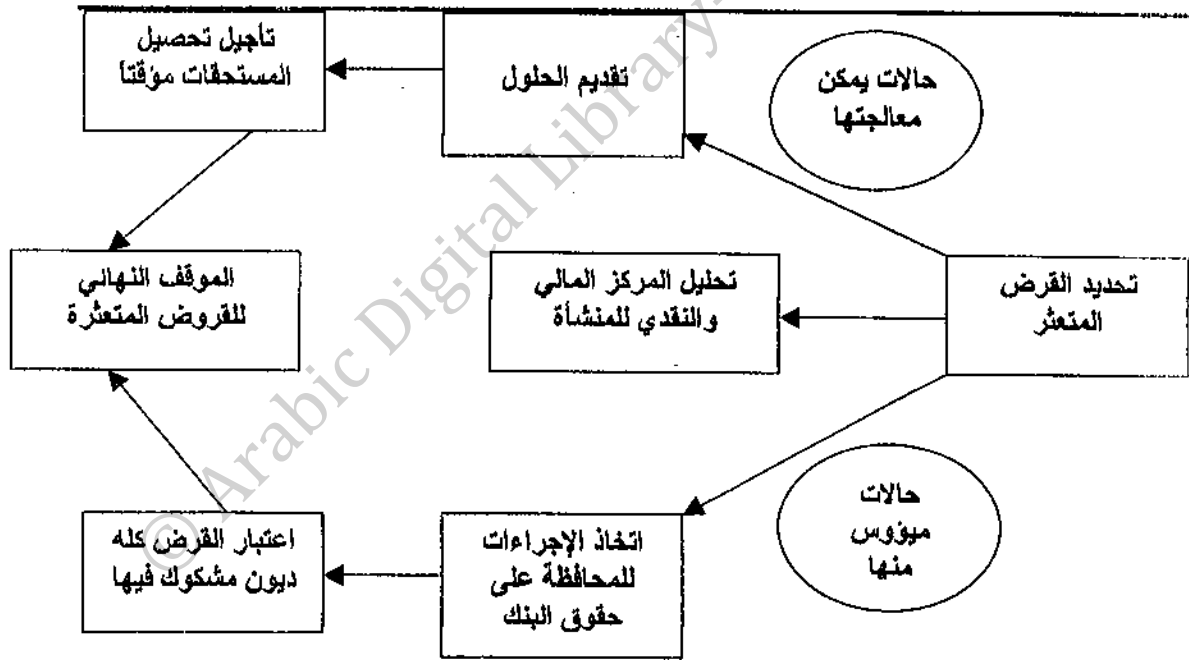
مجلة البحوث التجارية، العدد ٧، ص ٣-٢٨.

(٢) العوض، علي، (١٩٩٠)، "القروض المتعثرة وأساليب التعامل معها"، البنك المركزي الأردني، ص ٢-٣.

- ٣- بعد تسديد الدين فإنه يجب تحديد أسلوب الوقاية من العثرات الائتمانية مستقبلاً، وكيفية تجنب أو خفض حدوثها، وذلك بالاستفادة من التجارب السابقة للبنك في مواجهة الحالات المختلفة للقروض المتعثرة وطرق حلها.
- ٤- تحصيل المسؤول عن الموافقة على منح الائتمان المتعثر المسؤولية في حال وجود أي تقصير في إجراءات المنح ، وتطبيق أسس السياسة الائتمانية المتبعة في البنك.

الشكل رقم (٢)

معالجة القروض المتعثرة



باعتراض الحلول التي تساهم في حل مشكلة تعثر القروض (١)

تعتبر مشكلة تعثر القروض مشكلة مالية مزمنة بيد أن العاملين في القطاع المصرفي وجدوا بعض الحلول التي يمكن اعتمادها للحد من هذه الظاهرة المؤرقة من خلال: الاستغلال الأمثل للأموال المودعة في البنك بما يحفظ أموال المودعين، وتحقيق العائد المناسب، و مراعاة أن تشتمل سياسة الائتمان على تصميم نظام كامل للرقابة بأنواعها، والعمل على إيجاد سياسة ائتمانية مكتوبة ومحددة الخطوات (٢)، و منح صلاحيات أكثر مرونة للإدارات القانونية بالمصارف التجارية لاتخاذ الإجراءات المناسبة ضد المتقاعسين عن سداد الالتزامات مما يعني دعم إدارات الائتمان بموظفين أكفاء من أصحاب الاختصاص والثقافة المصرفية والقانونية الجيدة، واللباقة، والشخصية المقبولة لجمهور المتعاملين، وقادرين على استخدام السبرامج المحاسبية الإلكترونية التي تكون قادرة على تحليل البيانات المتعلقة بالعميل بسرعة ودقّة، وعدم منح قرض بقيمة تزيد عن أو تقل كثيرا عن الحاجة التمويلية الملائمة لإتمام المشروع، كما يفترض جدولة ديون العملاء بشروط مناسبة بدلا من مقاضاتهم مباشرة وحثهم على انتهاج سياسة جديدة لتصحيح مسارهم تحت إشراف المصرف وذلك بوضع استراتيجية متكاملة لفترات معينة لتتفقد محفظة القروض المتعثرة وتكوين المخصصات والاحتياطات لدعم مراكزها المالية.

أما بالنسبة للإجراءات والأساليب المتبعة في الأردن في علاج القروض المتعثرة والوقاية منها فإن البنك المركزي الأردني يعمل جاهدا على تحديث إجراءاته وأدواته الرقابية للتغلب من حجم مشكلة تعثر التسهيلات الائتمانية من خلال استحداث وتطوير دائرة التفتيش

(١) عبد الفتاح سليمان، " معالجة القروض المشكوك فيها "، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٤م، ص ٢١٥.
(٢) (اموني، منذر (٢٠٠٠) التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية، أسبابها والعوامل المؤثرة فيها، ص ٢٥٧.

على البنوك التي تهتم بأمور البنوك ومراقبة عملها ، وتضم هذه الدائرة الآن العديد من الموظفين المؤهلين ، وترتبط بدائرة مراقبة البنوك للعمل كوحدة واحدة تسعى لتمرير الملاحظات والمخالفات المؤثرة على وضع البنوك أو الفروع التابعة لها ، من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية و إعداد المتابعات الشهرية والدورية عنها .

كما يسعى البنك المركزي إلى وضع البرامج ، والخطط لمتابعة ظواهر و أسباب التسيب الائتماني في البنوك، وبناء مؤشرات للإنذار المبكر لأغراض التنبيه على الإدارات بضرورة العلاج، كما يقوم البنك المركزي بعدم التصديق على ميزانيات البنوك إذا وجدت بعض المخالفات التي لم يتم تصويبها كما يقوم بمساعدة البنوك لها بزيادة رأس مالها ، أو إيداع بعض الأموال العامة فيها. كذلك يسعى البنك المركزي إلى تطوير التشريعات والقوانين بما يسمح للبنك بالتدخل في الإدارات للبنوك المختلفة، وفرض الغرامات ، والتركيز على أهمية دوائر التدقيق الداخلي وأهميتها في البنوك وضرورة تطوير ذلك بشكل إيجابي، وعدم تركيز قواعد القرارات بأيدي محدودة فقط وضرورة الفصل ما بين مديري الإدارات في البنوك ورؤساء المجالس لتلك الإدارات.

٣-٦ إجراءات متابعة تحصيل القروض في البنوك الأردنية :

ويمكن تلخيص إجراءات متابعة القروض التي يقوم بها الجهاز المصرفي الأردني من

خلال^(١):

(١) الزعبي، ماجد. معالجة وإدارة القروض المتعثرة، معهد الدراسات المصرفية ٢٠٠٣.

١- دراسة الملفات المتعثرة من خلال دائرة متابعة الائتمان، وتحديد مقدار الالتزامات المترتبة على العملاء ومقدار الضمانات المتوفرة، والوقوف على أوضاع هؤلاء العملاء لتحديد نوع الإجراء المناسب بحق كل واحد منهم .

٢- يصار إلى الاتصال مع الأشخاص الذين تعثرت ديونهم، والاجتماع معهم لإجراء التسوية المالية قبل الشروع في اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم إلا في الحالات الضرورية. لأن هدف البنك تحصيل حقوقه دون تحميل العميل عناء المصاريف، والرسوم، والوقت أما في حالة عدم تجاوب العميل، وتهريبه من تقديم جدول زمني مقبول، ومناسب لتسديد التزاماته، تتم المباشرة باتخاذ الإجراءات القانونية أما بإقامة قضية بحقه مع حجز على أمواله، أو المباشرة في بيع المرهونات الموثقة لدى البنك مع ملاحظة إن الشروع في ملاحقة العملاء قضائياً لا يمنع من معاودة تنظيم التسويات المالية معهم بشكل مباشر، أو مع محاميهم لأن في ذلك مصلحة للطرفين وخاصة للبنك .

٣- تتولى دائرة متابعة الائتمان تعليق الفوائد على الحسابات المتعثرة حسب الأنظمة المعمول بها في الأردن وتنظيم الكشوف والتقارير اللازمة لذلك.

٤- إعداد المخصصات اللازمة للديون المتعثرة والمشكوك فيها حسب الأنظمة، وتنظيم التقارير والكشوف اللازمة لتقديمها للبنك المركزي حيث يظهر فيها مقدار الالتزامات، ومقداراً لمخصصات، وقيمة الضمانات المتوفرة ومقدار الفوائد، والعمولات المتعلقة، والإجراءات المتخذة بحق هؤلاء العملاء لغايات تحصيل الذمم المترتبة عليهم.

٥- تحديد القروض الهالكة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لعملية الاستهلاك ومتابعة كل ما يترتب على ذلك بالنسبة للبنك المركزي، ودائرة ضريبة الدخل كما تقدم الدائرة للفروع

المعنية ما يلزم من توجيهه، وإرشادات بخصوص التسهيلات المتعثرة كما تراقب هذه التسهيلات حتى السداد التام أو فقدان الأمل في التحصيل، وبالتالي إعدامها.

٦- تقوم دائرة متابعة الائتمان في البنوك في الأردن بتنفيذ الأحكام القضائية لدى المحاكم المختصة بما يتبع ذلك من حجز وبيع الأموال المحكوم عليهم وتحصيل قيمتها وتوريدها للفروع المعنية إضافة إلى طلب حبس من يتأخر عن السداد لإرغامه على الدفع .

٧- بيع العقارات المرهونة وكذلك السيارات وأية أموال منقولة وغير منقولة تكون مرهونة لمصالح البنك في المزاد العلني، ويتحمل المدين كافة النفقات التي يتكبدها البنك أما الطابع فيتحملها المشتري، وعند تسجيل معاملة تنفيذ الدين يشطب اسم المدين من صحيفة السجل الخاصة بالعقار في دائرة الأراضي والمساحة ويُدْرَج اسم الشخص الذي أحييت إليه المزايدة، فإذا بيع العقار بأكثر من قيمة الدين يحول مأمور الإجراء للبنك قيمة الدين ومصاريف المحكمة وأتعاب المحامي أما إذا بيع العقار بأقل من قيمة الدين يحول مأمور الإجراء للبنك قيمة المبلغ المباع به العقار مطروحا منه مصاريف المحكمة وأتعاب المحامي.

٢-٧ إعداد المخصصات^(١) :

اهتم البنك المركزي بإعداد النشرات والمعلومات التي تدشن البنك حتى يكون قادرا على القيام بواجبه خير قيام، ولمواجهة مشكلة القروض المتعثرة، من خلال إعداد المخصصات، حيث تنقسم المخصصات إلى قسمين هما:

(١) تعليمات تصنيف التسهيلات و إعداد المخصصات حسب ما وردت في نشرات البنك المركزي رقم (١/٢٠٠٠) والصادرة سندا لاحكام المادة (٩٩/ب) من قانون البنوك، ص ٤٨-٥٥.

أ- المخصص العام :

١- يتم أعداد هذا المخصص على التسهيلات العاملة (باستثناء التسهيلات الممنوحة للحكومة)

بواقع (٢%) على التسهيلات المباشرة و(٠,٥%) على تسهيلات الجزء المغطى بأي من

الضمانات التالية:

- التأمين النقدية .
- كفالة الحكومة.
- الكفالة البنكية الصادرة عن بنوك محلية أو بنوك خارجية من الدرجة الأولى.
- التسهيلات المضمونة من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض.
- القروض السكنية المعاد تمويلها من الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري.
- سلف تشجيع الصادرات الوطنية التي يتم منحها لمرحلة ما بعد الشحن مقابل اعتمادات تصديرية مؤجلة الدفع ومعززة أو مقابل سحبات مقبولة مكفولة سواء من بنوك من الدرجة الأولى أو من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بحيث لا تتجاوز تلك السلف مع فوائدها قيمة السحوبات المكفولة.
- التسهيلات الممنوحة لشراء السيارات والمضمون تسديدها من قبل شركات التأمين.

٢- يتم أعداد مخصص عام على التسهيلات غير العاملة المغطاة كلياً بضمانات عينية مقبولة

خلال الفترات التي لا تخضع فيها تلك التسهيلات للمخصص الخاص.

١٠٠٠... المخصص الخاص:

يتم أعداد هذا المخصص مقابل التسهيلات الائتمانية غير العاملة (غير المنتظمة)

وتعتمد النحو التالي:

١٠٠٠... التسهيلات غير المغطاة بضمانات عينيه مقبولة:

يتم إعداد مخصصات تدريجياً تغطي تلك التسهيلات بالكامل خلال سنة من تاريخ توقف

التمويل عن الدفع وكما يلي:

- ٢٥% عن انطباق تعريف التسهيلات دون المستوى.

- ٥٠% عند انطباق تعريف التسهيلات المشكوك فيها.

- ١٠٠% عند انطباق تعريف التسهيلات الرديئة أو الهالكة.

تطبق الآلية السابقة عند احتساب المخصصات مقابل ذلك الجزء من التسهيلات غير

المدغطة بضمانات عينيه مقبولة (التسهيلات المبنية في الفترات ٢، ٣، ٤) وكفالة الشركة

الأردنية لضمان القروض المبنية في آخر الفقرة (٥).

١٠٠٠... التسهيلات المغطاة برهونات عقارية:

-- يعتبر الضمان المقبول لأغراض احتساب المخصص ما يعادل (٧٥%) من القيمة

التقديرية للعقار أو قيمة سند الرهن مضافاً إليه الفوائد على قيمة سند الرهن أيهما

أقل.

- وتخصص القيمة التقديرية للرهونات العقارية حسب درجتها وقيمتها ويشترط في حالة الرهونات من غير الدرجة الأولى تزيد البنك المركزي ما بين أن القيمة التقديرية تكفي لتغطية كافة قيم سندات الرهن وفوائدها، وذلك لأغراض أعداد المخصصات.

ويتم أعداد المخصص كما يلي:

أ- إذا كانت قيمة الضمان المقبول تساوي أو تزيد عن قيمة التسهيلات

- السنة الأولى صفر.
- السنة الثانية صفر
- السنة الثالثة ٢٥% من قيمة التسهيلات.
- السنة الرابعة ٢٥% من قيمة التسهيلات.
- السنة الخامسة ٢٥% من قيمة التسهيلات.

ب- إذا كانت قيمة الضمان المقبول أقل من قيمة التسهيلات.

- السنة الأولى ١٠٠% من الجزء غير المغطى.
- السنة الثانية صفر
- السنة الثالثة ٢٥% من قيمة الضمان المقبول.
- السنة الرابعة ٢٥% من قيمة الضمان المقبول.

- السنة الخامسة ٢٥% من قيمة الضمان المقبول.

٢- التسهيلات المغطاة بأوراق مالية مرهونة:

يعتبر الضمان المقبول لأغراض أعداد المخصص ما يعادل (٧٥%) من القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة و (٥٠%) من القيمة الدفترية للأوراق المالية غير المتداولة، كلاهما كما بتاريخ أعداد أول بيانات مالية للبنك تلي توقف العمل عن الدفع.

يتم إعداد المخصص على النحو التالي:

أ- إذا كانت قيمة الضمان المقبول تساوي أو تزيد عن قيمة التسهيلات.

- السنة الأولى صفر.

- السنة الثانية ٢٥% من قيمة التسهيلات.

- السنة الثالثة ٢٥% من قيمة التسهيلات.

- السنة الرابعة ٢٥% من قيمة التسهيلات.

- السنة الخامسة ٢٥% من قيمة التسهيلات.

ب- إذا كانت قيمة الضمان المقبول أقل من قيمة التسهيلات.

- السنة الأولى ١٠٠% من الجزء غير المغطى.

- السنة الثانية ٢٥% من قيمة الضمان المقبول.

- السنة الثالثة ٢٥% من قيمة الضمان المقبول.

- السنة الرابعة ٢٥% من قيمة الضمان المقبول.

- السنة الخامسة ٢٥% من قيمة الضمان المقبول.

٤- تسهيلات المغطاة بضمانات عينية أخرى والمرهونة بالتسجيل (مثل السيارات، الآلات، الآليات الإنشائية الخ).

يعتبر الضمان المقبول لأغراض أعداد المخصص ما يعادل (٥٠%) من القيمة التقديرية المضمنة بتاريخ أعداد أول بيانات مالية تلي توقف العمل عن الدفع..

يتم أعداد المخصص على النحو التالي:

أ- إذا كانت قيمة الضمان المقبول تساوي أو تزيد عن قيمة التسهيلات:

- السنة الأولى صفر.

- السنة الثانية ٢٥% من قيمة التسهيلات.

- السنة الثالثة ٢٥% من قيمة التسهيلات.

- السنة الرابعة ٢٥% من قيمة الضمان المقبول.

٤- تستثنى التسهيلات غير العاملة من أعداد المخصص الخاص : تسهيلات الحكومة والتسهيلات بكفالة الحكومة.

الجزء المغطى بالضمانات التالية:

--- التأمينات النقدية.

--- الكفالات البنكية الصادرة عن بنوك محلية أو بنوك خارجية من الدرجة الأولى.

--- كفالة الشركة الأردنية لضمان القروض، وذلك للسنة الأولى من توقف العميل عن

الدفع، وعلى البنك أعداد مخصص يغطي هذه التسهيلات اعتباراً من السنة الثانية.

٢٠٠٨ الآثار المترتبة على القروض المتعثرة :

يترتب على تعثر الدين آثاراً إيجابية وأخرى سلبية تؤثر على وضع البنك بشكل عام،

وننتج عنها مؤشرات تحدد مستقبل التعامل مع العملاء ، وتنقسم هذه الآثار إلى قسمين:

أولاً : الآثار الإيجابية

١- الرجوع إلى المبادئ الصحيحة:

لوجود مشكلة تعثر الدين وبنسب تعدت النسب المقبولة ، ارتأت إدارات البنوك إعادة

البنظر في عمليات التسهيلات الائتمانية، واللجوء إلى المبادئ، والأسس السليمة واعتماد

سياسات متشددة في منح الائتمان وذلك من خلال خضوع عملية منح الائتمان إلى دراسة

أعمق وأكثر شمولية لوضع العميل وطلب تقديم دراسة الجدوى للمشروع المراد تمويله.

٢. تدعيم المراكز المالية للبنوك:

أدرست البنوك التجارية المعاناة الكبيرة التي تعانيها جراء القروض المتعثرة وسعت إلى تقوية مراكزها المالية من خلال:

أ- إما حجز جزء كبير من الأرباح .

ب- زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم جديدة من خلال الاكتتاب العام، أو الخاص، وغير ذلك من الطرق التي تساهم في تقوية المركز المالي للبنك.

٣. تعزيز النفوذ الأدبي للسلطات الرقابية:

وفرت ظاهرة القروض المتعثرة تبريراً قوياً للجهات الرقابية (البنوك المركزية) للقيام بدور أكثر فاعلية ليس فقط في الرقابة على البنوك وإنما أيضاً بتوجيه إدارتها وإسداء النصح والمشورة لها.

٤. الأثر على كفاية رأس المال:

بعد أن أصبحت مشكلة القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجاهلها، نشأت لجان مالية عالمية تهتم بهذه الظاهرة وتحاول معالجتها، وقد خرجت هذه اللجان بالعديد من القرارات التي تتعلق بالمحافظة على البنوك، ولعل أهم هذه القرارات تلك التي سميت بقرارات لجنة بازل^(١) التي تتعلق بكفاية رأس المال، وقد طبقت غالبية البنوك المركزية في العالم قرارات هذه اللجنة وأصبحت غالبية البنوك تحتفظ بنسب مقبولة لكفاية رأس المال.

(١) تغطي اتفاقية بازل الأولى التي أقرت في عام ١٩٨٩ مخاطر الائتمان لكنها عدلت في عام ١٩٩٦ لتشمل مخاطر السوق، أما اتفاقية بازل الثانية فتختلف عن الأولى بأنها تشمل مخاطر التشغيل إضافة لمخاطر الائتمان والسوق، كما تشجع بازل الثانية البنوك على تحسين قدرات إدارة المخاطر، وبموجب اتفاقية بازل ٢، يتوجب على جميع المصارف أن تحدد وتقيس وتدير كل أنواع المخاطر السابقة والتي قد تؤثر سلباً على عملياتها وأرباحها كما يتوجب على جميع البنوك الالتزام التام بها.

ثانياً: الآثار السلبية

١. اتساع الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة:

حيث أن الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة قد تعدى لدى البنوك الأردنية^(١) نسبة (٤%)، وهذا يزيد كثيراً عن مثيلاته في الدول المتقدمة، وقد أدى كبر حجم القروض المتعثرة وتشير العاملة إلى رفع معدل الفائدة على القروض العاملة وذلك خدمة لإجمالي التسهيلات الائتمانية.

٢. السياسات الإدارية تجاه العاملين :

من المعروف انه عند تدني أرباح البنك فإن الأنظار تتجه نحو ضغط النفقات، وقد كسبان الجهاز الوظيفي أكثر تأثراً بالنفقات، حيث أنه لا يتم تعيينات جديدة، ويتم الاستغناء عن كثير من الكفاءات القديمة المكلفة ذات الرواتب والتعويضات العالية، فقد أصبحت البنوك تنتهج سياسات مقننة ومتحفظة تجاه مستخدميها، وذلك بعدم منح الزيادات السنوية المجزية، والحوافز العالية التي كانت توزع على الموظفين العاملين فيها.

٣. تكوين مخصصات خاضعة للضريبة:

لجأت البنوك إلى تكوين مخصصات وبمبالغ كبيرة لمواجهة القروض المتعثرة، وهذه تسمى سنوات طويلة حتى تعترف دائرة الضريبة بالقروض المعدومة مما يشكل عبئاً إضافياً على أرباح البنوك مما يرافقه من آثار سلبية على كل من المساهمين والعاملين والمودعين لدى هذه البنوك.

(١) مجلة البنوك في الأردن - العدد السادس ، ١٩٩٨، ص ١٢.

٤ . سمعة البنك الأدبية:

إن الجهاز المصرفي إذا كان يتمتع بثقة الجمهور فإنه سوف ينجح في لعب دور أساسي في الاقتصاد الوطني، وقد يواجه البنك مشكلة الثقة مع جمهور المتعاملين معه مما يستدعي زيادة اهتمام البنك في التعامل مع جمهوره وإعطائهم أهمية خاصة عن طريق شرح أوضاع البنك المالية للعملاء ونشر ميزانية البنك وأرباحه بصفة مستمرة في وسائل الإعلام المختلفة، وهذه العوامل قد تؤثر في إعادة الثقة للتعامل مع البنك والتخفيف من التوتر الناشئ عن سمعته.

٥ . الأثر السلبي على أرباح البنك :

من المعروف أنه كلما زاد حجم القروض المتعثرة تراجعت أرباح البنك، وذلك بسبب انخفاض حجم الفوائد المقبوضة من ناحية وامتصاص جزء من الأرباح كمخصصات من ناحية أخرى، وعندما تكون المخصصات أكبر من الإيرادات سوف يؤدي ذلك إلى حدوث خسائر يعرف يتم طرحها من رأس المال.

٦ . عدم الكفاءة في توزيع الموارد البنكية :

أدى اتباع السياسات غير المسؤولة التي اتبعت من قبل إدارات البنوك إلى حرمان مشاريع مجدية من التمويل وبالتالي حرم الاقتصاد الوطني من المنافع المتحققة في حال تمت عملية تمويل هذا المشروع.

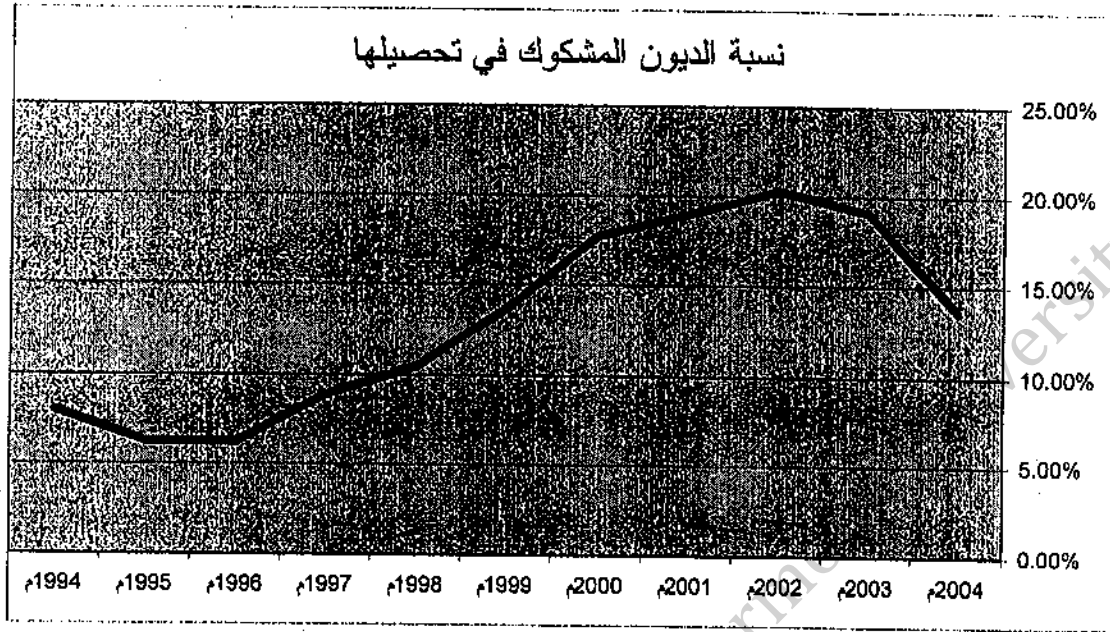
جدول (١)

تطور الديون المتعثرة^(١)

الأرقام بالمليون دينار

المتغيرات	١٩٩٤م	١٩٩٥م	١٩٩٦م	١٩٩٧م	١٩٩٨م	١٩٩٩م	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م
الديون المشكوك في تحصيلها	٢٦١	٢٣٣	٢٤٧	٣٥٧	٤٥٠	٦١٣	٨٠٤	٩٢١	١٠٤٢	١٠٠٣	٨٢٤,٤
مجموع التسهيلات	٣٢٤٨,٤	٣٧٠٥,٤	٣٩٢٠,٣	٣٩٧٩,٧	٤٢٨٥,٣	٤٤٧١,١	٤٥٤٥,٥	٤٨٤١,٩	٥١٣٠,٠	٥٢٦٢,٤	٦٠٦٠,٢
نسبة الديون المشكوك في تحصيلها بالنسبة للتسهيلات الممنوحة	%٨,٠٣	%٦,٢٨	%٦,٣	%٨,٩٧	%١٠,٥	%١٣,٧١	%١٧,٦٨	%١٨,٩٤	%٢٠,٣١	%١٩,٠٦	%١٣,٦

(١) التقطت الإحصائية الشهرية الصادرة عن بنك المركزي الأردني، أعداد مستقلة.



يظهر الجدول رقم (1)، والرسم البياني، أن واقع الائتمان في الأردن بصورة عامة في تطور مستمر، حيث تعكس الأرقام الواردة فيه أن الائتمان بشكل إجمالي والمستعمل من قبل عملاء البنوك بلغ في نهاية 1994م (٣٢٤٨,٤) مليون دينار أردني ، إلى أن بلغ في نهاية 2004م (٦٠٦٠,٢) مليون دينار، أي بزيادة مقدارها ٢٨١١,٨ مليون دينار خلال الفترة، ونسبة نمو بلغت ٨٦,٥٥% تقريباً خلال نفس الفترة.

وقد يعود السبب في ارتفاع حجم القروض المتعثرة إلى الزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم الائتمان من ناحية، وإلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كانت سبباً في تعثر كثير من القروض من ناحية أخرى، وكثرة البنوك العاملة التي أدت إلى التنافس غير المسدروس في منح الائتمان وقلة الكوادر الائتمانية ذات الخبرة القادرة على دراسة وضع العميل بصورة دقيقة وواضحة بالإضافة إلى مشكلة حرب الخليج، وأزمة بنك الأردن والخليج والبنك الأهلي الأردني وبعض البنوك الأخرى في قضايا تعثر التسهيلات والتي أسفرت عن الزيادة الحادة في حجم القروض المتعثرة في تلك الفترة.

ونلاحظ أنه قد طرأ تحسن واضح في نسبة القروض المشكوك في تحصيلها حيث انخفضت هذه النسبة بعد سنة ٢٠٠٢م من ٢٠,٣١% في سنة ٢٠٠٢م إلى ١٩,٠٦% في سنة ٢٠٠٣م ثم ١٣,٦ في سنة ٢٠٠٤م ويعود السبب في ذلك إلى استثناء ديون بنك فيلادلفيا من الميزانية الموحدة وذلك لصدور قرار دمج مع البنك الأهلي الأردني.

٢ - ٩ الجهاز المالي والمصرفي في الأردن:

شهد الأردن خلال العقود الأربعة الماضية من القرن العشرين تطوراً كبيراً في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر تطور القطاع المالي والمصرفي من أهم مظاهر التقدم الاقتصادي في الأردن، فخلال تلك الفترة نما الجهاز المالي الأردني بشكل كبير أيضاً ما هو موجود في الدول المتقدمة، فقبل عام ١٩٦٤م، كانت السلطة النقدية في البلاد تتمثل في مجالس النقد الأردني الذي لم يتعد دوره الاحتفاظ بموجودات إسترلينية مقابل الدينار الأردني المصدرة، وبذلك لم يكن له أي دور في توجيه السياسة النقدية أو مراقبة البنوك. فتمسلاً عن أن عدد البنوك التجارية في البلاد لم يتعد سبعة بنوك، ثلاثة منها بنوكاً أجنبية، ومؤسسة إقراض متخصصة واحدة^(١).

ومن الجدير بالذكر أن تقدم القطاع المالي والمصرفي في الأردن لم يقتصر على النمو الكمي من حيث زيادة عدد المؤسسات ونمو حجم الودائع والائتمان فحسب، وإنما تعداه إلى النظم النوعي سواء بإنشاء مؤسسات جديدة يكمل عملها المؤسسات القائمة أو بتعميق السوقين النقدي والراسمالي من خلال طرح الأدوات النقدية والمالية الجديدة. فعلى الصعيد المؤسسي

(١) عباد ، محمد، المصارف الأردنية وخدمات العملاء الذاتية، مجلة البنوك في الأردن، الإصدار الخامس ، العدد ٢٠، ٢٠٠١م، ص ٢٠.

جاء إنشاء بورصة الأوراق المالية (سوق عمان المالي سابقاً) منذ مطلع عام ١٩٧٨، بعد دراسات عديدة قام بها البنك المركزي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، ليشكل علامة بارزة على صعيد تطور الجهاز المالي الأردني. ثم توالى بعد ذلك تأسيس العديد من المؤسسات المكملة كالشركة الأردنية لضمان القروض والشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري ومؤسسة ضمان الودائع. وعلى صعيد الأدوات، تم على مدى العقود الثلاثة الماضية طرح العديد من الأدوات النقدية والمالية الجديدة مثل سندات التتمية وأذونات وسندات الخزينة وإسناد القرض وشهادات الإيداع، هذا فضلاً عن الانتشار الواسع في استخدام بطاقات الائتمان وبطاقات الصراف الآلي، وتطوير الأنظمة العصرية الالكترونية للمدفوعات والتي تشكل قفزة نوعية في أعمال المؤسسات المصرفية الأردنية.

ويرجع وجود البنوك المرخصة في الأردن إلى عام ١٩٢٥، حيث بدأ البنك العثماني، والذي عرف باسم بنك كرنديز في أواخر الستينات وبنك ستاندرد تشارترد كرنديز منذ عام ٢٠٠٠، بمزاولة أعماله في البلاد. وقد كان البنك العربي، الذي تأسس عام ١٩٣٠ في القدس ونقل مركزه الرئيسي إلى عمان بعد أحداث عام ١٩٤٨، هو أول البنوك الوطنية. تلاه تأسيس البنك الأهلي الأردني في عام ١٩٥٦، وتأسيس بنكين وطنيين جديدين هما بنك الأردن وبنك القاهرة - عمان في عام ١٩٦٠. كما شهدت فترة الأربعينات والخمسينات دخول أربعة بنوك غير أردنية للعمل في الأردن هي البنك البريطاني للشرق الأوسط (HSBC حالياً)، والبنك العقاري المصري، ومصرف الرافدين، وبنك انترا الذي خرج من السوق الأردني في عام ١٩٦٦ أثر توقف البنك الرئيسي في بيروت عن العمل. وبعد ذلك تتابع افتتاح عدد من البنوك الوطنية والأجنبية بينما خرج من السوق عدد من البنوك إما بسبب تعثر أدائها الناجم عن سوء أو ضعف الإدارة، أو بسبب تعثر البنوك الأم في الخارج. ونتيجة لذلك، فقد أصبح

تعدد البنوك المرخصة العاملة في الأردن في الوقت الحاضر أربعة وعشرين بنكاً، تتوزع
 بواقع ١٦ بنكاً أردنياً (منها بنكان إسلاميان)، وثمانية بنوك أجنبية (منها خمسة بنوك عربية).
 وقد عملت هذه البنوك داخل المملكة من خلال ٤٥٦ فرعاً و ١٥٥ مكتباً. وبلغ مؤشر عدد
 السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في نهاية عام ٢٠٠٣ نحو ١٢,٢ ألف نسمة
 لكل فرع. من جهة أخرى، بلغ عدد فروع البنوك الأردنية العاملة في الخارج في نهاية عام
 ٢٠٠٣ بما فيها مكاتب التمثيل ١٣٩ فرعاً منها ٥٨ فرعاً في فلسطين^(١).

جدول رقم (٢)

البنوك العاملة في الأردن^(٢)

تشرين أول ٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٤	المتوسطة
٢٤	٢١	٢١	٢١	١٨	١٥	٨	٨	عدد البنوك
٤٥٦	٤٤٩	٤٧١	٤٦٩	٢٩٨	١٢٤	٤١	٢٢	عدد الفروع داخل المملكة
١١,٦	١٢,٢	١١,٣	١٠,٧	١١,٦	١٨,٠	٣٦,٨	٨٨,٠	عدد السكان (ألف نسمة) فروع

(١) أسو مقدم ، عيسى موسى، مستقبل البنوك الأردنية بين الإنتاج وزيادة رأس المال، مجلة البنوك في
 الأردن، الإصدار الخامس، العدد ٢٧، ٢٠٠٥، ص ص ٢٢ - ٢٤.
 (٢) نشرات البنك المركزي الأردني للسنوات من ١٩٦٤ - ٢٠٠٤م.

الوضع المالي للبنوك في الأردن:

تشير أحدث المؤشرات المالية المتاحة إلى أن الوضع المالي للبنوك العاملة في الأردن (جيد)، حيث حققت هذه البنوك خلال عام ٢٠٠٣ عائداً على حقوق المساهمين بلغ ٩,٩%، وبلغت نسبة كفاية رأس المال للبنوك مجتمعة في نهاية عام ٢٠٠٣ نحو ١٥,٩% أي مساً يقارب ضعف الحد الأدنى الذي قرره لجنة بازل. كما تجاوزت هذه النسبة بشكل واضح النسبة الأدنى الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك والبالغ ١٢%، علماً بأن هذه النسبة تشمل مخاطر البلد. إضافة إلى ذلك، فقد بلغت نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات في نهاية عام ٢٠٠٣ نحو ٤,٦%.

وبالنظر إلى أبرز تطورات بنود الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة، يلاحظ ارتفاع إجمالي موجودات البنوك من ٦٣,٢ مليون دينار في نهاية عام ١٩٦٤ إلى نحو ١٥,٧ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٣م، أي أنها نمت بمعدل سنوي قدره ١٥,٢% في المتوسط. وبدل ذلك على تزايد حجم أعمال البنوك ودورها الرئيس كوسيط مالي بين جهتي الفائض (الادخار) والمجز (الاستثمار والاستهلاك) وبالتالي الدور الذي تمارسه في النشاط الاقتصادي. وقد تطور نشاط الجهاز المصرفي الأردني بشكل ملموس إذ بلغت موجوداته عام ٢٠٠٣ ما نسبته ٢٢٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٣١,٥% في عام ١٩٦٤. ولعل أوضح دليل على تطور نشاط البنوك تلك التطورات التي حدثت في جانبي الودائع والتسهيلات^(١).

^١ أبو مقدم ، عيسى موسى، مستقبل البنوك الأردنية بين الإنتاج وزيادة رأس المال، مرجع سبق ذكره،

الودائع لدى البنوك في الأردن

ففيما يتعلق بالودائع لدى البنوك المرخصة، يلاحظ أنها ارتفعت من ٤٨,٧ مليون دينار عام ١٩٦٤ إلى نحو ١٠ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٣ أي بمعدل نمو سنوي ١٤,٦ % في المتوسط. ومن ناحية أخرى فقد تغير هيكل الودائع لصالح الودائع الادخارية (ودائع التوفير ولأجل)، حيث ارتفعت من ٢٥,٧ مليون دينار (٥٢,٨% من إجمالي الودائع) في عام ١٩٦٤ إلى ٧,٧ مليار دينار (٧٧% من إجمالي الودائع) في نهاية عام ٢٠٠٣^(١). وبالنسبة للتسهيلات الائتمانية، فقد ارتفع رصيدها لدى البنوك المرخصة من مختلف أنواعها (قروض ودفع، جاري مدين، والكمبيالات والإسناد المخصصة)، حيث بلغت التسهيلات الائتمانية التي منحها البنوك المرخصة ٢٩,٢ مليون دينار في عام ١٩٦٤، ووصلت إلى ٥,٣ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٣، أي بنمو سنوي نسبته ١٤,٢% في المتوسط. ومن الجدير بالملاحظة أن توسع الائتمان الممنوح من البنوك المرخصة لم يقتصر على التوسع الكمي، وإنما تعداه إلى التوسع النوعي حيث بدأت البنوك منذ أواخر السبعينات بمنح القروض طويلة الأجل من خلال المشاركة في قروض التجمع البنكي والاكتتاب في إسناد القروض التجارية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة. وقد ارتفع رصيد مساهمات البنوك في قروض التجمع البنكي من ١,٦ مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٨ إلى ٢٨٤,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٣. أما بالنسبة للاكتتاب في إسناد القرض للقطاع الخاص، فقد بلغت نهاية عام ٢٠٠٣ حوالي ١٤٠,٨ مليون دينار مقابل ٤,٩ مليون دينار نهاية عام ١٩٨٠^(٢).

^١ بيانات البنك المركزي الأردني للسنوات من ١٩٦٤-٢٠٠٤م.

^٢ الجهاز المالي والمصرفي في الأردن، (١٩٦٤-٢٠٠٤)، نشرات البنك المركزي الأردني.

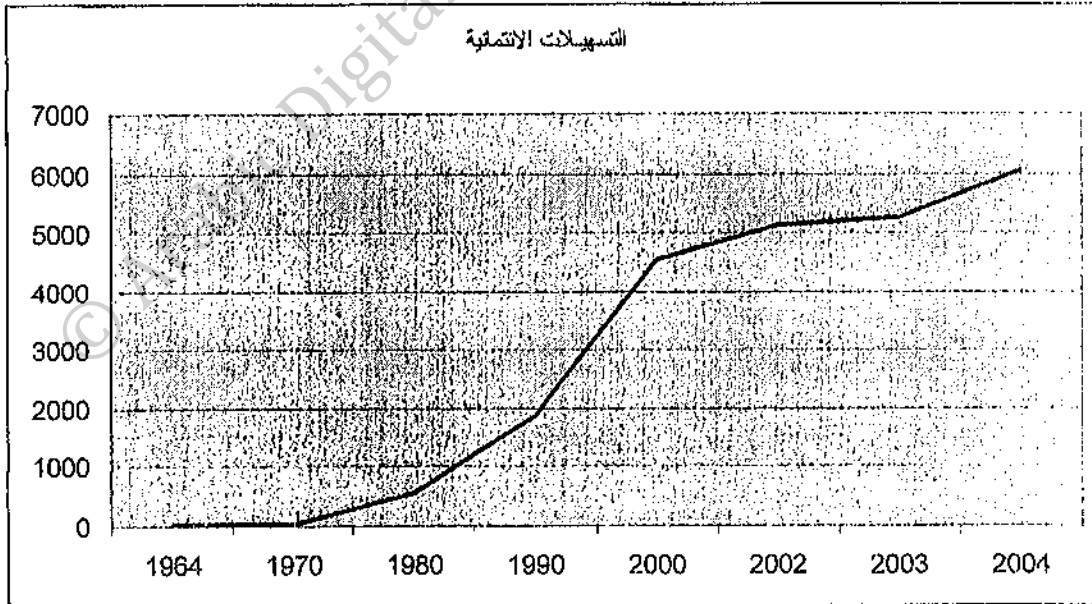
جدول رقم (٣)

إجمالي الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة^١

(بالمليون دينار)

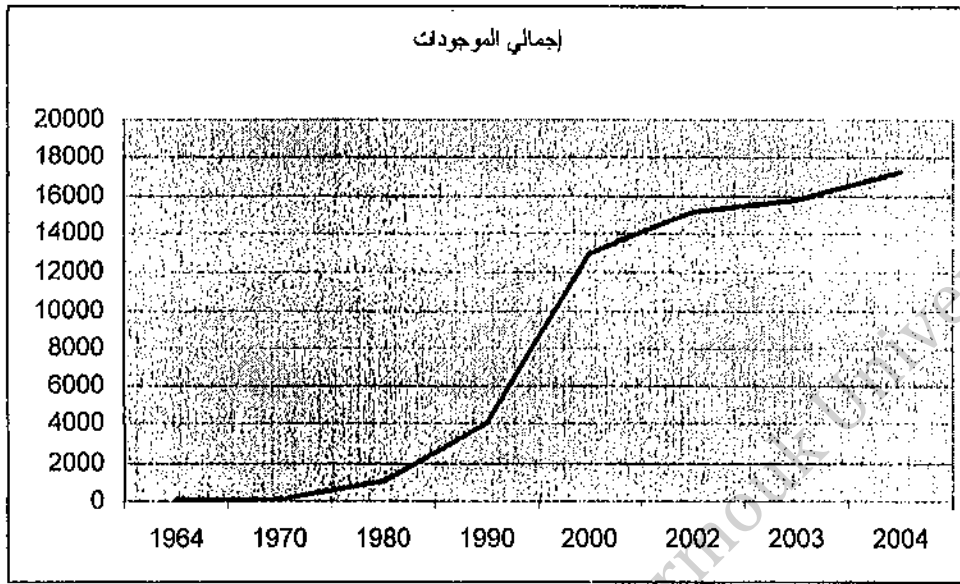
أيلول ٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٦٤	العملة
١٧١٧٣,٠	١٥٧٠١,٥	١٥١١٩,٣	١٢٩١٣,٥	٤٠٩٠,٠	١٠٧٠,٥	٧٦,٤	٦٣,٢	إجمالي الودائع والتسهيلات
١٠٩٨٦,٥	٩٩٦٩,٤	٩٣٦٧,٧	٨٢٢٤,٥	٢٦٤٢,٦	٨٠٨,٥	٥٧,٧	٤٨,٧	الودائع الجارية
٢٩٧٦,٧	٢٢٩٢,١	١٩٢٠,٤	١٣١٣,٧	٥٣٨,٧	٢٨٨,١	٣٠,٨	٢٣,٠	الودائع المدفوعة
٨٠٠٩,٨	٧٦٧٧,٣	٧٤٤٧,٣	٦٩١٠,٨	٢١٠٣,٩	٥٢٠,٤	٢٦,٩	٢٥,٧	الودائع لأجل
٦٠٦٠,٢	٥٢٦٢,٤	٥١٣٠,٠	٤٥٤٥,٥	١٨٦٣,٥	٥٦٣,٩	٤٥,٥	٢٩,٢	التسهيلات

مجموع التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية للفترة (١٩٦٤ - ٢٠٠٤)

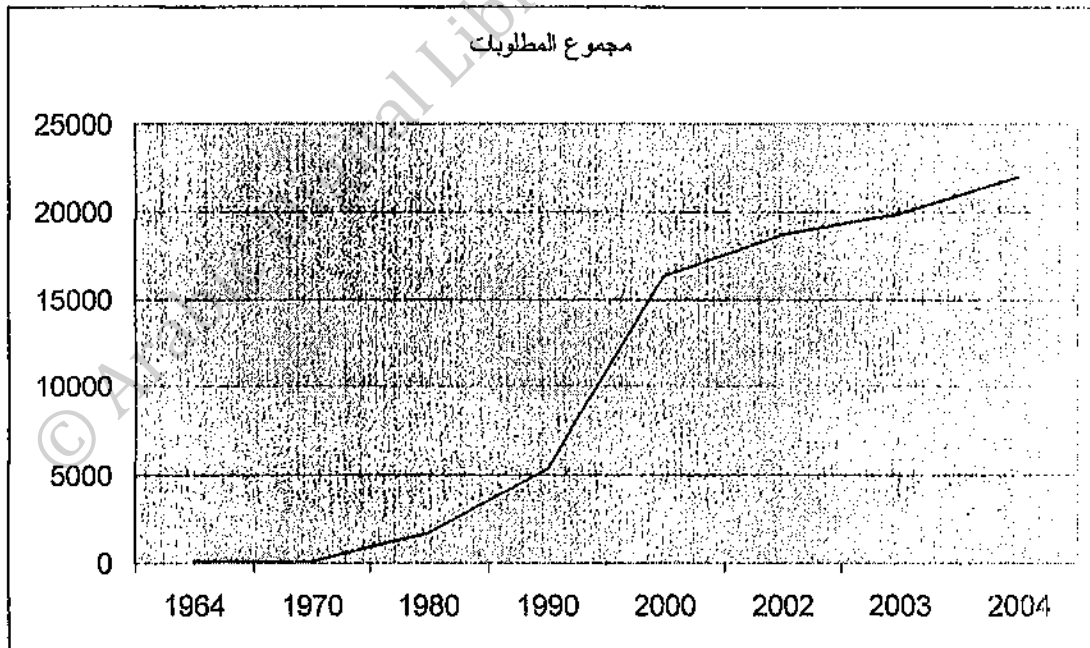


^١ بيانات البنك المركزي الأردني للسنوات من ١٩٦٤ - ٢٠٠٤ م.

مجموع الموجودات للبنوك التجارية للفترة (١٩٦٤ - ٢٠٠٤)



مجموع المطلوبات للبنوك التجارية للفترة (١٩٦٤ - ٢٠٠٤)



ومن خلال القراءات الأولية للميزانية العمومية الموحدة للبنوك التجارية العاملة في

الأردن تبين أن هناك نسبة نمو عالية قد طرأت على موجودات البنوك حيث زادت تلك

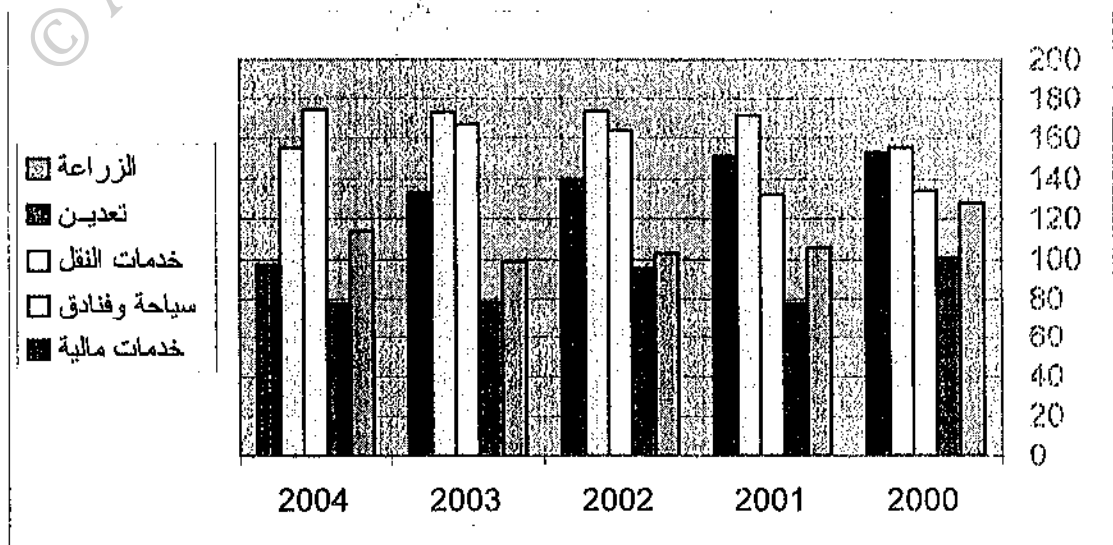
النسبة ٣١,٧%، وقد حازت التسهيلات الائتمانية على ما نسبته ٣٧,٧% تقريباً من إجمالي الموجودات وشكلت الموجودات الأجنبية ٢٥% من الموجودات، وارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية بنسبة ٦٩% في عام ٢٠٠٤ بالنسبة لسنة ١٩٩٠ مما يدل على نموها المطرد وتحريك عجلة الاقتصاد من خلال التمويل للمشاريع المتعددة وبالتالي دفع عجلة الاقتصاد والتنمية.

جدول رقم (٤)

توزيع التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة للسنوات (١٩٦٤ - ٢٠٠٤)
الأرقام بالمليون دينار

السنوات	صناعة	تجارة عامة	خدمات ومرافق عامة	انشاءات
2000	683.4	1112.5	240.0	744.9
2001	728.6	1206.1	326.4	728.9
2002	789.8	1250.9	349.7	764.9
2003	801.4	1327.3	349.0	804.5
2004	895.3	1472.9	494.3	953.2

* نشرات البنك المركزي الأردني لسنوات مختلفة



من خلال الجدول رقم (٤) والرسم البياني يتبين لنا أن أكثر القطاعات الاقتصادية منحة للتسهيلات هو قطاع التجارة العامة في حين أن أقل القطاعات منحة للتسهيلات الائتمانية هو قطاع التعدين ، وهذا يدل على أهمية التسهيلات في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

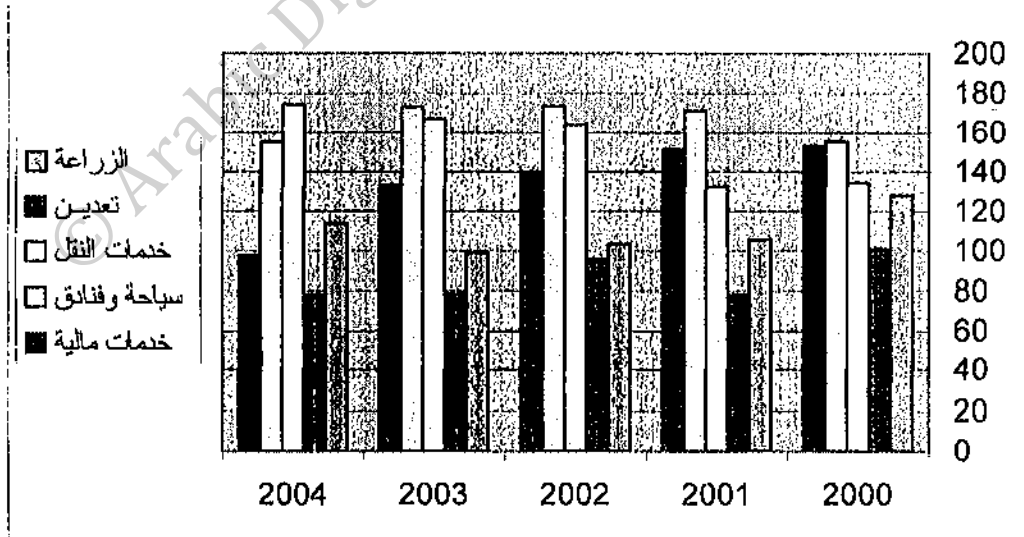
جدول رقم (٥)

توزيع التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة للسنوات (١٩٦٤ - ٢٠٠٤)

الأرقام بالمليون دينار

السنوات	الزراعة	تعدين	خدمات النقل	سياحة وفنادق	خدمات مالية
2000	128.0	100.7	134.2	155.2	152.8
2001	105.5	77.7	132.1	171.0	150.9
2002	102.9	95.3	163.6	173.5	139.7
2003	98.8	78.0	166.6	172.8	133.1
2004	113.6	77.7	174.1	154.9	97.2

* نشرات البنك المركزي الأردني لسنوات مختلفة



من خلال الجدول رقم (٥) والرسم البياني يتبين لنا أن أكثر القطاعات الاقتصادية منحة للتسهيلات هو قطاع السياحة والفنادق في حين أن أقل القطاعات منحة للتسهيلات الائتمانية هو قطاع التعدين ، وهذا يدل على أهمية التسهيلات في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الفصل الرابع

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

الشماع، خليل (١٩٩٢)، الديون المشكوك فيها بينت هذه الدراسة متطلبات الإدارة السليمة للقروض وبأن المدخل السليم لإدارة القروض يتضمن: وضع نظام إداري يتمتع بمساحيات و مسؤوليات محددة وواضحة، وصياغة وتنفيذ سياسة اقرضية سليمة ومكتوبة ، وضرورة وضع برنامج مدروس بفحص طلبات القروض لغرض تسهيل الرقابة على نوعية مدفظة القروض، و تشخيص القروض الضعيفة بأقرب وقت ممكن.

وأوصت الدراسة بأهمية تنظيم ملفات ائتمانية شاملة لكل مقترض بحيث تتضمن تساريخ العلاقة معه وبيانات عن الخلفية العامة ومعلومات مالية متكاملة ومعلومات عن كل مساهمات الإقراض السابقة والجدولة الزمنية للتسديد. مع التوصية بتطوير الأساليب والإجراءات المعتمدة لتشخيص القروض التي تعاني من المشكلات بالسرعة المطلوبة وتنمية الخبرات والمهارات اللازمة لرقابة القروض ذات المشكلات .

كما وضحت الدراسة أهمية وضع برنامج فعال لمتابعة القروض المشكوك فيها والمشطوبة لاستعادة أكبر جزء منها ودراسة تجربة المصرف دورياً في مجال خسائر القروض ذات المشكلات ، ومقارنة ذلك بالسنوات السابقة وإعادة النظر بالسياسات والإجراءات.

وفي دراسة الهندي، عدنان (١٩٩٤)، مشاكل الائتمان لمؤسسات القطاع العام وشبهه
الائتمام، ووسائل المعالجة التي أوضحت أن القروض غير العاملة هي القروض التي تتعرض
لتناقضات دفعها بين المصرف والمقترض إلى مخالفات أساسية ينتج عنها: عدم المقدرة على
تسديد الأقساط والفوائد. كما أوضحت الدراسة أن للقروض غير العاملة تأثيرات عديدة من
أهمها: التكاليف المباشرة وغير المباشرة للمصرف، فالأموال المجمدة ليست في صندوق
المصرف لاستثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة، وكذلك فإن القروض غير العاملة تؤثر
على السمعة والثقة بالمصرف كما إنها تتطلب خبرة قضائية عالية.

بينت الدراسة أن أسباب القروض غير العاملة تمثلت بعاملين الأول: العوامل
التشغيلية كاللكنولوجيا، والأحوال الاقتصادية، والموارد الطبيعية، والأوضاع السياسية، و
أخطاء المصرف المقرض، و أما الثاني فيتمثل بالعوامل الداخلية: كالإدارة والمنتج والسوق
والرقابة المالية. أما وسائل المواجهة فتمثلت في برامج المتابعة والإنذار المبكر.

في دراسة العبادي، محمد مفلح (١٩٩٥)، تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك
التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، والتي هدفت إلى تحديد مفهوم التسهيلات المتعثرة
إلى تحديد أهم العوامل والأسباب المؤثرة فيها ودرجة كل عامل وسببه. وقد أرجحت هذه
الدراسة ظاهرة تعثر الدين لثلاثة أسباب منها ما يتعلق بالبنك والآخر بالعمل، و أسباب
أخرى تتعلق بالبنك المركزي، وقد طالبت الدراسة البنك المركزي بإلزام البنوك بالتقيد
بالتعليمات الصادرة وخاصة ما يتعلق منها بتوخي الدقة في تعبئة البيانات المقدمة للجهات
الرقابية ومنها ما يتعلق بالائتمان.

وقد عزت دراسة أبو الهيجاء، الياس (١٩٩٧)، والتي تحمل عنوان الديون المتعثرة
أبى البنوك التجارية ، السبب في تعثر غالبية الديون في البنوك التجارية إلى ثلاثة أسباب أولها
إدارة البنك وطريقة منحه للقرض وثانيها : إدارة العميل للمال المقترض وأخيراً العوامل
الضارحية التي تتمثل في الركود الاقتصادي الذي تعاني منه معظم الدول النامية.

وقد هدفت الدراسة إلى الحد من هذه المشكلة والعمل على مواجهتها واقترح حلول
مناسبة مثل تكوين مخصصات كافية لمقابلة الديون المتعثرة بما يكفل عدم تعرض البنوك لأية
خسائر مالية في المستقبل كما أوصت الدراسة بوضع مجموعة من الضوابط القانونية
والإدارية الواجب التقيد بها لحماية أموال البنوك وحقوقها، والعمل على اتخاذ القرارات
السليمة بخصوص منح أو عدم منح الائتمان والحصول على الضمانات الكافية في حالة المنح.

وفي دراسة معلا والظاهر (١٩٩٩)، بعنوان العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات
الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية ، التي استهدفت التعرف إلى مدى اعتماد الإدارة
فسي المصارف الأردنية على معايير موضوعية يتم على أساسها تقييم أهلية العميل للحصول
على التسهيلات الائتمانية المباشرة، ثم تحديد هذه المعايير بالإضافة إلى تحديد أهميتها النسبية
بالنسبة للقرار الخاص بمنح التسهيلات الائتمانية المباشرة، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

١. أن الإدارة فسي المصارف الأردنية تستخدم مجموعة من المعايير المالية والمحاسبية
والتسويقية والتجارية والاقتصادية والإدارية.
٢. وجود عوامل أخرى مثل مركزية المخاطر.
٣. هذه المعايير تختلف بالنسبة لأهميتها النسبية في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

قدمت الدراسة نموذجاً وصفيّاً يحدد أهم العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة يحتذى به من قبل البنوك التجارية العاملة في الأردن.

الداود، ماجد (٢٠٠٠)، إدارة الديون المتعثرة لدى البنوك التجارية في الأردن، والتي هدفت التعرف إلى الديون المتعثرة وأسباب نشأتها في الأردن، كما عيّنت الدراسة بالتوصل إلى الأساليب التي يمكن اتباعها للتقليل من مخاطر الديون المتعثرة في الأردن، لتحقيق ذلك تم إعداد استبانة وتوزيعها على عينة مكونة من (١٥) بنكاً تجارياً من البنوك العاملة في الأردن، وتسد أظهرت نتائجها أن أهم العوامل المؤثرة في الديون هي: الركود الاقتصادي الذي يؤدي إلى فشل المشروع، وبالتالي عجزه عن الوفاء بالتزامه.

كما أظهرت الدراسة أن البنوك التجارية في الأردن لا تتبع أساليب محددة في معالجة الديون المتعثرة وبينت أن للعمل دوراً في تعثر الديون؛ وذلك من خلال عدم استخدامه للقروض الممنوح له حسب الغاية التي أفصح عنها .

وقد أوضحت دراسة الواكدي، ماهر (٢٠٠٠)، والتي هي بعنوان: الديون المتعثرة من البنوك متقدمة ، أن جميع البنوك بلا استثناء تعتبر القروض المتعثرة من هموم الإدارات البنكية المعاصرة في الشرق والغرب وفي دول العالم الثالث أو النامية.

وقد بينت الدراسة عدداً من المؤشرات للتعرف إلى الديون المتعثرة منها: اختلاف المصاريف المذكورة في دراسة الجدوى عنها عند التشغيل، وعدم الوصول إلى الطاقة القصوى مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والمبالغة في المصاريف الإدارية.

كما عرفت الدراسة القروض المتعثرة بأنها الديون التي لا يستطيع الملتزمون بها التناطلي معها بشكل منتظم، وبيّنت الدراسة ان القروض تعتبر متعثرة بعد مرور فترة تراوح بين ستة إلى تسعة شهور من توقف الملتزمين بها عن السداد ، كما أشارت الدراسة إلى أن الاقتراض قد تطور فظهر ما يمكن تسميته بعملية تنسيق أوضاع الديون المتعثرة ، وهو أسلوب للتعامل مع الديون من خلال دوائر المقايضة والتحصيل، أو استخدام عمليات إعادة الهيكلة ، وقد تطرقت الدراسة إلى تجارب بعض الدول الأوروبية والآسيوية مثل ماليزيا التي عملت على تأسيس شركات متخصصة بشراء الديون، والعمل على إمكانية إنشاء مؤسسات كبيرة لتسوية إعادة تمويل البنوك وشراء ديونها المتعثرة، أو ضماناتها من خلال إنشاء صناديق وطنية تكون مصادر أموالها من البنوك ذاتها أو من مؤسسات إقليمية ودولية.

وفي دراسة المومني ، منذر طلال (٢٠١٠)، وهي بعنوان : التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية : أسبابها والعوامل المؤثرة فيها، حيث قامت الدراسة بتحديد أهم العوامل المؤثرة ومدى قوة تأثيرها باستخدام مقياس ليكرت وإعطاء أوزان لإجابات المستجيبين واختبارها إحصائياً ثم العمل على حساب معامل الارتباط بين كل عامل من العوامل التي تؤدي إلى حدوث تسهيلات ائتمانية متعثرة وبين بقية العوامل الأخرى ؛ لإيجاد العوامل الأكثر قوة وتأثيراً، وأظهرت النتائج بعد الاختبار الإحصائي وجود تسعة عوامل مؤثرة تؤدي إلى حدوث تسهيلات ائتمانية متعثرة في المصارف الأردنية عينة الدراسة من أهمها: عدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة واضحة ومحددة الخطوات ، وعدم قيام المصارف بالزيارات الميدانية للمشاريع المنوي تمويلها قبل منح القرض ، وعدم مقدرة البنك على التعامل مع النسب المالية ومعرفة معناها عند اتخاذ قرار منح التسهيلات ، كما أوضحت الدراسة بضرورة قيام المصارف الأردنية بإعداد سياسات ائتمانية مكتوبة ، بحيث

ذنون مرجعاً للموظفين في تلك المصارف، كما أوصت على ضرورة منح القروض للمشاريع التي تتعامل مع مكاتب التدقيق ذات السمعة الجيدة.

الطراونة، مدحت إبراهيم (٢٠٠٢) مشاكل التسهيلات في البنوك التجارية العاملة في «بنوك الأردن»: حيث هدفت الدراسة إلى الوقوف على المشكلات التي تواجه البنوك التجارية العاملة في محافظات جنوب الأردن في مجال تقديم القروض، وتحديد درجة أهميتها، واقتراح حلول لها لتحقيق هذا الهدف فقد صممت استبانته ووزعت على فروع البنوك التجارية العاملة في جنوب الأردن، وبيّنت الدراسة أن البنوك التجارية تواجه العديد من المشكلات ومعظمها يتعلق بالظروف البيئية المحيطة والسياسات الائتمانية وعملاء البنوك ومن أهمها تدني الأوضاع الاقتصادية وانخفاض مستوى الوعي المصرفي والاستثماري لدى عملاء البنوك، وعدم كفاية السلطات المفوضة لمديري فروع البنوك وللتغلب على هذه المشكلات يجب نشر الوعي المصرفي لدى عملاء البنوك، وتطوير الكوادر البشرية العاملة وتحديث أنظمة الرقابة والمتابعة وإعادة تقييم شروط الائتمان من وقت لآخر.

أوصت الدراسة، بضرورة وجود قواعد منطقية حاکمة ومنفق عليها وتلقى قبولاً عاماً وبضرورة إعادة النظر في القوانين والأنظمة والقرارات الحكومية، وتطوير الكوادر البشرية العاملة في فروع البنوك التجارية وذلك في مجالات أساليب التحليل الائتماني وتقييم للضمانات وإجراءات توثيق القروض الممنوحة والتركيز على الجوانب الجوهرية في عملية الرقابة.

و أما دراسة لطفي، منير موسى (٢٠٠٢)، التي تحمل عنوان: مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤول الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن. تبين

الدراسة أن ضباط الائتمان يهتمون بتتويج مصادر المعلومات المستخدمة في دراساتهم الائتمانية ، وهذا دليل جيد على الحذر الشديد في اتخاذ القرارات الائتمانية.

كما أوضحت الدراسة أن مسؤولي الائتمان في البنوك يولون أهمية بالغة لكل المعلومات التي اعتبرها الباقي ضرورة لاتخاذ القرار، منها البيانات المالية للمقترض، والمعلومات المتعلقة به والدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالقطاع الذي يعمل به المقترض والمعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية للمقترضين.

من خلال الدراسة تبين أن اعتماد ضباط الائتمان على معلومات نمطية دون تطوير هذه المعلومات يشير إلى عدم وجود سياسات مرنة، ومن هنا خلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالبيانات المالية المتنوعة، وأية معلومات تفيد في الحد من التعثر من خلال الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية للعملاء، كما توصلت الدراسة إلى أن أهم مصدر للمعلومات المستخدمة في التحليل الائتماني هو الحسابات الختامية.

وفي دراسة أبو عبيد، جمال (٢٠٠٣) والتي هي بعنوان: القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية، والتي هدفت إلى تحليل العلاقة بين مشكلة القروض المتعثرة متمثلة بنسبة القروض غير العاملة من إجمالي حجم القروض وبين بعض المؤثرات الاقتصادية الأخرى وبعض المؤشرات المصرفية، وقد بينت الدراسة مفهوم القروض المتعثرة على من أساسه لتحديد أهم العوامل التي ساعدت على نمو المشكلة من وجهة نظر البنوك المقرضة و المقترضين، ومدققي حسابات البنوك، والبنك المركزي.

وقد رتبنا الدراسة أسباب التعثر حسب الآتي :

أسباب متعلقة بالبنوك في المرتبة الأولى، والظروف الاقتصادية ثانياً، ثم المتعلقة بالمفترض في المرتبة الثالثة، وأخيراً مجموعة الأسباب المتعلقة بالجهات الرقابية .

أما دراسة البرعصي، نجيب رحيل، (٢٠٠٥)، والتي هي بعنوان معالجة لظاهرة القسروض المتعثرة لدى المصارف التجارية العامة الليبية، هدفت إلى تحليل تطور مشكلة القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٢) لمعرفة ما إذا كانت تمثل ظاهرة أم لا، وذلك عن طريق التعرف إلى أبرز المؤشرات والنسب المالية على تعثر القرض، وإجراء اختبارات التحليل الإحصائي الملائمة والمناسبة لفرضيات الدراسة وقد تبين من خلال التحليل المالي ومؤشراته، والتحليل الإحصائي ودلالته وجود علاقة وارتباط قوي بين عوامل الدراسة وهي: التبعية للقطاع العام، والظروف الاقتصادية الطارئة، والسياسة المالية والنقدية، والسياسة الائتمانية، وطبيعة القوانين، ومستوى برامج التدريب، وفاعلية برامج المكافآت والتميز وأثرها على ظاهرة الديون المتعثرة.

توصلت الدراسة إلى تحديد منهج لمعاكسة هذه الظاهرة و المتمثل في اتباع الأسلوب العلمي السليم الذي يدعو إلى معرفة الأسباب الحقيقية للظاهرة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

وقد بينت دراسة بارتل و هوانج (Bartel & Huang,2000) والتي تتحدث عن كبحسية التعامل مع القروض المتعثرة في المصارف الصينية، والتي أظهرت نتائجها ضعف القطاع المصرفي الصيني كما بينت أن المصارف الكبيرة هناك تعاني من مشكلة الديون المتعثرة، وقد وعت الحكومة الصينية هذه المشكلة فقامت بوضع خطة لإعادة هيكلة الاقتصاد مسن أولوياتها تخفيض حجم المخاطر المالية للمؤسسات الحكومية، وقد حظي القطاع المصرفي بنصيب وافر من الخطة الحكومية، وتم إنشاء شركات في إدارة الموجودات للتعامل مع مشكلة الديون المتعثرة، وقد أشارت الدراسة إلى ان الحكومة استفادت من التجربة الأمريكية في معالجة الديون المتعثرة، كما بينت أن الصين هي الدولة الوحيدة من دول شرق آسيا التي استطاعت تخطي الأزمة التي عانت منها دول المنطقة حيث تمكنت من تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة نسبيا عن مثيلاتها من دول العالم.

وفي دراسة كل من Cavallo وMajnoni، جامعة نيويورك (٢٠٠١)، بعنوان هل تعسّل البنوك احتياطاتها للقروض المتعثرة في الأوقات الجيدة ، حثت الدراسة على ضرورة إيجاد مخصصات مالية وضرورة رفع رأس مال البنك، وذلك لمواجهة الخسائر غير المتوقعة في المستقبل، وتوصل الباحثان إلى وجود علاقة عكسية بين تغطية التزامات البنك الخارجية لحملة الديون وحجم مخصصات الديون المتعثرة، واستخدم الباحثان عينة من ١١٧٦ بنك تجاري خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٨ - ١٩٩٩، في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أوضحت دراسة بلوم وجروتر، (Bloem & Groter,2001) معالجة القروض المتعثرة في إطار إحصائيات الاقتصاد الكلي، والصادرة عن صندوق النقد الدولي التي تبين أن الأزمات المالية الحادة التي اجتاحت بعض الدول خلال التسعينيات من القرن الماضي أدت

إلى الاهتمام بطرق معالجة موضوع القروض المتعثرة ، وقد خرجت الدراسة بنتيجة مفادها أن تصدر عن نظام الحسابات القومية مذكرة توضيحية تحدد المخصص الذي يجب أخذه مقابل القروض غير العاملة، وأن يتم تطبيق المبادئ المستخدمة في المحاسبة التجارية ، وأن يتم إجراء المزيد من الدراسات حول أمور تتعلق بالقروض المتعثرة، ومن أهمها إيجاد تعريف موحد للقروض المتعثرة، وتحديد الأسس التي يجب توحيدها وتصحيحها وتطبيقها بخصوص الديون المتعثرة في الحسابات القومية والإحصائيات المتعلقة بها وبيان مدى ضرورة تعديل دليل إعداد الإحصائيات القومية فيما يتعلق بمعالجة الديون المتعثرة.

وفي دراسة (Sugiura,2002) والتي هي بعنوان: لا توجد حلول براءة لمشكلة الديون المتعثرة حيث تبرز أهمية هذه الدراسة في إنها حاولت البحث عن حلول لازدياد مشكلة القروض المتعثرة، أخذة من تجربة المصارف اليابانية دراسة ميدانية لها.

حيث عملت الحكومة اليابانية على وضع هذه المشكلة في سلم أولوياتها وقامت بتطبيق العديد من الأنظمة والقوانين المالية لإعادة هيكلة هذه المصارف بما يكفل التخفيف من ظاهرة التعثر.

وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن حجم القروض المتعثرة كان بنسب عالية وقد عزت هذه الزيادة إلى مجموعة من الأسباب التي من أهمها الركود الذي يعاني منه الاقتصاد الياباني وتدهور أسعار الأراضي، إضافة إلى عدم تناغم بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى مع الإصلاح الهيكلي الذي تسعى له الحكومة.

بينت هذه الدراسة أن للشركات اليابانية وما تعانيه من ضعف في قدرة التمويل لديها له دور هام وأساسي في زيادة هذه الظاهرة، مما دفع هذه الشركات إلى زيادة الاقتراض من

البنوك الأمر الذي زاد من درجة المخاطرة لدى هذه البنوك وبالتالي تحمل أعباء مالية إضافية وخسائر كبيرة جراء ذلك كما يعاني اليابان من ضعف القوانين التي تشجع الاستثمار أما عملية الدعم الذي تقدمه الحكومة لبعض الصناعات والقطاعات لمواجهة المنافسة العالمية تعتبر من أهم المشاكل التي يجب أن تسعى الحكومة إلى حلها بشكل سريع وجدي.

وقد أوصت الدراسة بتحديد خطة ورؤية مستقبلية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة مسن خلال إيجاد حوافز قياسية للمستثمرين وتحديد أنواع القطاعات التي يجب أن تعمل التنمية على دعمها والتركيز عليها بما يضمن حل هذه المشكلة المتفاقمة.

ثالثاً: خلاصة الدراسات السابقة

من خلال قراءة ومراجعة الدراسات السابقة تبين أن جميع المصارف بلا استثناء تعتبر القروض المتعثرة من هموم الإدارات المصرفية المعاصرة في الشرق والغرب وخسرتى دول العالم الثالث أو النامية ، كما تبين لنا أن هنالك أسباباً متعددة لمشكلة الديون المتعثرة منها أسباب داخلية وأخرى خارجية، حيث تبين أن الأسباب الخارجية تتعلق بالظروف الاقتصادية، والتكنولوجية، والموارد الطبيعية، والأوضاع السياسية، والكوارث الطبيعية التي تؤدي إلى إفسار العملاء، والأسباب الداخلية تمثلت بظروف متعلقة بكل مصرف على حده مثل السياسات والأنظمة المتبعة في إدارة هذا المصرف أو ذاك ، مثل عدم وجود سياسات ائتمانية مكتوبة وواضحة المعالم والخطوات، وعدم توخي البنوك الدقة في تعبئة البيانات المقدمة للجهات الرقابية ومنها ما يتعلق بالانتماء وعدم استخدام بعض العملاء القروض الممنوحة لهم حسب الغاية المحددة من القرض، كما أكدت تلك الدراسات على أهمية تكويين المخصصات لمواجهة مشاكل تعثر القروض ،كما حثت على ضرورة عمل برامج

التدريب لموظفي البنوك، و نشر الثقافة المصرفية لدى العملاء ، و المتابعة المستمرة لنشاط
التدريب، وعلى ضرورة الاهتمام بالبيانات المالية المتنوعة، وأية معلومات تفيد في الحد من
التهديدات، كما أكدت على أهمية إيجاد الشركات المتخصصة في إدارة الموجودات للتعامل مع
مشكلة الديون المتعثرة، وتحديث أنظمة الرقابة والمتابعة و إعادة تقييم شروط الائتمان من
وقت لآخر، وأهمية وجود سياسة ائتمانية مكتوبة واضحة ومحددة الخطوات بدلا من الاعتماد
على تقديرات موظفي التسهيلات، وحثت على ضرورة اعتماد الحسابات الختامية والقوائم
المالية المدققة من مكاتب التدقيق المعتمدة وذات مهنية عالية للمشاريع، وإعطائها الأولوية
على التسهيلات الأخرى.

كما يميز الدراسة عن غيرها من الدراسات الأخرى:

من المعلوم لدى الباحثين أن موضوع الديون المتعثرة يكتسب أهمية خاصة وقد كتبت
فسيه الكثير من الصفحات. وقد تميزت دراستنا عن الدراسات الأخرى بأنها: تناولت البنوك
البنجارية العاملة في الأردن ولم تقتصر على البنوك الأردنية فقط مثل: بنك ستاندرد تشارتيرز
، وبنك عودة إضافة إلى أننا أخذنا دور موظف التسهيلات في التعثر، والسياسة المتبعة لدى
البنك المركزي الأردني للحد من هذه الظاهرة، كما تم اعتماد موظفي البنوك كوحدة للتحليل،
وقياس اثر السياسة الائتمانية من خلال أبعادها التي تم قياسها من خلال أسئلة الاستبانة على
تعثر القروض.

الفصل الخامس

منهجية الدراسة



- ١-٥ أسلوب الدراسة.
- ٢-٥ مجتمع الدراسة.
- ٣-٥ عينة الدراسة.
- ٤-٥ أساليب جمع البيانات.
- ٥-٥ متغيرات الدراسة.
- ٦-٥ منهجية تطوير الاستبانة.
- ٧-٥ الاختبارات الخاصة بأداة القياس.
- ٨-٥ فرضيات الدراسة.

الفصل الخامس

منهجية الدراسة

١-٥ أسلوب الدراسة:

لقد قمنا باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي في هذه الدراسة ، من أجل تفسير العلاقة بين تعثر التسهيلات الائتمانية والعوامل المؤثرة عليها، وذلك من خلال معرفة أثر كل من السياسة الائتمانية المتبعة في البنك، والعوامل الخارجية، وسياسة البنك المركزي، والعوامل والأسباب المتعلقة بموظف التسهيلات الائتمانية ، وضعف الدراسة للوضع المالي للعميل ، على تعثر التسهيلات الائتمانية.

٢-٥ مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في موظفي الائتمان العاملين في البنوك والمصارف التجارية العاملة في الأردن، وقد تم تحديد مجتمع الدراسة بوضوح وتم التعامل معه بواسطة استبانته تم تصميمها خصيصاً لهذه الغاية ، وقد أعدت بما يتناسب مع فرضيات الدراسة.

تكون مجتمع الدراسة من موظفي التسهيلات الائتمانية من كلا الجنسين من الذكور والإناث من مختلف الفئات العمرية والتعليمية، وقد لجأ الباحث إلى استخدام عينة ملائمة (Convenience Sample)، وذلك لصعوبة حصر عدد الموظفين بسبب عدم وجود إطار عينة جاهزة (Sample Frame) يستطيع أن يحدد عدد هؤلاء الموظفين بدقة.

تم اعتماد أسلوب المسح الشامل في جمع البيانات ، وذلك كون مجتمع الدراسة صغيراً نسبياً ويتكون من موظفي (١٥) بنكاً عاملاً في الأردن، وقد تم اعتماد موظفي البنك بشكل عام كوحدة تحليل أساسية، والموظفين العاملين في قسم التسهيلات كوحدة تحليل فرعية، وبما أن مجتمع الدراسة ضمن وحدة التحليل الفرعي من الموظفين كبير جداً، فسيتم اللجوء إلى استخدام العينة الملائمة (Convenience Sample).

٤-٥ أساليب جمع البيانات.

اعتمدت الدراسة على نوعين من مصادر البيانات :

النوع الأول: ارتبط بالبيانات الثانوية التي تم جمعها من المراجعة والمسح للدراسات السابقة في مجال التسهيلات الائتمانية وإدارة البنوك، وذلك لوضع الأسس العلمية والإطار النظري لهذه الدراسة، والوصول إلى فرضيات معتمدة على أطر نظرية قريبة من الواقع، وكذلك من المراجع والكتب المؤلفة في هذا المجال، وعلى المصادر الإلكترونية .

النوع الثاني: من البيانات كان البيانات الأولية من المصادر الميدانية ، وعن طريق تطوير استبانة تغطي الجوانب التي تناولها الإطار النظري للدراسة ، والفرضيات التي قامت على أساسها الدراسة . وقد تضمنت الاستبانة جزئين، حيث تضمن الجزء الأول المعلومات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للعينة موضوع الدراسة

حيث تم قياس، الجنس، والفئة العمرية، والحالة الاجتماعية والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، والوظيفة الحالية.

أما الجزء الثاني فيقيس المتغيرات المستقلة في الدراسة حيث يقيس مدى تأثير التسهيلات الائتمانية بالسياسة الائتمانية المتبعة في البنك والعوامل الخارجية المحيطة به، وكذلك سياسة البنك المركزي، وتأثيرها أيضا بالقدرات الإدارية لموظف التسهيلات الائتمانية، وكذلك، تأثيرها بوضع العميل وقدرته الإدارية على السداد.

وقد تم تحديد نظام متعدد الاختيارات على أساس مقياس (ليكرت) الرباعي لتعبر عن (الدرجة تطابق رأي المستجيب، حيث تم تجاهل (محايد) كونها لا تفيد في هذه الدراسة.

٥٠٠٥ متغيرات الدراسة:

١. العوامل الديموغرافية

- الجنس : وله مستويين : ١. ذكر . ٢. أنثى
- الحالة الاجتماعية : وتشمل مستويين أيضاً: ١- متزوج ٢- أعزب
- الفئة العمرية: وله ثلاثة مستويات : ١- أقل من ٢٦ ٢- ٢٦ - ٣٤
- ٣- ٣٥ فأكثر
- المستوى التعليمي: وله أربعة مستويات ١- ثانوية عامة، ٢- دبلوم،
- ٣- بكالوريوس، ٤- دراسات عليا.
- عدد سنوات الخبرة : ولها ثلاث مستويات : ١- أقل من سنة،
- ٢- من ١ - ٥ سنوات، ٣- ٦ سنوات فأكثر

- الوظيفة الحالية : ولها أربعة مستويات ١- مدير، ٢- رئيس قسم

٣- موظف ائتماني، ٤- موظف إداري

٢. العوامل المؤثرة على التسهيلات الائتمانية:

- السياسة الائتمانية المتبعة في البنك.
- العوامل الخارجية المحيطة بالبنك.
- سياسة البنك المركزي.
- القدرات الإدارية لموظف التسهيلات الائتمانية.
- شمولية الدراسة لوضع العميل المالي وقدرته الإدارية.

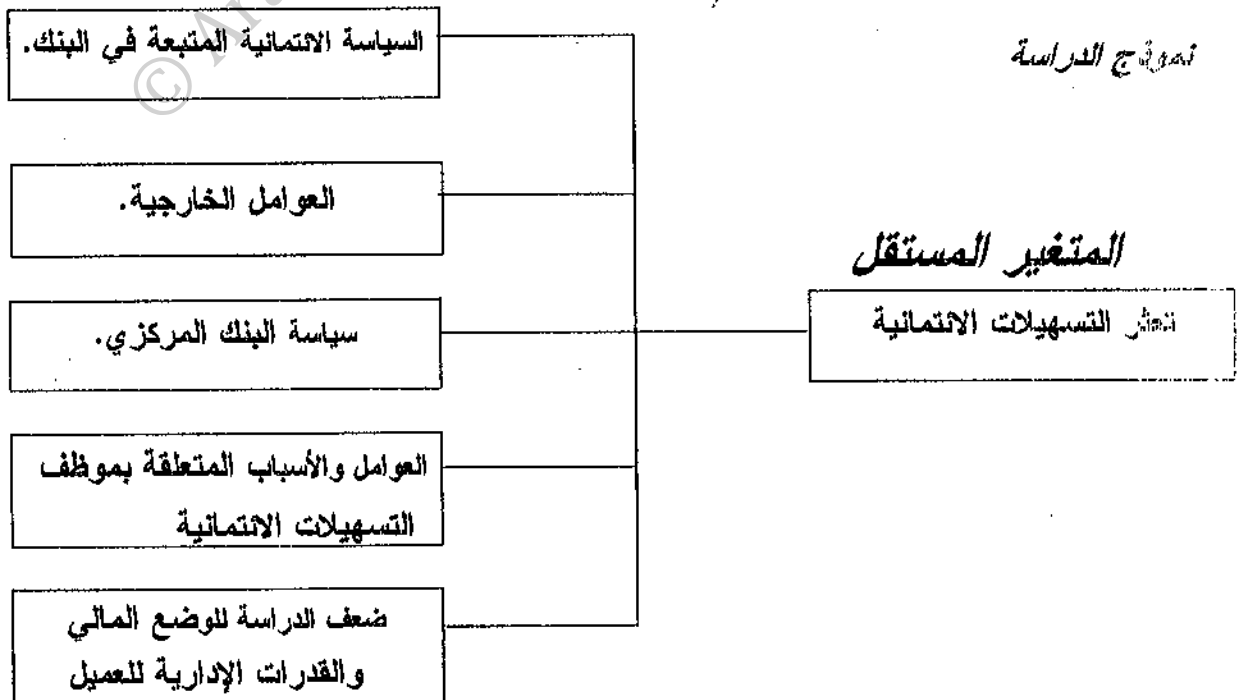
المتغير التابع: تعثر التسهيلات الائتمانية

نموذج الدراسة :

الشكل التالي يمثل الصلة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة والمبينة على

المتغيرات التابعة

الفرضيات المذكورة سابقا:



٦-٥ منهجية تطوير الاستبانة:

- انطوت عملية تطوير الاستبانة على عدة خطوات حتى وصلت إلى ما هي عليه في هذه الدراسة حيث تم اعتمادها واستخدامها، وتتلخص هذه الخطوات بما يلي:
١. بعد استعراض الأدبيات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية، تم تحديد ثلاثين فقرة موزعة على خمسة متغيرات من متغيرات قياس العوامل التي تؤثر على تعثر التسهيلات الائتمانية، استناداً إلى الأطر النظرية التي انتهى إليها الباحثون والأكاديميون، وقد تم تلخيص هذه المتغيرات على شكل أبعاد، كل بعد يحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة به.
 ٢. القيام بتحديد خمسة متغيرات تعبر عن المتغيرات التي تؤثر في وضع التسهيلات الائتمانية وتعثرها.
 ٣. استخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) للأربع درجات (غير موافق أبداً، غير موافق، موافق جداً، موافق) لإجابات عينة الدراسة.

٧-٥ الاختبارات الخاصة بأداة القياس:

٧.٥.١ الصدق الأداة:

- هدفت هذه العملية إلى التأكد من أن المقياس الذي تم استخدامه في هذه الدراسة يقيس فعلياً ما ينبغي قياسه من اختبارات الصدق التي تم استخدامها في هذه الدراسة^(١).
١. الصدق الظاهري (Face Validity): وهي عملية التأكد من أن العبارات التي تحتويها أداة القياس يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة. وتحقق ذلك تم عرضها على مجموعة

(١) Zikmond, W. G. Bunsiness Research Methods. 4th Edition, the Dryent Press, or Lando, Florida., 1992, pp. 42-43.

من المختصين الأكاديميين كما تم توزيع الاستبانة على عينة مختارة من مجتمع الدراسة (Pilot Study) وذلك للتعرف على مدى فهم هذا المجتمع للعبارات والألفاظ المستخدمة ودرجة وضوحها وسهولتها وبعد ذلك القيام بالتعديل المطلوب على الفقرات.

١. صدق المحتوى (Content Validity): ويقصد بهذا الصدق مدى تعبير فقرات كل من متغيرات الدراسة عن المتغير الذي ينتمي إليه وقد انصب الاهتمام على التأكد من أن كل متغير من متغيرات الدراسة ممثل بشكل دقيق بمجموعة من الفقرات أو العبارات بصورة مناسبة وإن هذه الفقرات تقيس بالفعل هذا المتغير، وقد تم قياس صدق محتوى الاستبانة من خلال قياس العلاقة بين كل فقرة وبين البعد الذي تنتمي إليه وتم استبعاد الفقرات التي كان معامل ارتباطها ضعيفاً وقد اعتمدت علاقات الارتباط التي تزيد عن (٩٥%) وكانت دلالتها الإحصائية مهمة عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$.

٨-٥ أساليب التحليل الإحصائي:

تم إجراء عملية التحليل الإحصائي عن طريق استخدام الرزم الإحصائية الجاهزة (SPSS).

- .. أدوات الفحص التحليلي.
- .. اختبار المصادقية ألفا.
- .. مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي، الجداول التكرارية).
- .. مقاييس التشتت للحصول على وصف كامل لمتغيرات الدراسة.

أدوات الإحصاء التحليلي :

- تحليل كاي² (Chi^2) وذلك بهدف الكشف عن صدق الإجابات والتأكد من وجود أو عدم وجود العلاقة ذات الدلالة الإحصائية .

٥-٩ فرضيات الدراسة:

١. الفرضية الأولى : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعثر التسهيلات الائتمانية والسياسة الائتمانية المتبعة في البنك.
٢. الفرضية الثانية : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعثر التسهيلات الائتمانية وبين العوامل الخارجية.
٣. الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعثر التسهيلات الائتمانية وبين سياسات البنك المركزي.
٤. الفرضية الرابعة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعثر التسهيلات الائتمانية والعوامل والأسباب المتعلقة بموظف التسهيلات الائتمانية (مهارات الاستماع الفعال، التفاعل والمشاركة، المؤهل العلمي).
٥. الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعثر التسهيلات الائتمانية وضعف دراسة الوضع المالي للعميل وقدراته الإدارية .

الفصل السادس

تحليل النتائج واختبار الفرضيات



١-٦ الدراسة الميدانية

٢-٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة.

٣-٦ التحليل الإحصائي.

٤-٦ النتائج.

٥-٦ التوصيات

الفصل السادس

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

١-١-١ الدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل وصفاً دقيقاً لمجتمع الدراسة، وعينتها، و أدواتها، وصدق وثبات الأداة والمعالجة الإحصائية المتبعة في معالجة هذه البيانات.

مجتمع الدراسة:

أجريت الدراسة على موظفي البنوك العاملة في الأردن، في أربعة مدن أردنية وهي : إربد - عمان - الزرقاء - المفرق، وقد شمل مجتمع الدراسة المدراء، وموظفي التسهيلات الائتمانية، ورؤساء الأقسام، والموظفين الإداريين في كل مدينة من مختلف المستويات الاجتماعية والبالغ عددهم ١٥٠ فرداً. وهم من العاملين في البنوك التالية:

- البنك العربي.
- البنك الأردني الكويتي.
- بنك الإسكان.
- بنك الاستثمار العربي.
- بنك الاتحاد.
- المؤسسة العربية .
- الأردني للاستثمار.
- بنك الصادرات.

- بنك القاهرة عمان.
- بنك الأردن.
- بنك الأهلي.
- بنك التجاري الأردني.
- سوسيتيه جنرال الأردن.
- بنك عوده.
- بنك ستاندر تشارترد.

أدوات الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة والبالغة ١٥٠ فرداً من المدن سابقة الذكر بطريقة عشوائية اشكالت ما نسبته ١٢% من المجتمع الإحصائي تقريبا، وتم توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) عليهم، وقد استرد منها ١٢٠ استبانة صالحة لأغراض التحليل الإحصائي أي بنسبة استرداد بلغت (٨٠%)، وبالتالي فإن مجموع الاستبانات التي استخدمت في التحليل الإحصائي بلغت ١٢٠ استبانة، والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (٦)

إحصائية بأعداد ونسب الاستبانات الموزعة على المدن الأربعة

المحافظة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	نسبة المستردة
عمان	٥٠	٤٢	٨٤%
الزرقاء	٣٥	٢٩	٨٢,٨%
ردف	٤٠	٣٧	٩٢,٥%
العراق	٢٥	١٢	٤٨%
المجموع	١٥٠	١٢٠	٨٠%

٢-٣-٢ الأساليب الإحصائية المستخدمة :

استخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS) للقيام بعملية التحليل الإحصائي والتوصل إلى الأهداف الموضوعية في إطار هذه الدراسة، واعتمد مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0,05)$ الذي يقبله مستوى ثقة لا يقل عن (95%) ، ونسبة خطأ لا تتجاوز (5%). لتفسير نتائج الاختبارات التي أجراها الباحث .

وقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية :

١. المصداقية - ألفا (Reliability Scale-Alpha) :

يستخدم هذا الاختبار لقياس درجة المصداقية في إجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة، إذ يعتمد على قياس مدى الثبات الداخلي ودرجة الاعتمادية لعبارة الاستبانة .

٢. التحليل الإحصائي الوصفي :

تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتعلقة بمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، ومن هذه الأساليب المستخدمة :

الوسط الحسابي : (Arithmetic Mean)

تم استخدام الوسط الحسابي لإجابات مفردات عينة الدراسة على استبانة الدراسة لاختبار بعض فرضيات الدراسة، حيث تم الاعتماد على متوسط افتراضي وهو الدرجة رقم (٢) من مقياس (ليكرت الرباعي) والتي تعادل ما نسبته (50%)، حيث تقارن الأوساط الحسابية لكل متغير مع هذا الوسط الفرضي من أجل قبول أو رفض الفرضية، وقد تم

الموصول على قيمة هذا الوسط الفرضي من خلال إيجاد الوسط الحسابي لأوزان مقياس
البيكرت الأربعة.

الانحراف المعياري (Standard Deviation)

استخدم الانحراف المعياري لقياس وبيان مدى تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة
الموصول وسطها الحسابي ، وكلما قل الانحراف المعياري كان ذلك أفضل ، حيث يشير الانحراف
المعياري القليل إلى أن تشتت الإجابات عن الوسط الحسابي قليل .

التكرارات والنسب المئوية (Frequencies and Percentages)

استخدمت التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة.

٣. اختبار كاي^٢ (chi square) :

يستخدم اختبار كاي تربيع لمعرفة معنوية ثبات إجابات أفراد العينة على مجموعة معينة
من الأسئلة ثم قياس متوسطاتها الحسابية وانحرافات المعيارية، عند مستوى الدلالة الإحصائية
($\alpha \geq 0,05$)، وذلك للتأكد من صحة الفرضية أو عدم صحتها.

٤. اختبار الصدق الظاهري للاستبانة

١- في هذه المرحلة تم إجراء اختبار للاستبانة ، حيث قام الباحث بتوزيع نسخ منها قبل
صياغتها على مجموعة من المحكمين ، وذلك للتأكد من ملاءمته لقياس أهداف الدراسة ،

ولصياغة الفقرات الواردة فيه ومدى وضوحه بالنسبة لأفراد العينة ، ومن ثم قام الباحث باستعادتها، حيث تمت دراسة الملاحظات المقدمة ، والتي أخذت بعين الاعتبار عند إخراج الاستبانة بصورته النهائية.

٢- تم استخدام معامل المصدقية (ألفا) لقياس درجة مصداقية الإجابات على فقرات الاستبانة، حيث يعتمد هذا المعامل على قياس مدى الثبات الداخلي للفقرات لمقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لردود المبحوثين ، وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (٠-١)، وتكون مقبولة إحصائياً إذا زادت عن (٦٠%) عندها تكون مصداقية الأداة جيدة ويمكننا تعميم النتائج.

٢-٣ التحليل الإحصائي:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل بيانات الدراسة الميدانية، والخطوات التي مرت بها وأدوات وأساليب جمع البيانات ، مع إيضاح المعالجة الإحصائية لتلك البيانات من خلال تحليل التباين الديموغرافية لأفراد الدراسة، ثم عرض البيانات وتحليل فقرات الاستبانة وصولاً إلى اختبار الفرضيات التي وضعت على ضوءها الاستنتاجات والتوصيات .

تم توزيع (١٥٠) استبانة من استبانات الدراسة مثلت عينة الدراسة من المجتمع الإحصائي ، ويتم استرداد (١٢٠) استبانة صالحة لأغراض التحليل الإحصائي .

وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١- التكرارات والنسب المئوية، وذلك بهدف وصف العينة .

١. المتوسطات والانحرافات المعيارية (Means & St. deviations) ، وذلك للكشف عن

اتجاهات إجابات أفراد العينة على أسئلة الدراسة .

٢. اختبار كاي^٢ ، وذلك للكشف عن معنوية الدلالة الإحصائية.

مع العلم بأن الباحث قد استخدم المستوى الليكارتى الرباعي في الإجابة عن أسئلة

الاستبانة وذلك حسب الدرجات التالية :

٤ = موافق بشدة

٣ = موافق

٢ = غير موافق

١ = غير موافق بشدة.

وتم استخدام متوسطات إجابات أفراد العينة على النحو التالي:

(١ - ٢,٠) عدم الموافقة

(أكبر من ٢ ولغاية ٤,٠) الموافقة

وعداً الباحث أن مدى وجود أو عدم وجود المتغيرات يتم وفق قاعدة محددة وهي أن

الموافقة نحو الفقرة تكون إيجابية إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة (أكبر من ٢)، والاتجاه سلبي

إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة أقل من ٢,٠.

وبعد إدراج البيانات التي تم الحصول عليها من خلال إجابات أفراد العينة على استبانة

تم التوصل إلى ما يلي:

أولاً: اختبار مدى الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة

قام الباحث بفحص مدى الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة ، وقد أظهرت النتائج الخاصة في قياس المصدقية Reliability والتي تقيس مدى صدق الاستبانة والأسئلة في قياس ما أعدت من أجله، حسب مقياس كرونباخ-ألفا، وقد بلغ معامل الاتساق الداخلي حسب هذا المقياس وكما هو موضح في الجدول رقم (٧) (٨٢,٢%) ، وهو مؤشر واضح يدل على وجود اتساق قوي ومتمين .

جدول رقم (٧)

يبين اختبار مدى الثبات (كرونباخ - ألفا)

عدد الاستبانات	عدد الأسئلة	درجة المصدقية
١١٨	٣٠	%٨٢,٢

Reliability

Method 1 (space saver) will be used for this analysis

RELIABILITY ANALYSIS SCALE (ALPHA)

Reliability Coefficients

N of Cases = 118.0

N of Items = 30

Alpha = .8221

ثانيا : تحليل العوامل الديموغرافية الأفراد العينة

١- الجنس :

جدول (٨)

توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة	التكرار	الجنس
٦٤,٢%	٧٧	ذكر
٣٥,٨%	٤٣	أنثى
١٠٠%	١٢٠	المجموع

من الجدول رقم (٨) يتضح لنا أن معظم أفراد العينة كانوا من الذكور، حيث بلغ عددهم ٧٧ فرداً من أفراد العينة والبالغ عددهم ١٢٠ فرداً ، أي ما نسبته ٦٤,٢%، وهذا طبيعي لأن معظم موظفي التسهيلات هم من الذكور، وبالتالي فإن معظم آراء العينة ستكون للذكور .

٢- العمر :

جدول (٩)

أفراد العينة حسب الفئة العمرية

النسبة	التكرار	الفئة العمرية
١٥,٨%	١٩	أقل من ٢٦ سنة
٥٢,٥%	٦٣	من ٢٦ - ٣٤ سنة
٣١,٧%	٣٨	من ٣٥ سنة فأكثر
١٠٠%	١٢٠	المجموع

من خلال الجدول رقم (٩) نلاحظ أن معظم أفراد العينة كانوا ضمن الفئة العمرية (من ٢٦-٣٤ سنة)، وهي الفئة التي حصلت على أكبر تمثيل ضمن عينة الدراسة ، حيث بلغ عدد أفراد العينة ضمن هذه الفئة (٦٣) ، ونسبتهم (٥٢,٥%) .

جدول رقم (١٠)

توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة في البنك

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
١٤,٢%	١٧	أقل من سنة
٣١,٧%	٣٨	من ١ - ٥ سنوات
٥٤,٢%	٦٥	من ٦ سنوات فأكثر
١٠٠%	١٢٠	المجموع

يتضح لنا من الجدول رقم (١٠) أن معظم أفراد العينة كانوا من ذوي الخبرة المرتفعة (من ٦ سنوات فأكثر) ، حيث بلغت نسبتهم (٥٤,٢%)، ومن هنا نستطيع القول بأن معظم آراء العينة كانت لذوي الخبرة المرتفعة .

٤- المستوى التعليمي:

جدول (١١)

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
٣,٣%	٤	ثانوية عامة
٢٥,٠%	٣٠	دبلوم
٦٠,٨%	٧٣	بكالوريوس
١٠,٨%	١٣	دراسات عليا
١٠٠%	١٢٠	المجموع

يظهر الجدول (١١) أن معظم أفراد العينة كانوا من حملة الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس) ، أي الفئة المتعلمة، حيث بلغت نسبتهم (٦٠,٨%)، ومن هنا نستطيع القول بأن معظم آراء العينة كانت لفئة المتعلمين .

جدول (١٢)

توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية.

النسبة	التكرار	المركز الوظيفي
٥%	٦	مدير
٢٥%	٣٠	رئيس قسم
٥٠%	٦٠	موظف ائتماني
٢٠%	٢٤	موظف إداري
١٠٠%	١٢٠	المجموع

يشير الجدول (١٢) إلى أن معظم أفراد العينة كانوا من موظفي التسهيلات الائتمانية ، حيث بلغت نسبتهم (٥٠%)، وأن هناك ما نسبته ٢٥% من أفراد العينة رؤساء أقسام، ٥% مدراء.

ثالثاً: اختبار وتحليل البيانات والاتجاهات لمتغيرات الدراسة

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أهم العوامل والأسباب المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية لدى البنوك التجارية في الأردن، وإبراز أثر هذه العوامل والأسباب على موضوع الدراسة، وتحديد العوامل والأسباب المتعلقة بكل من موظف البنك، والجهة المتعامل معها (العملاء)، بالإضافة إلى العوامل الخارجية المختلفة، وأثر سياسات البنك المركزي في الحد من ظاهرة تعثر الديون، وكذلك محاولة وضع خطة موسعة من خلال مجموعة من التوصيات التي من شأنها التقليل إلى أبعد حد من مشكلة تعثر التسهيلات الائتمانية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث ببناء استبانته طبقت على عينة الدراسة والبالغ عددها (١٥٠)، حيث تم استرداد (١٢٠) استبانته صالحة لأغراض التحليل الإحصائي .

الفرضية الأولى : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعثر التسهيلات الائتمانية

والسياسة الائتمانية المتبعة في البنك

ولمناقشة هذه الفرضية يجب معرفة اتجاهات أفراد العينة حول المجموعة الأولى من الأسئلة والتي نقيس ذلك، ومدى موافقتهم أو عدم موافقتهم عليها.

جدول (١٣)

متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الأولى من الأسئلة والانحراف المعياري مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التوجه نحو الفقرة
١	تتأثر عملية تعثر سداد الدين بالدراسة الائتمانية التي اعتمد عليها البنك في منح التسهيلات .	٣,٣٣	٠,٥٩	إيجابي
٧	يستم التأكد من فهم العميل لشروط القرض وكيفية السداد ومعدل الفائدة.	٣,٢٧	٠,٧٣	إيجابي
٤	تعتبر عملية متابعة القروض بعد منحها أمراً مهماً للوقاية من مخاطر تعثر التسهيلات	٣,٢٦	٠,٧٦	إيجابي
٨	تستم دراسة المراكز المالية للشركات المقترضة قبل منح القرض.	٣,٢٠	٠,٧٣	إيجابي
١٢	يجب أن يقوم العميل بتحديد غايته من القرض بدقة.	٣,١٥	٠,٧٤	إيجابي
٩	اهتمام البنك بالضمان وإهماله لدراسة الجدوى للمشروع سبب في تعثر القرض.	٣,١٤	٠,٨٥	إيجابي
٣	يقوم البنك بالاهتمام بعملية تخصيص المخصصات اللازمة لمواجهة الديون المتعثرة .	٣,١٣	٠,٦٤	إيجابي
١١	يستم تحليل الميزانيات المقدمة من العميل باستخدام عملية الدمج بين أسلوب التحليل المقارن والنسب المالية.	٣,٠١	٠,٦٧	إيجابي
٦	يعتبر عدم التخطيط الفعال لمحفظة القروض المصرفية سبب في تعثر التسهيلات	٢,٩٨	٠,٧٥	إيجابي
٥	عدم الاستقلالية في اتخاذ قرار منح الائتمان سبب في تعثر الدين.	٢,٩٥	٠,٨١	إيجابي
١٠	يستم تحليل الميزانيات المقدمة من العميل باستخدام أسلوب التحليل المقارن فقط.	٢,٥٦	٠,٨٤	إيجابي
٢	يقوم البنك بإغفال التجاوزات في حساب القرض للعميل أملاً بان يتم تعديل هذه التجاوزات تلقائياً من قبل العميل	٢,٥٥	٠,٧٦	إيجابي
١١	يستم تحليل الميزانيات المقدمة من العميل باستخدام أسلوب النسب المالية فقط.	٢,٥٠	٠,٧٣	إيجابي
	معدل الأوساط الحسابية	٣,٠٠		

يظهر الجدول (١٣) ما يلي :

١. لم تختلف إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الأسئلة ولم يكن هناك تباين ملحوظ فيها، حيث نجد أن الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن متوسطاتها الحسابية قليلة جداً، مما يشير وبوضوح إلى اتفاق معظم أفراد العينة في إجاباتهم.
٢. تمركزت معظم إجابات أفراد العينة حول الوسط الحسابي الذي يدل على الموافقة.
٣. كل اتجاهات أفراد العينة كانت إيجابية ، تتجه بالإجابة نحو الموافقة .
٤. بلغ أكبر متوسط حسابي لإجابة في هذه المجموعة (٣,٣٣) وقد حصلت عليها الفقرة رقم (١) والتي تقول (تتأثر عملية تعثر سداد الدين بالدراسة الائتمانية التي اعتمد عليها البنك في منح التسهيلات)، وكذلك نجد أن أقل متوسط حسابي حصلت عليه الفقرة رقم (١١) والتي تقول (يتم تحليل الميزانيات المقدمة من العميل باستخدام أسلوب النسب المالية فقط)، ويشير متوسط إجابات أفراد العينة الذي بلغ (٢,٥) إلى الموافقة والاتجاه الإيجابي.
٥. باقي فقرات المجموعة الأولى من الأسئلة تمركزت معظم إجابات أفراد العينة نحو الموافقة وبمتوسطات حسابية تشير إلى ذلك وباتجاه إيجابي .
٦. من خلال دراسة الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة نجد أن معظم الإجابات تمركزت حول متوسطها الحسابي ولم يكن هناك انحراف فيها ، وهذا ما نستدل عليه من خلال قيم الانحراف حيث نجد أن الإجابات منسجمة، وأنها حول المتوسط الحسابي، مما يزيد في الثقة بالنتائج .
٧. بلغ معدل الأوساط الحسابية لإجابات أفراد العينة على هذه المجموعة ككل ٣,٠٠، وهذا ما يشير إلى أن الفرضية الأولى غير صحيحة وقد أجمع معظم أفراد العينة على

صحتها، أي أن هناك علاقة بين تعثر التسهيلات الائتمانية والسياسة الائتمانية المتبعة في البنك.

وللتأكد فيما إذا كانت العلاقة ذات دلالة إحصائية سنقوم باختبار مجموعة الأسئلة بحسب اختبار كا²، كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (١٤)

اختبار كا² على المجموعة الأولى من الأسئلة

معنوية الدلالة	قيمة α	درجات الحرية	قيمة كا ²	تعثر التسهيلات الائتمانية والسياسة الائتمانية المتبعة في البنك
دالة إحصائية	صفر	١٤	٤٧,٠٠	

من خلال الجدول رقم (١٤) يتضح لنا أن قيمة α عند درجات حرية (١٤) بلغت صفر، وهي أقل من الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0,05$) مما يشير بوضوح إلى أن العلاقة بين تعثر التسهيلات الائتمانية والسياسة المتبعة في البنك ذات دلالة إحصائية، وبالتالي فإن الفرضية الأولى غير مدبنة، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (منذر المومني، ٢٠٠٠) التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية والتي أشارت النتائج نتائجها إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسة الائتمانية المتبعة في البنك وبين تعثر القروض لعدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة المعالم والخطوات. وهذا أيضاً ما توصلت إليه دراسة خليل الشمامع "الديون المشكوك فيها، ١٩٩٢" والتي خلصت إلى أن عدم تنفيذ سياسة اقرضية سليمة ومكتوبة يعتبر سبباً هاماً في تعثر القروض.

الفرضية الثانية : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعثر التسهيلات الائتمانية وبين

العوامل الخارجية.

ولمناقشة هذه الفرضية يجب معرفة اتجاهات أفراد العينة حول المجموعة الثانية من

الأسئلة والتي تقيس ذلك، ومدى موافقتهم أو عدم موافقتهم عليها.

جدول رقم (١٥)

متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الثانية من الأسئلة والانحراف المعياري

مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التوجه نحو الفقرة
١٥	للعوامل الاقتصادية المختلفة (مثل الركود الاقتصادي) والكوارث الطبيعية (مثل الزلازل والبراكين) والتي لا يمكن توقعها أثر في تعثر التسهيلات الائتمانية	٢,٩٠	٠,٦٧	إيجابي
١٦	تتدخل الدولة بشكل مفاجئ وطارئ مما يؤثر على أعمال العميل ونشاطاته بالتالي تعثر التسهيلات الممنوحة له.	٢,٨٦	٠,٦٣	إيجابي
١٤	يؤدي دخول المنافسين الجدد من البنوك المحلية والأجنبية إلى تعثر التسهيلات الممنوحة	٢,٦٥	٠,٦٩	إيجابي
	معدل الأوساط الحسابية	٢,٨		

يظهر من الجدول رقم (١٥) ما يلي :

١. لسم تختلف إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الأسئلة، ولم يكن هناك تباين ملحوظ فيها.

٢. تركزت معظم إجابات أفراد العينة حول الوسط الحسابي الذي يدل على الموافقة .

٣. كل اتجاهات أفراد العينة كانت إيجابية ، وتتجه بالإجابة نحو الموافقة .
٤. اتفق معظم أفراد العينة على أن دخول المنافسين الجدد من البنوك المحلية والأجنبية يؤدي إلى تعثر التسهيلات الممنوحة ، حيث بلغ متوسط إجاباتهم (٢,٦٥) وهو يدل على الموافقة .
٥. بلغ أكبر متوسط حسابي (٢,٩) وأقل متوسط حسابي (٢,٦٥) ، وهما يشيران إلى الموافقة على الفقرات والإيجابية .
٦. معظم أفراد العينة اتفقوا على أن العوامل الاقتصادية المختلفة (مثل الركود الاقتصادي) والكوارث الطبيعية (مثل الزلازل والبراكين) والتي لا يمكن توقعها لها اثر في تعثر التسهيلات الائتمانية ، وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٩) .
٧. تبين أن تدخل الدولة بشكل مفاجئ وطارئ يؤثر على أعمال العميل ونشاطاته بالتالي يؤدي إلى تعثر التسهيلات الممنوحة له.
- ومن خلال دراسة الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة نجد أن معظم الإجابات تركزت حول متوسطها الحسابي ولم يكن هناك انحراف فيها ، وهذا ما نستدل عليه من خلال قيم الانحراف.
- ونجد كذلك أن معدل الأوساط الحسابية لهذه المجموعة ككل قد بلغ (٢,٨) وهو يشير بشكل عام إلى وجود العلاقة بين تعثر التسهيلات الائتمانية وبين العوامل الخارجية وبذلك يمكننا القول أن الفرضية الثانية غير صحيحة .

وللتأكد فيما إذا كانت العلاقة ذات دلالة إحصائية سنقوم باختبار مجموعة الأسئلة

متسبب اختبار كا²، كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (١٦)

اختبار كا² على المجموعة الثانية من الأسئلة

معنوية الدلالة	قيمة α	درجات الحرية	قيمة كا ²	ناشر التسهيلات الائتمانية وبين العوامل الخارجية
دالة إحصائية	صفر	٦	٨٦,٠٠	

من خلال الجدول رقم (١٦) يتضح لنا أن قيمة α عند درجات حرية (٦) بلغت صفر، وهي أقل من الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0,05$) مما يشير وبوضوح إلى أن العلاقة بين تعثر التسهيلات الائتمانية والعوامل الخارجية للبنك ذات دلالة إحصائية، وبالتالي فإن الفرضية البديلة غير مثبتة. هذا وقد توصلت دراسة (ماجد الداود، ٢٠٠٠) "إدارة الديون المتعثرة لدى البنوك التجارية في الأردن" إلى هذه النتيجة وقد أشارت إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعثر القروض وبين العوامل الخارجية المختلفة منها الحروب والركود الاقتصادي حيث كان الركود الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في زيادة حجم الديون المتعثرة.

كما توصلت دراسة (إلياس أبو الهيجاء، ١٩٩٧) إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعثر الديون والعوامل الخارجية المتمثلة بالركود الاقتصادي كأحد الأسباب الهامة المؤدية للتعثر.

الفرضية الثالثة : لا يوجد علاقة ذات علاقة إحصائية بين تعثر التسهيلات الائتمانية وبين

سياسات البنك المركزي

ولمناقشة هذه الفرضية يجب معرفة اتجاهات أفراد العينة حول المجموعة الثالثة من الأسئلة والتي تقيس ذلك، ومدى موافقتهم أو عدم موافقتهم عليها.

جدول (١٧)

متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الثالثة من الأسئلة والانحراف المعياري، مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التوجه نحو الفقرة
١٧	يعتبر تدخل البنك المركزي لتحديد الائتمان كما ونوعاً أمر ضروري للوقاية من تعثر التسهيلات الائتمانية.	٣,٠٣	٠,٧٣	إيجابي
٢٠	تأكد البنك المركزي من فعالية نظام المراقبة الداخلية للبنوك في تطبيق أسس السياسة الائتمانية المتبعة في البنك يؤدي إلى عدم وجود مشاكل في عملية منح التسهيلات.	٢,٩٧	٠,٦٧	إيجابي
١٩	يسؤدي قيام البنك المركزي بالتفتيش الدوري على البنوك إلى الاكتشاف المبكر للتجاوزات وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة	٢,٩٦	٠,٦٩	إيجابي
١٨	خدمه الأخطار المصرفية التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية ليست دقيقة بشكل يضمن عدم وجود أخطاء تصنيف العملاء.	٢,٨٦	٠,٨١	إيجابي
	معدل الأوساط الحسابية	٢,٩٥		

من خلال الجدول رقم (١٧) نتوصل إلى ما يلي:

١. لم تختلف إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الأسئلة ولم يكن هناك تبايناً ملحوظاً فيها .
١. تمركزت معظم إجابات أفراد العينة حول الوسط الحسابي الذي يدل على الموافقة .
٢. كل اتجاهات أفراد العينة كانت إيجابية ، تتجه بالإجابة نحو الموافقة .
٤. اتفق معظم أفراد العينة على أن تدخل البنك المركزي لتحديد الائتمان كما ونوعاً يعتبر أمراً ضرورياً للوقاية من تعثر التسهيلات الائتمانية ، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٠٣) .
٥. بلغ أكبر متوسط حسابي (٣,٠٣) وأقل متوسط حسابي (٢,٨٦) ، وهما يشيران إلى الموافقة على الفقرات والإيجابية .
٦. معظم أفراد العينة اتفقوا على أن خدمه الأخطار المصرفية التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية ليست دقيقة بشكل يضمن عدم وجود أخطاء تصنيف العملاء وقد اتفقوا أيضاً أن قيام البنك المركزي بالتفتيش الدوري على البنوك يؤدي إلى الاكتشاف المبكر للتجاوزات وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة .
٧. وقد اتفق معظم أفراد العينة أيضاً على أن تأكد البنك المركزي من فعالية نظام المراقبة الداخلية للبنوك في تطبيق أسس السياسة الائتمانية المتبعة لدى البنك يؤدي إلى عدم وجود مشاكل في عملية منح التسهيلات.
٨. ومن خلال دراسة الانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة نجد أن معظم الإجابات تمركزت حول متوسطها الحسابي ولم يكن هناك انحراف فيها ، وهذا ما نستدل عليه من خلال قيم الانحراف وهذا يدل على أن البيانات منسجمة وأنها حول المتوسط الحسابي مما يزيد من ثقتنا

بالنتائج، ويمكننا القول أن هناك علاقة بين تعثر التسهيلات الائتمانية وبين سياسة البنك المركزي.

وللتأكد فيما إذا كانت العلاقة ذات دلالة إحصائية سنقوم باختبار مجموعة الأسئلة متنسب اختبار كا^٢، كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (١٨)

اختبار كا^٢ على المجموعة الثالثة من الأسئلة

معنوية الدلالة	قيمة α	درجات الحرية	قيمة كا ^٢	تعثر التسهيلات الائتمانية و سياسة البنك المركزي
دالة إحصائياً	صفر	٧	٨٧,٦	

من خلال الجدول رقم (١٨) يتضح لنا أن قيمة α عند درجات حرية (٧) بلغت صفر، وهسي أقل من الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0,05$) مما يشير وبوضوح إلى أن العلاقة بين تعثر التسهيلات الائتمانية وسياسة البنك المركزي ذات دلالة إحصائية، وبالتالي فإن الفرضية الثالثة غير مثبتة. كما توافقت هذه النتيجة مع دراسة محمد مفلح العبادي ، ١٩٩٥ ، "تعثر التسهيلات الائتمانية فسي البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي والتي بينت وجود علاقة بين سياسات البنك المركزي وبين تعثر القروض من خلال وضع سياسات محددة على البنوك التجارية وإلزامها بتوخي الدقة في تعبئة البيانات المطلوبة منها والمتعلقة بالقروض.

الفرضية الرابعة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعثر التسهيلات الائتمانية والعوامل والأسباب المتعلقة بموظف التسهيلات الائتمانية مهارات

(الاستماع الفعال، التفاعل والمشاركة، المؤهل العلمي)

ولمناقشة هذه الفرضية يجب معرفة اتجاهات أفراد العينة حول المجموعة الرابعة من الأسئلة والتي تقيس ذلك، ومدى موافقتهم أو عدم موافقتهم عليها.

جدول (١٩)

متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الرابعة من الأسئلة والانحراف المعياري مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الفقرة
٢٤	يجب أن يتمتع موظف التسهيلات الائتمانية بمهارات الاستماع الفعال لأن وظيفته تعتمد على جمع البيانات بطريقة عفوية غير مباشرة.	٣,٢٤	٠,٧٥	إيجابي
٢١	يقوم موظف التسهيلات الائتمانية في المشاركة و التطوير والتعديل في تعليمات السياسة الائتمانية للبنك والقيام بتقديم الاقتراحات.	٣,٠١	٠,٦٩	إيجابي
٢٢	يعتبر المؤهل العلمي المتخصص ضرورة لابد منها لموظف التسهيلات الائتمانية.	٢,٩٥	٠,٨٣	إيجابي
٢٣	يعتبر تواطؤ بعض موظفي البنك مع المتعاملين وان كان أمراً نادراً سبب في تعثر التسهيلات الائتمانية.	٢,٨٩	٠,٧٩	إيجابي
	معدل الأوساط الحسابية	٣,٠٢		

من خلال الجدول رقم (١٩) يتبين لنا ما يلي:

١. لم تختلف إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الأسئلة ولم يكن هناك تباين ملحوظ فيها ، حيث تمركزت معظم إجابات أفراد العينة حول الوسط الحسابي الذي يدل على الموافقة .
 ٢. كل اتجاهات أفراد العينة كانت إيجابية ، تتجه بالإجابة نحو الموافقة .
 ٣. بلغ أكبر متوسط حسابي (٣,٢٤) وأقل متوسط حسابي (٢,٨٩) ، وهما يشيران إلى الموافقة على الفقرات والإيجابية .
 ٤. اتفق معظم أفراد العينة على أنه يجب على موظف التسهيلات الائتمانية أن يقوم بالمشاركة و التطوير والتعديل في تعليمات السياسة الائتمانية للبنك والقيام بتقديم الاقتراحات ، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٠١) .
 ٥. وكذلك نجد أنهم اتفقوا على اعتبار المؤهل العلمي المتخصص ضرورة لا بد منها لموظف التسهيلات الائتمانية، و يجب على موظف التسهيلات الائتمانية أن يتمتع بمهارات الاستماع الفعال لان وظيفته تعتمد على جميع البيانات بطريقة عفوية وغير مباشرة.
 ٦. اعتبر أفراد العينة أن تواطؤ بعض موظفي البنك مع المتعاملين وان كان أمرا نادرا سبب في تعثر التسهيلات الائتمانية.
- ومن خلال معدل الأوساط الحسابية لهذه المجموعة ككل نجد أن هناك علاقة بين وتعثر التسهيلات الائتمانية والعوامل والأسباب المتعلقة بموظف التسهيلات الائتمانية حيث أن المتوسط الحسابي للفقرات مجتمعة كان (٣,٠٢) .

وللتأكد فيما إذا كانت العلاقة ذات دلالة إحصائية سنقوم باختبار مجموعة الأسئلة حسب

اختبار χ^2 ، كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (٢٠)

اختبار χ^2 على المجموعة الرابعة من الأسئلة

معنوية الدلالة	قيمة α	درجات الحرية	قيمة χ^2	تعثر التسهيلات الائتمانية والعوامل المتعلقة بموظف التسهيلات الائتمانية
دالة إحصائياً	صفر	٨	٦٧,٨٠٠	

من خلال الجدول رقم (٢٠) يتضح لنا أن قيمة α عند درجات حرية (٨) بلغت

(صفر)، وهي أقل من الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0,05$) مما يشير وبوضوح إلى أن العلاقة بين

تعثر التسهيلات الائتمانية والعوامل والأسباب المتعلقة بموظف التسهيلات الائتمانية ذات دلالة

إحصائية وبالتالي فإن الفرضية الرابعة غير مثبتة. حيث ارتبطت هذه النتيجة مع دراسة منير

موسى، ٢٠٠٢، والتي تحمل عنوان "مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤول

الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن والتي توصلت إلى وجود علاقة

ذات دلالة إحصائية بين تعثر الديون وبين موظفي التسهيلات من حيث اهتمامهم بتنويع

مصادر المعلومات المستخدمة في دراساتهم الائتمانية وهذا دليل جيد على الحذر الشديد في

اتخاذ القرارات الائتمانية وبالتالي تقليل فرص تعثر القروض.

الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وتعثر التسهيلات الائتمانية

وضعف دراسة الوضع المالي للعميل وقدراته الإدارية

ولمناقشة هذه الفرضية يجب معرفة اتجاهات أفراد العينة حول المجموعة الخامسة من

الأسئلة والتي تقيس ذلك، ومدى موافقتهم أو عدم موافقتهم عليها.

جدول (٢١)

متوسط إجابات أفراد العينة على المجموعة الخامسة من الأسئلة والانحراف المعياري

مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الفقرة
٢٧	دراسات الجدوى الخاطئة للمشروع من أهم أسباب تعثر الدين.	٣,١٠	٠,٧٢	إيجابي
٢٥	تعتبر عملية زيارة العملاء المقترضين من حين لآخر ضرورية للوقاية من تعثر القرض.	٣,٠٧	٠,٧٠	إيجابي
٢٦	إغفال دراسة الطلب والسوق السلعي من قبل موظف التسهيلات من أسباب تعثر الدين.	٢,٩٣	٠,٧٤	إيجابي
٢٨	بعض المتعاملين يقدمون ميزانيات صورية للبنك عن مراكزهم المالية لتتماشى مع متطلبات البنك من أجل منحهم التسهيلات المطلوبة.	٢,٨٢	٠,٧٧	إيجابي
٣٠	يجب على البنوك الاتفاق مع العميل فيما إذا كان هناك مجالاً لتقديم تمويل إضافياً له.	٢,٨٠	٠,٦٣	إيجابي
٢٩	السعي وراء الربح السريع ضرورة يجب الأخذ بها في ظل بيئة تنافسية.	٢,٧٢	٠,٦٩	
	معدل الأوساط الحسابية	٢,٩٠		

من خلال الجدول رقم (٢١) يتبين لنا ما يلي:

١. لم تختلف إجابات أفراد العينة على هذه المجموعة من الأسئلة ولم يكن هناك تباين ملحوظ فيها ، حيث تمركزت معظم إجابات أفراد العينة حول الوسط الحسابي الذي يدل على الموافقة .
 ٢. كل اتجاهات أفراد العينة كانت إيجابية ، تتجه بالإجابة نحو الموافقة .
 ٣. بلغ أكبر متوسط حسابي (٣,١٠) وأقل متوسط حسابي (٢,٧٢) ، وهما يشيران إلى الموافقة على الفقرات والإيجابية .
 ٤. انفق معظم أفراد العينة على أن عملية زيارة العملاء المقترضين من حين لآخر تعتبر أمراً ضرورياً للوقاية من تعثر القرض ، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٠٧) ، كما اتفقوا على أن إغفال دراسة الطلب والسوق السلعي من قبل موظف التسهيلات من أسباب تعثر الدين، وبمتوسطات إجابات تتجه نحو الموافقة والإيجابية.
 ٧. وكذلك نجد أنهم اتفقوا على أن بعض المتعاملين يقدمون ميزانيات صورية للبنك عن مراكزهم المالية لتتماشى مع متطلبات البنك من أجل منحهم التسهيلات المطلوبة، مما يؤدي إلى تعثر هذا الدين.
 ٨. وقد أقر أفراد العينة بوجوب قيام البنوك بالاتفاق مع العميل فيما إذا كان هناك مجالاً لتقديم تمويلاً إضافياً له.
- ومن خلال معدل الأوساط الحسابية لهذه المجموعة ككل نجد أن هناك علاقة بين تعثر التسهيلات الائتمانية وضعف الدراسة للوضع المالي للعميل وقدراته الإدارية حيث أن المتوسط الحسابي للفقرات مجتمعة كان (٢,٩٠) .

وللتأكد فيما إذا كانت العلاقة ذات دلالة إحصائية سنقوم باختبار مجموعة الأسئلة

حسب اختبار كا^٢، كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (٢٢)

اختبار كا^٢ على المجموعة الخامسة من الأسئلة

معنوية الدلالة	قيمة α	درجات الحرية	قيمة كا ^٢	تعثر التسهيلات الائتمانية ضعف الدراسة للوضع المالي للعميل وقدراته الإدارية
دالة إحصائياً	صفر	٨	٥٧,٥	

من خلال الجدول (٢٢) يتضح لنا أن قيمة α عند درجات حرية (٨) بلغت (صفر)، وهي أقل من الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0,05$) مما يشير وبوضوح إلى أن العلاقة بين تعثر التسهيلات الائتمانية وضعف الدراسة للوضع المالي للعميل وقدراته الإدارية ذات دلالة إحصائية وبالتالي فإن الفرضية الخامسة غير مثبتة. وقد توافقت هذه الدراسة مع دراسة ماهر الواكد، ٢٠٠٠، "الديون المتعثرة معالجات متقدمة" أن عمل دراسات الجدوى الاقتصادية وينسج المعلومات المالية المختلفة للعميل هو سبب مهم في التقليل من حجم الديون المتعثرة وندمما توصلت إلى هذه النتيجة دراسة منير موسى "مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤول الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن". من حيث ضرورة جمع البيانات المالية للمقترض والمعلومات المتعلقة به وعمل الدراسات والأبحاث ذات العلاقة في القطاع الذي يعمل به المقترض.

أولاً : النتائج :

من خلال إجابات أفراد العينة على أداة الدراسة والتي تم تحليلها على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) تم استخلاص النتائج التالية:

١. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعثر التسهيلات الائتمانية والسياسة الائتمانية المتبعة في البنك.
٢. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعثر التسهيلات الائتمانية وبين العوامل الخارجية.
٣. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعثر التسهيلات الائتمانية وبين سياسة البنك المركزي.
٤. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعثر التسهيلات الائتمانية والأسباب المتعلقة بموظف التسهيلات الائتمانية.
٥. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعثر التسهيلات الائتمانية وضعف الدراسة للوضع المالي للعميل وقدراته الإدارية.
٦. إن عملية تعثر سداد الدين تتأثر بالدراسة الائتمانية التي اعتمد عليها البنك في منح التسهيلات، لذا قد يقوم البنك بإغفال التجاوزات في حساب القرض للعميل أملاً بان يتم تعديل هذه التجاوزات تلقائياً من قبل العميل، مما يؤدي إلى زيادة احتمال تعثر القرض.
٧. يقوم البنك بالاهتمام بعمل المخصصات اللازمة لمواجهة الديون المتعثرة الهدف منها المحافظة على المركز المالي للبنك وحمايته من أخطار استهلاك القروض المتعثرة كما أن عملية متابعة القروض بعد منحها يعتبر أمراً مهماً للوقاية من مخاطر تعثر

التسهيلات لما لها من اثر كبير في الاكتشاف المبكر للتجاوزات واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

٨ تتم دراسة المراكز المالية للعملاء بدقة قبل منح القرض من قبل البنوك وذلك لأن اهتمام البنك بالضمان وإهماله لدراسة الجدوى للمشروع سبب مهم في تعثر القرض.

٩ للعوامل الاقتصادية المختلفة (الركود الاقتصادي)، والكوارث الطبيعية (الزلازل والبراكين) التي لا يمكن توقعها تأثير في تعثر التسهيلات الائتمانية.

١٠ إن تدخل الدولة بشكل مفاجئ وطارئ يؤثر على أعمال العميل ونشاطاته بالتالي تعثر التسهيلات الممنوحة له، مع العلم بأنه في بعض الأحيان فإن تدخل الدولة عن طريق البنك المركزي لتحديد الائتمان كما ونوعاً يعتبر أمراً ضرورياً للوقاية من تعثر التسهيلات الائتمانية.

١١ قيام بعض البنوك بتحليل الميزانيات المقدمة باستخدام أسلوب النسب المالية فقط دون استخدام أسلوب التحليل المقارن والعكس صحيح، كما أن هناك بعض البنوك التي تستخدم عملية الدمج بين الأسلوبين.

١٢ يجب على العميل أن يقوم بتحديد غايته بدقة من القرض المطلوب وذلك حتى يتسنى للبنك القيام بالدراسة الائتمانية الوافية للقرض.

١٣ يعتبر تواطؤ بعض موظفي البنك وإن كان نادراً مع العملاء سبباً هاماً في تعثر الدين.

١٤ يجب أن يتمتع موظف التسهيلات الائتمانية بمهارات الاستماع الفعال لما لها من أهمية بالغة في جمع البيانات بصورة غير مباشرة.

١٥ إن فهم العميل بشكل دقيق لتفاصيل القرض وشروطه أثراً كبيراً في التقليل من احتمالية

التعثر.

١٦. إن قيام البنك المركزي بالتفتيش الدوري على البنوك والتأكد من فعالية نظام المراقبة

الداخلية للبنوك في تطبيق أسس السياسة الائتمانية المتبعة في البنك يؤدي إلى

الاكتشاف المبكر للتجاوزات والحد من وجود مشاكل في عملية منح التسهيلات وبالتالي

اتخاذ الإجراءات المناسبة كما أن تقديم البنك المركزي خدمة الأخطار المصرفية بشكل

غير دقيق يؤدي إلى زيادة الأخطاء في تصنيف العملاء مما يؤدي إلى تعثر التسهيلات

الممنوحة.

١٧. إن لجوء بعض المتعاملين إلى تقديم ميزانيات صورية للبنك عن مراكزهم المالية

لتتماشى مع متطلبات البنك من أجل منحهم التسهيلات المطلوبة، يؤدي إلى وجود أساس

خاطئ للتعامل السليم بين البنك والمقترض، وهذا مرده السعي وراء الربح السريع،

وبالتالي حصول تعثر في عملية التسهيلات الائتمانية.

١٨. إغفال دراسة الطلب والسوق السلعي من قبل موظف التسهيلات، ودراسات الجدوى

الخاطئة للمشروع من أسباب تعثر الدين.

٥-٦ : التوصيات

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية وخاصة العناصر التي لم يتم تحقيقها أو تحققت إلى حد ما ، نوصي بالآتي:

١. ضرورة قيام البنوك التجارية العاملة في الأردن بأعداد سياسات ائتمانية واضحة بحيث تكون مرجعا لجميع موظفي التسهيلات فيها وعدم الاعتماد إلى درجة كبيرة على تقديرات موظفي التسهيلات.

٢. ضرورة تحديد السقوف الائتمانية لموظفي التسهيلات الائتمانية لما لذلك من نتائج وفوائد إيجابية في عملية الجدية في الدراسة والتعامل مع المقترض.

٣. أن تعمل المصارف على زيادة رأس مالها باستمرار، وتهيئة عناصر بشرية ذات كفاءة وخبرة ودراسة في التسهيلات الائتمانية عن طريق زيادة برامج التدريب والتطوير لزيادة مستوى كفاءة الموظفين وإقامة الندوات التعليمية في عملية التخطيط الفعال لمحفظة القروض المصرفية لتفادي الأخطاء التي تسبب تعثر التسهيلات.

٤. التركيز على استخدام عملية الدمج بين أسلوب التحليل المقارن وأسلوب النسب، وعدم التركيز على أحد الأسلوبين دون الآخر في تحليل القوائم المالية المقدمة من العملاء للوصول إلى نتائج دقيقة ومرضية، والابتعاد عن الأخطاء قدر الإمكان لضمان حسن سير عملية التسهيلات الائتمانية، وتقليل احتمالية تعثرها إلى أبعد حد ممكن.

٥. الاهتمام بموظف التسهيلات الائتمانية مسن قبل إدارة البنك وإعطائه الفرصة للقيام بالمشاركة، و التطوير، والتعديل في تعليمات السياسة الائتمانية للبنك، والقيام بتقديم الاقتراحات، وذلك لسد الثغرات في هذه السياسة أن وجدت بشكل عملي وسريع.

٦. ضرورة تجديد الاستعلام عن العملاء والقيام بعمل زيارات دورية من حين لآخر لهم مما يسؤدي إلى الاكتشاف المبكر للتجاوزات، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للتقليل من احتمالية تعثر القرض، والتأكد من حسن إدارة العميل للمشروع وتقييم وضعه المالي بشكل مستمر، والعمل على تقديم النصيحة والمشورة له .

٧. يجب على البنوك التأكد من الميزانيات التي تقدم لها من قبل بعض العملاء عن مراكزهم المالية من أجل منحهم التسهيلات المطلوبة، وذلك للتأكد من قدرتهم على السداد وتلافي شطر التعثر أو عدم السداد، بحيث يفضل أن تكون تلك الميزانيات مدققة ومعتمدة من مراكز التدقيق المعتمد، أو أن يتم تدقيق تلك الميزانيات من قبل الموظفين المؤهلين داخل البنك.

٨. التعاون بين البنوك التجارية في تقديم المعلومات عن المراكز المالية للعملاء معها فيما بينها، وذلك لتوضيح الصورة للتعامل معهم على أساس سليم، ولتقليل تكرار الأخطاء لدى كل بنك، ودراسة إمكانية إنشاء صندوق مشترك بين البنوك العاملة في الأردن لمواجهة هذه المشكلة وعمل دراسات لتطوير الأداء المصرفي العربي إذ يجب على المصارف العاملة في الأردن أن تقوم بتبني استراتيجيات مصرفية جديدة تتواءم مع الأوضاع المصرفية الراهنة بخاصة مع زيادة وجود المنافسين في السوق.

٩. يجب على البنوك الاتفاق مع العميل الذي يعاني من مشكلة نقص السيولة فيما إذا كان هناك مجال لتقديم تمويل إضافي له، بحيث أن يكون هذا التمويل لغايات مبررة، وبشكل يضمن حل مشكلة تعثر القرض إلى حد كبير، وضمان تسديد الأقساط في مواعيدها والفوائد المترتبة عليها.

١٠. يجب أن يتمتع موظف التسهيلات الائتمانية بمهارات الاستماع الفعال لأن وظيفته تعتمد على جميع البيانات بطريقة عفوية وغير مباشرة.

١١. ضرورة منح المكافآت وحق المشاركة في توزيع الأرباح بهدف تحفيز الموظفين على العمل والحد من تحيزهم في اتخاذ القرار الائتماني.

١٢. دعم إدارات الائتمان بطواقم وظيفية تتميز بالتخصص الوظيفي، والثقافة المصرفية الجيدة واللباقة الشخصية المقبولة لجمهور المتعاملين، والقدرة على تحليل المعلومات الوصفية والكمية بما يمكنها من استخلاص النتائج واتخاذ القرار المناسب.

١٣. ضرورة التنبيه إلى عدم اعتماد ضمانات القروض المرتكز الرئيسي للقرار الائتماني، وبالتالي يجب الاعتماد عليه كحلقة مكملة لاتخاذ القرار الائتماني المدروس.

١٤. محاولة البنك المركزي تقديم حلول مناسبة لمشكلات التعثر مثل تقديم القروض المساندة، أو تشجيع سياسات الاندماج بين البنوك الضعيفة أو حتى القوة لتقوية المراكز المالية لها وحثها على تعديل سياستها الائتمانية بشكل يضمن تقليل تعثر القروض.

١٥. تسرعة اتخاذ البنك المركزي للقرارات المتعلقة بالبنوك المخالفة ومحاولة التأي والتروي قدر الإمكان قبل منح أي ترخيص لبنوك جديدة.

١٦. ضرورة تعاون الدولة من خلال تخفيض ضريبة الدخل على المخصصات لمواجهة التسهيلات الائتمانية المتعثرة، وأهمية التأكد من مدى كفاية المخصصات لتغطية الخسائر المتوقعة.

١٧. التركيز على إعداد الدراسات الائتمانية بشكل يخفف من حدة ظاهرة التعثر فلا يجوز أن يكون هاجس البنك تحقيق الربح دون الاعتماد على أسس سليمة.

١٨. ضرورة العمل على إنشاء شبكة أو قاعدة معلومات تربط بين المقر وفروعه، ومع المصارف الأخرى، ومع البنك المركزي لتتمكن من معرفة الأوضاع المالية لطالب الائتمان ومعرفة مراكزهم المالية والائتمانية في جميع البنوك أو الفروع التابعة لها.

١٩. ضرورة إيجاد جهة متخصصة مستقلة يكون وصفها الأساسي إدارة الديون المشكوك فيها والعمل على استردادها بالطرق الودية أو القانونية مما في ذلك .

٢٠. قد يكون من الضروري في بعض الدول التي تعاني من تفاقم هذه المشكلة إنشاء محاكم خاصة للنظر في قضايا الديون المشكوك في تحصيلها وذلك لسرعة البت في هذه القضايا وردع المقرضين لسداد التزاماتهم.

٢١. تكثيف مراقبة نشاط البنوك وذلك من خلال ضبط السيولة وتحديد سقف التسهيلات الممنوحة بهدف تحقيق الاستقرار للبنوك المختلفة.

٢٢. تطوير أساليب وإجراءات معتمدة لتشخيص القروض التي تعاني من المشكلات والوقوف على علاجها، والإقرار إن كل حالة تحصيل لها خصوصياتها على الرغم من الصفات المشتركة للقروض المتعثرة.

٢٣. ضرورة جدولة ديون العملاء بشروط تناسب المراكز المالية لهم بدلا من اللجوء إلي القضاء بشكل مباشر وخاصة العملاء الذين يواجهون مشكلات خارجة عن سيطرتهم و لا يسنع أن تتخلى البنوك عن جزء من أرباحها في سبيل الاحتفاظ بعملائها وضمنان حسن استمرار معاملاتهم المالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة المراجع

المراجع العربية :

- ١- أبو جبارة، هاني. (١٩٩٦). طرق تحصيل الديون المتعثرة. عمان: معهد الدراسات المصرفية .
- ٢- أبو قحف ، عبد السلام ، حنفي ، عبد الغفار. (٢٠٠٠). تنظيم وإدارة البنوك . القاهرة : المكتب العربي الحديث.
- ٣- أبو مقدم ، عيسى موسى. (٢٠٠٥). مستقبل البنوك الأردنية بين الإنتاج وزيادة رأس المال، مجلة البنوك في الأردن. الإصدار الخامس، العدد ٢٧.
- ٤- أبو الهيجاء، إلياس. (١٩٩٧). الديون المتعثرة في البنوك التجارية. رسالة ماجستير غير منشورة. عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- ٥- أبو عبيد، جمال. (٢٠٠٣) القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية. رسالة دكتوراه غير منشورة ، عمان: كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية.
- ٦- أحمد ، مبارك إبراهيم ، البنوك التجارية : دورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة الإدارة العامة، العدد ٥٣.
- ٧- أحمد، محمود أحمد. (٢٠٠١). تسويق الخدمات المصرفية-مدخل نظري و تطبيقي- عمان: دار البركة للنشر والتوزيع.
- ٨- أساليب المعاشة الحديثة مع مخاطر الائتمان المصرفي. اتحاد المصارف الغربية ، بيروت ١٩٨٧ م .

٩- ارشيد، عبد المعطي رضا /جودة، محفوظ أحمد. (١٩٩٩). إدارة الائتمان، عمان: دار وائل.

١٠- البنك المركزي الأردني. (٢٠٠٠). تعليمات تصنيف التسهيلات وإعداد المخصصات.

١١- البرعصي، نجيب. (٢٠٠٥). معالجة لظاهرة القروض المتعثرة لدى المصارف

التجارية العامة الليبية. رسالة دكتوراه غير منشورة. عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية.

١٢- التميمي، علاء. (٢٠٠٥). مدخل إلى الائتمان المصرفي. معهد الدراسات المصرفية.

١٣- الجهاز المالي والمصرفي في الأردن. (١٩٦٤-٢٠٠٤). نشرات البنك المركزي الأردني.

١٤- الحسيني، فلاح حسن والدوري، مؤيد عبد الرحمن. (٢٠٠٣). إدارة البنوك. مدخل كمي وإستراتيجي معاصر. عمان: دار وائل للنشر.

١٥- الخضيري، محسن. (١٩٩٧). الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب، العلاج. الطبعة الأولى. القاهرة: ابتراك للنشر والتوزيع.

١٦- الداوود، ماجد حسن. (٢٠٠٠). إدارة الديون المتعثرة لدى البنوك التجارية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النيلين.

١٧- رمضان، زياد، وجودة، محفوظ. (٢٠٠٣). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. عمان: دار وائل للنشر.

١٨- الزعبي، ماجد. (٢٠٠٣). معالجة وإدارة الديون المتعثرة، معهد الدراسات المصرفية.

١٩- السيد، محمد أحمد (١٩٩٧). قضايا مصرفية معاصرة: ضمان القروض، ضمان ائتمان

الصادرات، ضمان الودائع المصرفية، بيروت: اتحاد المصارف العربية.

- ٢٠- السيسي ، صلاح الدين حسن .(٢٠٠٣). قضايا مصرفية معاصرة : الائتمان المصرفي الضمانات المصرفية - الاعتمادات المستندية، القاهرة: دار الفكر العربي.
- ٢١- الشواربي محمد وعبد المجيد .(٢٠٠٢). " إدارة المخاطر الائتمانية - من وجهتي النظر المصرفية والقانونية"، منشأة المعارف بالإسكندرية .
- ٢٢- الشماع، خليل محمد حسن .(١٩٩٢). الديون المشكوك فيها. إدارة الائتمان المصرفي . بيروت: اتحاد المصارف العربية.
- ٢٣- الطراونة، مدحت إبراهيم .(٢٠٠٢). مشاكل التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية . مؤتمه للبحوث والدراسات.
- ٢٤- العبادي، محمد عيسى مفلح عليان .(١٩٩٥). تشخيص التسهيلات الائتمانية في البنوك المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير غير منشورة. عمان: كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- ٢٥- العظيم، حمدي .(١٩٨٦). السياسات المالية والنقدية في الميزان. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- ٢٦- العوض، علي .(١٩٩٠). الديون المتعثرة وأسلوب التعامل معها - البنك المركزي الأردني.
- ٢٧- المنذلسي، ناجي .(٢٠٠٣) نشرة المصارف الليبية.
- ٢٨- المنياوي ، جاد .(٢٠٠٠). إدارة البنوك التجارية : مدخل تطبيقي. المنصورة: المكتبة العصرية م.
- ٢٩- المومني، منذر طلال .(٢٠٠٠). التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية : أسبابها والعوامل المؤثرة فيها . مؤتمه للبحوث والدراسات.

- ٣٠- معلا والظاهر (١٩٩٩). العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة
- فسي المصارف الأردنية. دراسة ميدانية. مجلة دراسات العلوم الإدارية. العدد (٢) مجلد (٢٦) عمان : الجامعة الأردنية.
- ٣١- السنجار ، فريد راغب (٢٠٠٠). إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة :
مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة .
- ٣٢- نوفل، صبري حسن (٢٠٠٠). إدارة مخاطر الائتمان المصرفي . مادة تدريبية
القاهرة: المعهد العربي للتمويل والاستثمار.
- ٣٣- النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، أعداد مختلفة
١٩٩٩، ١٩٩٤، ١٩٩٠.
- ٣٤- الهندي ، عدنان (١٩٨٧). مشاكل الائتمان لمؤسسات القطاع العام وشبه العام،
ووسائل المعالجة. بيروت: اتحاد المصارف العربية .
- ٣٥- الهواري، سيد (١٩٨٧). إدارة البنوك: البنوك التجارية والإسلامية. القاهرة: مكتبة
عين شمس للنشر والتوزيع.
- ٣٦- الواكد ، ماهر . (٢٠٠٠). معالجات متقدمة. البنوك في الأردن، العدد السادس، المجلد
(١٩).
- ٣٧- اتحاد المصارف العربية (١٩٨٧). أساليب المعايضة الحديثة مع مخاطر الائتمان
المصرفي. بيروت.
- ٣٨- تعليمات تصنيف التسهيلات وإعداد المخصصات حسب ما وردت في نشرات البنك
المركزي رقم (٢٠٠٠/١) والصادرة سندا لاحكام المادة (٩٩/ب) من قانون البنوك.
- ٣٩- حسين عمر. (١٩٩٩). النقود و الائتمان. القاهرة: دار المعارف.

٤٠- حشيش ، عادل أحمد .(٢٠٠٤). أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي (دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود و البنوك و الائتمان) . الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

٤١- حمزاوي ، محمد كمال خليل .(١٩٩٧). اقتصاديات الائتمان المصرفي : دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني و أهم محدداته. الإسكندرية: منشأة المعارف.

٤٢- حنفي، عبد الغفار .(٢٠٠٢). إدارة المصارف: السياسات المصرفية-تحليل القوائم المالية- الجوانب التنظيمية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

٤٣- زبيدي ، حمزة محمود .(٢٠٠٢). إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني، عمان: مؤسسة الوراق.

٤٤- زبيدي ، حمزة محمود .(٢٠٠٠). إدارة المصارف : (استراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان). عمان: مؤسسة الوراق.

٤٥- سليمان ، عبد الفتاح .(٢٠٠٤). " معالجة الديون المشكوك فيها " ، اتحاد المصارف العربية.

٤٦- شريف ، حامد .(٢٠٠١). شيك الضمان و الوديعة و الائتمان بين النظرية و التطبيق، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

٤٧- شريحة، مصطفى رشدي.(١٩٩٩). النقود و المصارف و الائتمان، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

٤٨- عازر ، واصف /العناني ، جواد /عقل ، مفلح .(٢٠٠٣). البنوك الأردنية و متطلبات الانتقال إلى القرن الحادي و العشرين. عمان: مركز الأردن الجديد.

٤٩- عباد ، محمد . (٢٠٠١). المصارف الأردنية وخدمات العملاء الذاتية. مجلة البنوك في الأردن، الإصدار الخامس ، العدد ٢٠.

٥٠- عبد الله، خالد أمين . (٢٠٠٣). الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها. عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

٥١- عقل ، مفلح . (٢٠٠٢). البنوك في الأردن، الواقع والإنجازات ، مجلة البنوك في الأردن ، الإصدار السابع ، العدد ٢٥.

٥٢- عقيلي ، وائل . (٢٠٠١). الجهاز المالي والمصرفي في الأردن. عمان: مكتبة دار الرسالة.

٥٣- غنيم ، أحمد . (١٩٩٧). دور دراسات الجدوى و التحليل العالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

٥٤- فاروق يوسف مصطفى . (١٩٩٦). الأسس الفنية لمنح الائتمان في المصارف ، بيروت: اتحاد المصارف العربية.

٥٥- قانون معلومات الائتمان المؤقت رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٣ لمنشور على الصفحة ٣٣٦٣ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٦٠٦ تاريخ ١٦/٦/٢٠٠٣.

٥٦- لطفي، منير موسى . (٢٠٠٢) . مصادر المعلومات المستخدمة من قبل مسؤول الإقراض والائتمان في البنوك التجارية العاملة في الأردن .مجلة دراسات العلوم

الإدارية العدد ١ مجلد ٢٩. عمان: الجامعة الأردنية.

٥٧- مجلة البنوك في الأردن - العدد السادس ، ١٩٩٨، ص١٢.

٥٨- محمد محمود عبد ربه محمد . (٢٠٠٠). دراسات في محاسبة التكاليف : قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، الإسكندرية:الدار الجامعية.

٥٩- محمد، محمود عبد ربه . (٢٠٠٠). دراسات في محاسبة التكاليف : قياس تكلفة

مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية. الإسكندرية:الدار الجامعية.

٦٠- مصطفى ، صلاح الدين إبراهيم . (٢٠٠٠) . المشاكل المحاسبية المترتبة على إعادة

جدولة الديون المتعثرة، مجلة البحوث التجارية، العدد ٧.

٦١- منصور ، محمد حسين . (٢٠٠٠). النظرية العامة للائتمان : صور الائتمان و ضماناته

و الوسائل التقليدية و الحديثة لحمايته : الكفالة ، الرهن الرسمي ، حق الاختصاص ،

الرهن الحيازي ، حقوق الامتياز. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

٦٢- نشرات البنك المركزي الأردني للسنوات من ١٩٦٤ - ٢٠٠٤م.

- 1- Bartel, John and Huang, Yipping, **dealing with the Bad Loans Of The Chinese Banks**, Discussion paper, No.13, Asian Pacific Economics Conferance (APEC) Study Center, Columbia University, New York, 2001
- 2- Bloem, Adriaan M. and Groter, Cornelies N, **The Macroeconomics Statistical Treatment of Nonperforming Loans**, Discussion paper, statistical department, international Monetary Fund, Washington D.C, 2001.
- 3- Cavallo , Michele and Majnoni , Giovanni , **Do banks provision for bad loans in good times?** World Bank working paper no.(2619) Washington DC., 2001.
- 4- Rose ,peter S , **Commercial Bank ,International management** ,international edition ,mcgraw-hill Irwin ,new york,2002
- 5- Sugiura, Tetsuro, **No Silver Bullet for Bad Loan Problem**, Fuji research Institute Corporation, Tokyo, 2002.
- 6- Zikmond, W. G. **Bunsiness Research Methods**. 4th Edition, the Dryent Press, or Lando, Florida., 1992

الملاحق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ملحق رقم (١)

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم المالية والمصرفية

الاستبانة

عزيزي الموظف.....عزيزتي الموظفة

نتوجه إليكم بالتقدير والاحترام ، راجين تعاونكم معنا لإنجاح هذه الرسالة الموسومة بعنوان: (الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن)، لذا سوف يقوم الباحث باستطلاع آراء موظفي التسهيلات الائتمانية، ودوائر متابعة الائتمان في البنوك بخصوص العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك العاملة في الأردن، واقتراح حلول مناسبة لحل هذه المشكلة .

لذا أرجوا منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الإستبانة بدقة و موضوعيه ما أمكن ، مع العلم بأن جميع المعلومات التي سوف تجمع ستحلل بشكل تراكمي مما يحفظ السرية ، ولن تستخدم المعلومات التي سوف نحصل عليها إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرا نكم حسن تعاونكم.

الباحث : وسيم حداد.

الإشراف : د. منى المولا

د. كمال القضاة

المعلومات العامة:

الجنس : ذكر أنثى

المناللة الإجماعفة : مزوج أعزب

العمر : أقل من ٢٦ ٢٦ - ٣٤ ٣٥ فأكثر

المؤهل العلمف : ثانوية عامة دبلوم بكالوريوس دراسات عليا

عدد سنوات الخبرة : أقل من سنة ١ - ٥ ٦ فأكثر

الوظرفة الحالية : مذر رئفس قسم موظف إنماني موظف إدارف

أرجو الإجابة على الفقرات التالية بوضع إشارة (X) في المستوى الذي تراه مناسباً.

غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافق بشدة	الفقرات	
				تستأثر عملية تعثر سداد الدين بالدراسة الائتمانية التي اعتمد عليها البنك في منح التسهيلات .	١
				يقوم البنك بإغفال التجاوزات في حساب القرض للعميل أملاً بان يتم تعديل هذه التجاوزات تلقائياً من قبل العميل.	٢
				يقوم البنك بالاهتمام بعملية تخصيص المخصصات اللازمة لمواجهة الديون المتعثرة .	٣
				تعتبر عملية متابعة القروض بعد منحها أمراً مهماً للوقاية من مخاطر تعثر التسهيلات.	٤
				عدم الاستقلالية في اتخاذ قرار منح الائتمان سبباً في تعثر الدين.	٥
				يُنظر عدم التخطيط الفعال لمحفظة القروض المصرفية سبباً في تعثر التسهيلات.	٦
				يتم التأكد من فهم العميل لشروط القرض وكيفية السداد ومدى الفائدة	٧
				تستقم دراسة المراكز المالية للشركات المقترضة قبل منح القرض.	٨
				اهتمام البنك بالضمان وإهماله لدراسة الجدوى للمشروع سبباً في تعثر القرض.	٩
				يستم تحليل الميزانيات المقدمة من العميل باستخدام أسلوب التحليل المقارن فقط	١٠
				يستم تحليل الميزانيات المقدمة من العميل باستخدام أسلوب النسب المالية فقط.	١١
				يستم تحليل الميزانيات المقدمة من العميل باستخدام عملية الدسج بين أسلوب التحليل المقارن والنسب المالية.	١٢
				يجب أن يقوم العميل بتحديد غايته من القرض بدقة.	١٣
				يؤدي دخول المنافسين الجدد من البنوك المحلية والأجنبية إلى تعثر التسهيلات الممنوحة.	١٤
				للعوامل الاقتصادية المختلفة (مثل الركود الاقتصادي) والكوارث الطبيعية (مثل الزلازل والبراكين) والتي لا يمكن توقعها اثر في تعثر التسهيلات الائتمانية.	١٥
				تستدخل الدولة بشكل مفاجئ وطارئ مما يؤثر على أعمال العميل ونشاطاته بالتالي تعثر التسهيلات الممنوحة له.	١٦

غير موافق بشدة	غير موافق	موافق	موافق بشدة	الفقرات	
				يعتبر تدخل البنك المركزي لتحديد الائتمان كما ونوعاً أمر ضروري للوقاية من تعثر التسهيلات الائتمانية	١٧
				خدمة الأخطار المصرفية التي يقدمها البنك المركزي للبنوك الاستهلاكية ليست دقيقة بشكل يضمن عدم وجود أخطاء تصنيف العملاء.	١٨
				يؤدي قيام البنك المركزي بالتنقيش الدوري على البنوك إلى الاكتشاف المبكر للتجاوزات وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة.	١٩
				تؤكد البنك المركزي من فعالية نظام المراقبة الداخلية للبنوك في تطبيق أسس السياسة الائتمانية المتبعة في البنك يؤدي إلى عدم وجود مشاكل في عملية منح التسهيلات.	٢٠
				يقوم موظف التسهيلات الائتمانية في المشاركة و التطوير والتعديل في تعليمات السياسة الائتمانية للبنك والقيام بتقديم الاقتراحات.	٢١
				يعتبر المؤهل العلمي المتخصص ضرورة لا بد منها لموظف التسهيلات الائتمانية.	٢٢
				يعتبر تواطؤ بعض موظفي البنك مع المتعاملين وان كان أمراً نادراً سبب في تعثر التسهيلات الائتمانية.	٢٣
				يجب أن يتمتع موظف التسهيلات الائتمانية بمهارات الاستماع الفعال لان وظيفته تعتمد على جميع البيانات بطريقة عقلية وغير مباشرة.	٢٤
				تعتبر عملية زيارة العملاء المقترضين من حين لآخر ضروري للوقاية من تعثر القرض.	٢٥
				إغفال دراسة الطلب والسوق السلمي من قبل موظف التسهيلات من أسباب تعثر الدين.	٢٦
				دراسات الجدوى الخاطئة للمشروع من أهم أسباب تعثر الدين	٢٧
				بعض المتعاملين يقدمون ميزانيات صورية للبنك عن سراكزهم المالية لتتماشى مع متطلبات البنك من أجل منحهم التسهيلات المطلوبة.	٢٨
				التمسعي وراء الربح السريع ضرورة يجب الأخذ بها في ظل بيئة تنافسية.	٢٩
				يجب على البنوك الاتفاق مع العميل فيما إذا كان هناك مجالاً لتقديم تمويل إضافياً له.	٣٠

قانون معلومات الائتمان الأردني^(٥)

ضمن إطار عملية الرقابة غير المباشرة التي ينتهجها البنك المركزي، ولإعطاء إدارات البنوك المرخصة المزيد من المرونة في اتخاذ القرارات الائتمانية والاستثمارية واستناداً لأحكام قانون الدستور الأردني، تم إصدار قانون معلومات الائتمان المؤقت رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٣م، والذي تنص مواده على ما يلي:

أولاً: أحكام عامة :

- أ . لا يجوز للشركة ممارسة أعمالها قبل الحصول على ترخيص بذلك من المحافظ.
- ب. يصدر المحافظ تعليمات تحدد فيها أسس وشروط منح الترخيص بما في ذلك الشكل القانوني لنوع الشركة والحد الأدنى لرأسمالها ويتم نشرها في الجريدة الرسمية .
- أ . مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة وإحكام المواد من (٧٢ - ٧٥) من قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ .

وتعتبر المعلومات التالية أو أي منها حصراً متعلقة بجدارة الشخص الائتمانية :

- ١ . اسم الشخص ورقمه الوطني وعمره وجنسيته ومكان إقامته أو محل عمله الحالي والسابق وحالته الاجتماعية وتحصيله العلمي وعمله الحالي والسابق وعنوانه واسم زوجته وعمره والأشخاص الذين يعيلهم .

* نسانون معلومات الائتمان المؤقت رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٣ لمنشور على الصفحة ٣٣٦٣ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٦٠٦ تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٦

٢. معلومات عن أي ائتمان قائم أو سابق وأي ضمانات ممنوحة له ومدى الالتزام بالوفاء في المواعيد المحددة وأي مبالغ متأخرة الأداء أو متنازع عليها على أن لا تسبق تاريخ التقرير الائتماني بأكثر من خمس سنوات .

٣. أي حساب ائتمان تأخر في أدائه وقام دائنه بالمطالبة به أو قرر شطبه على أن لا يسبق تاريخ التقرير الائتماني بأكثر من خمس سنوات تبدأ من واقعة التأخر في الأداء والتي تسبق مباشرة إجراء التحصيل أو قرار الشطب .

وتعتبر المعلومات التالية أو أي منها حصراً متعلقة بسمعة الشخص:

١. الدعاوى الحقوقية التي أقيمت على الشخص بما في ذلك رقم الدعوى ونوعها وتاريخ رفعها والحكم الصادر فيها ، ويشترط أن لا تزيد المدة الفاصلة ما بين تاريخ رفع الدعوى أو تاريخ الحكم الصادر فيها حسب الحال وتاريخ صدور التقرير الائتماني على خمس سنوات .

٢. أي دعاوى إعسار أو إفلاس أو تصفية أقيمت على الشخص وتشمل المعلومات تاريخ تسجيل الدعوى أو الحكم ورقم القضية واسم المصفي أو وكيل التفليسة وقيمة الموجودات والديون وتاريخ دفعها وفوائدها ونفقات التصفية ويشترط أن لا تزيد المدة الفاصلة ما بين تاريخ رفع الدعوى أو تاريخ الحكم الصادر فيها حسب الحال وتاريخ صدور التقرير الائتماني على سبع سنوات .

ونجد أيضاً أن المادة السادسة من القانون تنص على : إذا تم تبليغ الشركة بموجب

المادة (٢٧) من هذا القانون إن حساب ائتمان لشخص ما قد تم إغلاقه بناء على طلبه ، فعلى

الشركة أن تشير في أي تقرير ائتماني لاحق تصدره عن ذلك الشخص يحتوي على معلومات

عن ذلك الحساب بان الحساب قد تم إغلاقه بناء على طلب الشخص .

هذا بالإضافة إلى مواد أخرى يتم من خلالها تنظيم عملية الائتمان وتحديدتها ضمن إطار قانوني وبما يتناسب وطبيعة الأردن الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والعادات والتقاليد كذلك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ABSTRACT

Hadad , Waseem. Bad debt in Jordanian Commercial Banks

Master Thesis. Faculty of Economic. Yarmouk University.

(Supervisor: Dr. Mona Al- Mawlla)

(Co Supervisor: dr. Kamal Al-Qudah)

The present study investigated failure of credit facilities (non performing loans) in commercial banks working in Jordan, concept of credit facilities, and best practices to inhibit risks of credit facilities failure, that might lead to easy flow of credit activity and achieving intended goals.

Data were gathered from a randomly selected sample of employees working at Commercial banks working in Jordan in four cities throughout Jordan: Irbid, Amman, Zarka, and Mafraq. Population (n=120) included directors, credit facilities employees, department chairs, and administrators in each bank representing variety social levels. Hypothesis statistical analysis included means, standard deviations, in addition to demographics showing sample characteristics and distribution.

The present study has shown a statistical significant relationship between credit facilities failure in Commercial banks working in Jordan and such variables as credit policy applied, outside factors affecting banking operations, policy by the Central Bank towards such banks, credit officer-related factors, and insufficient consideration of a customer's financial position and managerial skills.

The study further revealed other findings included that failure debt repay found to be influenced by how effective was the study on which the bank has based his credit decision. In many cases a bank would be inattentive to violations in loan account of a customer hoping that such violations to be autonomously adjusted by the customer himself. It is

revealed, however, that, as a general rule, commercial banks studied financial position of borrowing corporations in advance as are considering being most concerned with guarantees and disregard conducting a feasibility study are among most significant reasons why a loan failed.

Economic factors such as recession, and unanticipated natural catastrophes (like volcanoes and earthquakes) have an impact on credit failure. Furthermore, contingent governmental intervention interrupted customer activities thereby having credit facilities failure, though governmental intervention would be required through the Central Bank to determine quantity and quality of credit in some occasions for counterbalancing risks of credit failure. and political events effect on credit failure.

A number of recommendations were presented including that credit employees need to be more autonomous decision-makers. Autonomous credit employees would make more serious credit studies and treat their customers with greater consideration. Training courses and seminars on effective planning of bank loan portfolios need to be organized for staff personnel in order to eschew mistakes made that might cause credit failure. It is necessary that financial statements submitted by a customer be analyzed by using variety methods including comparative, ratios analysis, or a combination of both for purpose of having most satisfied and precise results, and avoiding mistakes for best credit facilities process.

For early detection of violations, a recommendation suggested included that Central Bank should make regular visits to the commercial banks thereby effective measures would be taken for limit faults and prevent credit failure.

Key words:

Bad debt in Jordanian Commercial Banks